

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف

اختيارات الصيمري النحويّة

في كتاب البصرة والذكرة

رسالة مقدّمة لنيل درجة ((الماجستير)) في اللّغة العربيّة

إعداد الطالب

صالح مُحمّد قابل العتيبي

الرقم الجامعي: ٤٢٥٨٠١٥٦

إشراف الأستاذ الدكتور

علي مُحمّد النوري

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده ، وبعد :

فقد تناولتُ في هذه الرسالة البحث في اختيارات الصيمري النحوية في كتاب « التبصرة والتذكرة » لأبي مُحَمَّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري ، ورصدت مسائل اختيارات الصيمري النحوية في هذا الكتاب ، ثُمَّ قمت بدراستها دراسة مفصّلة تعتمد على ما يلي :

أولاً: إيراد أقوال النحاة وآرائهم من مظانّها النحوية ، بدءاً بالكتاب ، وانتهاءً بما كتبه العلماء المعاصرون .

ثانياً: إيراد ما اختاره الصيمري في المسألة ، وبسط الأدلّة والحجج والعلل التي استشهد بها على اختياره .

ثالثاً: نسبة الآراء النحوية المختلفة إلى أصحابها اعتماداً على ما في كتبهم ، محاولاً في الوقت نفسه التنبه على سهو بعض العلماء المتأخّرين في نسبة الآراء إلى أصحابها .

رابعاً: مناقشة الآراء النحوية مناقشة علميّة مبنيّة وجه القوّة والضعف فيها اعتماداً على ما قاله علماءنا المتقدّمون .

خامساً: إبداء الرأي فيما تمّت مناقشته ومعارضته .

وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في ثلاثة فصول تسبق بمقدّمة وتمهيد عن الاختيار النحوي ودوره في تمثيل شخصيّة صاحبه النحوية ، وتذييل بخاتمة سطرّت فيها أهمّ النتائج .

وقد كانت فصول البحث على النحو التالي :

الفصل الأول: الحروف والأدوات ، ويقع في ثلاث مسائل .

الفصل الثاني: نظام الجملة ، ويقع في عشر مسائل .

الفصل الثالث: عوارض التّركيب ، ويقع في ستّ مسائل .

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس ، اشتمل أوّلها على فهرس الآيات الكريمة ، ثُمَّ فهرس الحديث الشّريف ، تلاهما فهرس الأشعار والأراجيز ، ثُمَّ تلاه فهرس الغريب ، وفهرس المصادر والمراجع ، وأخيراً فهرس الموضوعات .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالب

د . عبد الله بن ناصر القرني

عليّ بن محمّد النوري

صالح بن محمّد العتيبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى اللسان العربيّ لسائنا لكتابه العزيز وشريعته الهادية ، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبهذا :

فإنني مذ التحقت بقسم الدراسات العليا في جامعة أمّ القرى ، وأنا أرغب في دراسة أثر لعالم من علماء القرون الأولى يتعلّق بعلم النحو ومسائله ، فوجهني أحد أساتذتي إلى قراءة عميقة في كتاب « تبصرة المبتدي ، وتذكرة المنتهي » لأبي محمد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري .

فوجدت أنّ الصيمري راسخ القدم في علم النحو ، فاخترت هذا الأثر للصيمري ليكون موضوعاً لأطروحتي للماجستير ، خاصّة وأنّ الكتاب هو الأثر الوحيد للصيمري ، فالكتاب يعدّ مرآة تكشف عن شخصيّة الصيمري ومكانته في النحو ، وتبيّن موقعه بين علماء النحو .

وبدراسة الكتاب (التّبصرة والتّذكرة) وجدت أنّ الصيمري شخصيّة بارزة في علم النحو تهتمّ بالتّعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة بارعة ، وتسجيل اختياره في المسائل ، ولا غرابة في ذلك ، فقد عاش الصيمري في القرن الرابع ؛ مستوعباً آثار نخاة قرنه الذين تتلمذ عليهم من أمثال السيرافي والرماني وغيرهم ، بما خلفوه من نظرات عميقة في تراثنا اللغويّ في عصر كانت فيه الدّولة الإسلاميّة ذات عمق حضاريّ وثقافيّ شغل الناس في كلّ مكان ؛ لما احتضنه هذا الفكر من التّفاعلات الفكرية والعلمية والفلسفية التي سادت آنذاك ، فأخذ منها العلماء ما يتّسق

مع منهج تفكيرهم الإسلاميّ ، ووظّفوه في خدمة مناهجهم في تناول قضايا لغتهم ، وزادوا عليه كثيراً ، حتّى غدت إنجازاتهم رافداً رئيساً لمناهج التّفكير عند الأمم الأخرى التي احتكّت بهم ، أو تعاملت معهم ، فأثر ذلك في نشأة علماء ذلك العصر وريث القرون الثلاثة السّابقة بكلّ ما كان فيها ، انعكست هذه المعطيات في براعة تفكير عدد من العلماء الأفاضل الذين يعدّ الصيمري أحدهم بما حباه الله من قدرة على الفهم والاستيعاب لآثار العلماء ممّن سبقوه ، فاستوعب علم النّحاة بصريين وكوفيين من سيبويه إلى زمنه ، مع عناية خاصّة بكتاب سيبويه ، فقد كان على دراية به ، حتّى لكأنّه لا يكاد يخالفه في شيء .

ولكن إعجابه بسيبويه ونحاة البصرة لم يمنعه من ذكر المذهب الكوفي ، فهو أحياناً ما يذكر أسماء علمائهم وآراءهم ، ويحاوّرهم ويناقش ما يقولون باستيعاب كامل لآرائهم وحججهم .

ولما كان كتاب (التّبصرة والتّدكرة) كتاباً نحويّاً مهمّاً في المكتبة العربيّة لم يأخذ نصيبه من الدّراسة ، كما أنّ صاحبه الصيمري لم يأخذ نصيبه من الشّهرة رغم أنّه انفرد بآراء نحويّة ، وأنّ اختياراته ذكرت في كتب النحويين من بعده ، آثرت أن أدرس « اختيارات الصيمري النحويّة في كتاب التّبصرة والتّدكرة » .

وقد كان للصيمري في اختياراته منهج واضح يستخدم فيه بعض العبارات التي تدلّ على ما يميل إليه ويختاره في المسألة ، نحو :

« وهو الصّحيح ، وهذا وجه الكلام ، والاختيار ، والأجود ، والأحسن ، والأولى ، ووجه الكلام عندي ، وهو القياس » .

وقد حصرت ودرست اختيارات الصيمري النحوية في كتاب التّبصرة والتّدكرة في ضوء ما أتبعه الصيمري .

أما منهجي في البحث فيعتمد على التالي :

أولاً : أضع عنواناً للمسألة .

ثانياً : أفصل القول في المسألة ؛ فأورد أقوال النحويين وآراءهم من مظانها النحوية ، بدءاً بالكتاب ، وانتهاء بما قاله علماء النحو في العصر الحديث ، مع استقصاء لجل ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً من جميع الزوايا ، وقد حرصت في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة الأسبق فالأسبق .

ثالثاً : أورد ما اختاره الصيمري في المسألة ، وأبسط الأدلة والحجج والعلل التي بنى عليها اختياره .

رابعاً : أنسب الآراء إلى قائلها ، فأحياناً ما يكون في المسألة سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء ؛ لذا عُنيتُ بذلك ، فبيّنت وجه السهو ، ونسبت الآراء إلى قائلها اعتماداً على كتبهم .

خامساً : أوجز القول في نهاية كل مسألة ، محاولاً بحرص تلمس الخطأ لإبداء الرأي فيما أتممت مناقشة ومعارضة ؛ رغبةً مني في تطبيق ما غرسه فينا أساتذتنا الأجلاء في مراحل التحصيل السابقة كلّها ، فطالما حثونا بقوة على إبداء الرأي بطريقة علمية ، ونحن في كنفهم العلمي ، نتقوى بإقرارهم ، ونسترشد بأقوالهم ، ونشدّ سواعدنا بما يوجهونا إليه ، فنحقق لهم رغبتهم في أن نكون ممن يؤتمنون على حمل رسالة هم عليها حراس ، وعلى قوة من يحملها أكثر حرصاً ؛ تمشياً مع المنهج الإسلامي الحنيف ، وتطبيقاً للمنهج العلمي السليم ، فإن أكن على صواب فيما أبدية من آراء فذلك بفضل الله ، ثم بفضل إرشاد أساتذتي ، وإن أخفقت فإنني أجزم الاعتقاد أنّ ما سيوجهني إليه أساتذتي سيكون له في النفس أجمل موقع ، وفي مسيرتي العلمية أجود تأثير ، فأنا طالب أحرص على إرشادهم ، وأطمع في توجيهاتهم ، وأرغب في تقوية مسيرتي العلمية بما يقولون .

خطة البحث :

اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في ثلاثة فصول ، تسبق بمقدمة ، وتمهيد .

أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته ، والدافع لاختياره ، ومنهجي فيه .

أما التمهيد فقد تحدثت فيه عن عنصرين :

١ — الاختيار النحوي ، أسبابه ، وثمرته ، ودوره في تمثيل شخصية صاحبه النحوية .

٢ — نبذة موجزة عن الصيمري ، وعصره ، وشيوخه .

أما فصول البحث فهي كما يلي :

— الفصل الأول : **الحروف والأدوات :**

وقد خصص لاختيارات الصيمري في الحروف والأدوات ، وجاءت مسائل هذا الفصل ثلاثاً كما يلي :

المسألة الأولى : القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع ، أهي

إعراب أم حروف إعراب ؟

المسألة الثانية : معنى ((رب)) بين التثنية والتكثير .

المسألة الثالثة : مواضع تكرار ((لا)) النافية والنافية للجنس .

– الفصل الثاني : نظام الجملة :

ويتناول هذا الفصل اختيارات الصيغ في نظام الجملة المتبع في قواعد اللغة العربية من غير تقديم أو تأخير أو حذف ، وجاءت مسأله عشرًا كما يلي :

المسألة الأولى : حكم الاسم الواقع بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعته) .

المسألة الثانية : ما أنتَ وزيدٌ .

المسألة الثالثة : إجراء النعت الجامد على المنعوت .

المسألة الرابعة : العطف على معمول اسم الفاعل لفظًا ومحلًا .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال .

المسألة السادسة : القول في اتّفاق واختلاف فعلي الشرط وجوابه من حيث الزّمن .

المسألة السابعة : العطف على الضمير المرفوع المتّصل .

المسألة الثامنة : الخلاف في لواحق ((إيا)) في ((إياك)) ونحوه .

المسألة التاسعة : القول في صرف المؤنث الثلاثي بغير علامة وأوسطه ساكن .

المسألة العاشرة : القول في اتّصال وانفصال الضمير الواقع خبرًا لكان وأخواتها .

– الفصل الثالث : عوارض التّركيب :

ويتناول هذا الفصل ما يعترض الجملة من تقديم وتأخير وحذف وغيره من عوارض التّركيب ، وجاءت مسأله ستًا كما يلي :

المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطيّة .

المسألة الثانية : حذف الضمير العائد على المبتدأ ، والموصول ، والموصوف .

المسألة الثالثة : (إنَّ بك زيدا مأخوذ) .

المسألة الرابعة : ما كان أحسنَ ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية) .

المسألة الخامسة : تنازع فعلين في اسمٍ ظاهر بعدهما .

المسألة السادسة : القول في بناء أو إعراب (أحد عشر) وما بعدها إذا أضيفت .

وقد اقتضى هذا البحث التركيز على أمهات الكتب في المصادر والمراجع ، مثل : الكتاب ، والمقتضب ، وأصول ابن السراج ، وشرح ابن يعيش والرضي ، وشرح التسهيل ، والارتشاف ، والهمع ، والأشباه والتظائر وغيرها ، حيث اقتضى الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزئيات من آرائهم في مظانها .

وقد ذيلت هذا البحث بخاتمة ، وعدد من الفهارس على النحو التالي :

- الخاتمة : وفيها أهمّ النتائج .

- الفهارس : وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .

- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

- فهرس الأشعار والأراجيز .

- فهرس المراجع والمصادر

- فهرس الموضوعات

وبعد ، فإنني أحمد الله على توفيقه وعونه ، فله الحمد أولاً وآخراً .
وأنا راغب هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل تعالى : { وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ } ^(١) لأعبر عن رغبتني في الدعاء لأفراد أسرتي
كلهم ، وأخصّ والدي ، طالباً منه أن يمدّ في عمرهما ، ويمتعهما بالصحة
والعافية ، فاللهم وفقهما لأحسن العمل كما ربّاني صغيراً ، وكما وقفا
حياتهما لي كبيراً .

كما أودّ أن أشيد بدور الأستاذ القدير الدكتور / عليّ النوري ؛ الذي
ساعدني ، ووقف بجاني ، وشدّ من أزري بتوجيهاته ونصائحه الجليلة التي
عادت عليّ وعلى البحث بالنفع الكثير ، فله منّي خالص الشكر والامتنان
والتقدير ، أعانه الله ووفقه ، وجزاه عنّي خير الجزاء .

وللمناقشين الفاضلين شكر نابع من القلب لموافقتهما على قراءة عملي
هذا الذي أعدّه موافقة على إسهامهما في توجيه بنائي العلمي ، شأنهما في
ذلك شأنهما في مسيرة عطائهما لطلاب العلم الذين ينتظرون منهما
العطاء والتوجيه .

كما أودّ أن أقدم شكري وافرًا إلى الجامعة التي أسهمت في بنائي
العلمي ، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبة ممن تولّوا ويتولّون مهام
التوجيه التربوي والأكاديمي في مؤسّساتنا العامرة ، فالله أسأل أن يوفّق

(١) من الآية (٢٤) من سورة الإسراء .

الجامعة ببيئتها الأكاديمية والإدارية ، وأخصّ بالذكر كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا الذي أنتمي إليه ، فلهم منّي بالغ الشكر لما قدّموه ويقدمونه لطلاب العلم في مختلف مراحل التحصيل .

وأقدّم شكري إلى القائمين على مكتبة الجامعة (مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز) والقائمين على مكتبة إمام الدعوة بمسجد الشيخ عبد الرحمن السديس ، وإلى كلّ من قدّم لي المساعدة إسهاماً منه في بنائي العلميّ ، وبخاصّة في عملي هذا .

وختاماً أرجو أن أكون قد وفّقت في هذا العمل ، وأن أكون أضفت لبنة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي ، فإن كنت أحسنت فله الحمد والمثنة ، وإن كانت الأخرى فجلاً من لا يخطئ ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل ، وأن يجعله في ميزان حسناتي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين . وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الباحث

صالح العتيبي



التمهيد

وفيه مطلبان

- المطلب الأول : الاختيار النحوي ، أسبابه ، وثمرته ،
ودوره في تمثيل شخصية صاحبه
- المطلب الثاني : نبذة موجزة عن الصيمري ، وعصره ،
وشيوخه .

المطلب الأول

الاختيار النحوي ، أسبابه ، وثمرته ، ودوره في تمثيل شخصية صاحبه النحوية

إطلَعَ العرب على حضارات الأمم السَّابِقة عن طريق التَّرجمَة ، فعرفوا الكثير عن حضارات العالم القديم ، وبخاصَّة ما أبدعه اليونانيون في مجال الدِّراسات الفلسفيَّة والمنطقيَّة ، فقد كانت اللُّغة من ضمن ما اهتمَّ به أرسطو وغيره من كبار علماء اليونان .

وقد كانت مدينة البصرة أكثر الأقاليم انفتاحًا على هذه الحضارات القديمة ، فقد أُنشئت فيها مدرسة جنديسابور التي كانت تدرِّس فيها الثَّقافات الفارسيَّة واليونانيَّة والهنديَّة ، لكن هذا الانفتاح على ما جاءت به الحضارة اليونانيَّة لم يظهر أثره في نحاة القرن الثَّاني والثَّالث كالحليل وسيبويه والكسائي ، وإتَّما ظهر في نحاة القرن الرَّابِع بخاصَّة ، أمثال ابن السراج ، والزجاجي ، والرماني ، والصيمري ، وغيرهم ممَّن استفادوا من الدِّراسات الأرسطيَّة على وجه الخصوص ، ويظهر ذلك جليًّا في طريقة تناولهم القضايا والمسائل النحوية ، ثمَّ في طريقة تأليفهم التي امتازت بالترتيب والتعليل والاستدلال .

وقد تمثَّلت نتائج هذا التَّأثر بالمنطق في اهتمام النحويين بالحدود النحوية ممَّا جعلهم يختارون آراء خاصَّة بهم تمثِّل شخصيَّاتهم يخالفون بها من سبقهم في تقسيم بعض الكلمات بين الاسميَّة والفعلية والحرفية ، ثمَّ في إمعانهم واهتمامهم بنظريَّة العامل ومقتضياتها ، فخالفوا النحويين المتقدِّمين في بعض

الأمر المتعلقة بالعمل والمعمول ، وكان من أبرز جوانب التأثير بالمنطق الأرسطي اهتمام نحاة القرن الرابع وما تلاه بالعلّة النحوية التي اشتهرت بها مدرسة البصرة أكثر من غيرها .

وقد كان من نتائج الآراء ووجهات النظر التي يبيدها أصحابها في القضية أو المسألة ويخالفون بها غيرهم من النحويين ؛ أن امتلأت المكتبة النحوية العربية بالمؤلفات التي تعالج كثيراً من مسائل النحو وقضاياها ، مما عاد على العربية ودارسيها بالنفع الكثير ، فقد مكّنت هذه المؤلفات العديدة الباحثين في العربية ونحوها من الاطلاع على إنتاج العلماء في مختلف العصور على طريقة تفكيرهم ، مما مكّنتهم من تتبّع مسيرة النحو العربي الطويلة على مرّ الحقب والعصور ، فقد مرّ النحو العربي بمراحل عديدة ، كان في كلّ مرحلة منها يتأثر بالجوّ الفكريّ السائد في ذلك العصر .

وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات إلاّ أنّها لا تخلو من كثير من الآراء ووجهات النظر التي يبيدها أصحابها ، فقد أسهم كثير من العلماء المتأخّرين في تطوّر الدرس النحوي ورقّيه بما أبدوه من مناقشة وحوار مع نحّاتنا القدماء ، ثمّ بما تفرّدوا به من آراء خاصّة تكوّنت بها شخصياتهم النحوية ، ومن هؤلاء النحاة على سبيل المثال ابن يعيش ، وابن مالك ، وابن أبي الرّبيع ، وابن هشام ، وأبو حيّان الأندلسي ، فقد كانت لهم جهود واضحة أسهمت في تطوّر الدرس النحوي ، ظهر ذلك في اختياراتهم آراء السّابقين ، وفي الآراء الجديدة التي تفرّدوا بها .



المطلب الأول : الاختيار النحوي ، أسبابه ، وثمرته ، ودوره في تمثيل شخصية صاحبه النحوية

المطلب الثاني

نبذة موجزة عن الصيمري ، وعصره ، وشيوخه

لعلّ التاريخ قد ظلم الصيمري فسكت عنه كثيراً ، ولم يقدّم لنا صورة مضيئة عن حياته العلميّة ؛ لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره ، أو تقدّم عنه إشارة سريعة ، كما أنّ المترجمين لم يذكروا تاريخ ميلاده ، ولم يحدّدوا الأماكن التي عاش فيها ، ولم يذكروا من ذلك شيئاً سوى أنّه قدم مصر ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

اسمه ، ونسبه ، وكنيته :

هو عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري ، ويكنى أبا محمّد ، قال السيوطي : « عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري أبو محمّد ، له التّبصرة في النحو »^(١) .

ملامح من حياته :

ذكرتُ سابقاً أنّ المترجمين لم يذكروا تاريخ ميلاده ، ولم يحدّدوا الأماكن التي عاش فيها ، ولم يذكروا من ذلك شيئاً سوى أنّه قدم مصر ، وحُفِظَ عنه شيءٌ من اللّغة ، وكان فهماً عاقلاً ، قال القفطي : « عبد الله ابن عليّ بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمّد : قدم مصر ، وحُفِظَ عنه شيءٌ من اللّغة وغيرها ، وكان فهماً عاقلاً »^(٢) .

(١) بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة (٤٩/٢) .

(٢) إنباه الرّواة على أنباه النحاة (١٢٣/٢) .

كما لم تذكر المصادر شيئاً عن ارتحاله عن مصر ، وأين كانت وجهته بعدها ؟ وهل ذهب إلى المغرب من مصر ؟ فقد ذكر المترجمون أن لأهل المغرب بكتاب التبصرة عناية فائقة ، وأنه لا توجد من الكتاب نسخة إلا من طريقهم ، قال القفطي : « وصنّف كتاباً في النحو ، سمّاه (التبصرة) وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين . ولأهل المغرب باستعماله عناية تامّة ؛ لا يوجد به نسخة إلا من جهتهم »^(١) .

وقال السيوطي : « عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ؛ كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، ذكره الصفدي »^(٢) .

ويُحتمل أن يكون ذلك عن طريق بعض طلابه من أهل المغرب والأندلس ، على عادتهم في الرحلة إلى المشرق ، فأعجبوا بالكتاب وصاحبه ، فنشروه وأشهره بعد عودتهم . شأنه في ذلك شأن ما اشتهر في بلاد المغرب من المذاهب الفقهيّة واللغويّة والنحويّة وغيرها .

ولكنّ التّاريخ إن سمحَ بما يُستدلُّ به على بعض شيوخه كالرّماني والنمري والسيرافي على ما سيأتي فإنّه لم يسمح بشيء إلى الآن على الأقلّ بما يُستدلُّ به على بعض تلاميذه الذين أخذوا عنه مباشرة . وللتّأس حُظوظٌ وأقدارٌ وأقسامٌ من كلّ شيءٍ ، حتّى من التّاريخ .

وفاته :

أمّا وفاته فقد ذكر المستشرق (كارل بروكلمان) في كتابه (تاريخ

(١) السّابق .

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة (٤٩/٢) .

الأدب العربيّ) تاريخ وفاة الصيمري ، قال في الجزء الخامس ص ١٦٤ :
« عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمري توفي سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م »
(١) .

وقد أنكر محقق كتاب (التّبصرة) الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ
الدينّ الذي أجاد في دراسة وافية في مقدّمة الكتاب عن الصيمري ، أقول :
أنكر على بروكلمان تحديده هذا التاريخ في وفاة الصيمري ، إذ لم يذكر
بروكلمان من أين له هذا التاريخ ؟ كما أنّ المصدر الذي ذكره بروكلمان
في مرجعه إلى هذا التاريخ هو : بغية الوعاة للسيوطي ، وكشف الظنون
لحاجي خليفة ، ورجع وذكر أنّ بغية الوعاة ليس فيه تاريخ وفاة الصيمري .
ورجّح الدكتور فتحي عليّ الدين أنّ الصيمري من نحاة القرن الرابع ،
يقول : « وهذا التّحديد من المستشرق الألماني بعيد كلّ البعد عن
الصّواب ، ولا يمتّ إلى الحقيقة بسبب .

فالصيمري قد توفّي قبل هذا التاريخ بمئة وخمسين عاماً أو ما يقرب من
ذلك ، وهو على هذا من نحاة القرن الرابع الهجري ، ويبدو أنّه توفي في
أواخر هذا القرن الرابع ، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس » (٢) .
واستدلّ على ذلك من خلال معرفة الشيوخ الذين أخذ عنهم الصيمري
وهم :

١ — أبو الحسن عليّ بن عيسى الرماني المتوفّي سنة أربع وثمانين وثلاث مئة

(١) بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة (٤٩/٢) .

(٢) انظر : مقدّمة كتاب التّبصرة ، الفصل الأوّل : الصيمري ، حياته ، وعصره ، (ص ٩)

٢ — أبو عبد الله النمري ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاث مئة .

٣ — أبو سعيد السيرافي ، المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة .

يقول الصيمري : « هذا قول شيخنا أبي الحسن عليّ بن عيسى »^(١) ،
ويقول : « قال شيخنا أبو الحسن عليّ بن عيسى النحوي »^(٢) ، ويقول :
« وأملى علينا أبو عبد الله النمري »^(٣) ، ويقول : « أنشدناه أبو سعيد
السيرافي »^(٤) .



(١) انظر : ص (١٣٥) من التّبصرة .

(٢) انظر : ص (٢١١) من التّبصرة .

(٣) انظر : ص (٦٥١) من التّبصرة .

(٤) انظر : ص (٢٧٤) من التّبصرة .

الفصل الأول

الحروف والأدوات

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : القول في الألف والياء والواو في
التثنية والجمع ، أهـي إعراب أم
حروف إعراب ؟

المسألة الثانية : معنى « رُبَّ » بين التقليل والتكثير .

المسألة الثالثة : مواضع تكرار « لا » النافية والنافية
للجنس .

المسألة الأولى

القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع
أهي إعراب أم حروف إعراب ؟

ذكر أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) أنَّ البصريين والكوفيين
اختلفوا في حروف الزيادة التي تزداد في التثنية والجمع علامة للتثنية والجمع ،
أهي إعراب بمعنى أنَّ هذه الحروف تكون علامة للرفع والنصب والجر ،
أم هي حروف الإعراب ، وعلامات الإعراب تقدر على هذه الحروف ؟

فذهب البصريون إلى أنَّها حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها
هي الإعراب ، يقول الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو
الياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب ،
وإليه ذهب أبو عليّ قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنَّه مذهب سيوييه ،
وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنَّها حروف إعراب » (١) .

ومذهب سيوييه (١٨٠ هـ) في ذلك أنَّه عند تثنية الاسم المفرد
تلحقه زيادتان : الأولى منهما الألف والياء ، والزيادة الثانية حرف التّون ،
وصرّح بأنَّ حروف المدّ واللين (الألف والياء) حروف الإعراب ، قال
— رحمه الله — : « واعلم أنَّك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى
منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب ... وتكون الزيادة الثانية نوناً

(١) الإنصاف (٣٣/١) .

« (١) .

وإلى مثل هذا ذهب الزجاجي (٣٣٧ هـ) ، واستدلّ على ذلك بأنّ المفرد هو الأصل والتثنية والجمع فرع عليه ، والمفرد الذي هو الأصل يعرب بحركات تعتقب على آخر حرف منه ، فوجب أن يردّ الفرع إلى الأصل ويقاس عليه ، واستدلّ على ذلك أيضاً بأنّ الإعراب لا يكون إلاّ بحركات تدلّ على معانٍ تكون على الأسماء بعد حصولها وكمال حروفها مبيناً في ذلك بأنّ الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع من تمام صيغة الكلمة فوجب أن تكون هذه الحروف حروف الإعراب ، يقول في معرض ردّه على من قال بأنّ هذه الحروف هي الإعراب : « ولئن جاز أن تكون الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما الإعراب ليجوزنّ أن تكون الراء من جعفر ، والميم من مسلم هي الإعراب نفسه » (٢) .

وما ذهب إليه الزجاجي في ذلك ليس دقيقاً ، إذ لا مجال للمشابهة بين حرف أصلي يعدّ من بنية الكلمة ، وبجذفه ينتفي معنى الكلمة كما هو (الراء) من (جعفر) وبين حرف زيد لغرض معنوي زائد على المعنى الأصلي كما هو الألف في التثنية والواو في جمع المذكر السالم .

واستدلّ الكوفيون على أنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، بأنّ قالوا : لو كانت هذه الحروف حروف الإعراب لما تغيّرت في حالة الرفع والنصب والجرّ ، وللزم حالة واحدة ؛ لأنّ حروف الإعراب لا تتغيّر ذواتها في هذه الأحوال ، والتي تتغيّر فقط هي حركات الإعراب ، فلمّا تغيّرت هذه

(١) الكتاب (١٧/١) .

(٢) الإيضاح في علل النحو (١٣١) .

الحروف مثل تغيير الحركات دلّ على أنها إعراب بتمثلة الحركات (١) .
ولعلّ الكوفيين قد أفادوا ذلك من مذهب سيبويه السابق الذي ذكر فيه
أنّ حرف المدّ واللين هو حرف الإعراب ، مفسّرين مقصود سيبويه من
مصطلح (حرف الإعراب) بأنّه الحرف الذي أعرب الاسم به كما يقال :
حركات الإعراب ، أي الحركات التي أعرب الاسم بها ، وليس المقصود
منه كما ذهب البصريون أنّه حرف الإعراب الذي تظهر عليه حركات
الإعراب . ودلّوا على صحّة تفسيرهم هذا بقولهم : « إنّ سيبويه جعل
الألف في التثنية رفعاً . يقول السيرافي (٣٦٨ هـ) : « وقال أهل المقالة
الثانية — يعني الكوفيين — ويدلّ على صحّة ما قلنا قول سيبويه : اعلم
أنك إذا تثبت الواحد لحقته زائدتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، وهو
حرف الإعراب غير متحرّك ولا منون يكون في الرفع ألفاً ، والرفع لا
يكون إلاّ إعراباً ، وقد جعله سيبويه رفعاً ، فصحّ أنّه إعراب » (٢) .

وذكر السيرافي عند ردّه على الكوفيين الذين قالوا : إنّ حروف
الإعراب لا تتغير ذواتها في حالة الرفع والنصب والجرّ ، والتي تتغير فقط هي
حركات الإعراب ؛ بأنّ تغيير حروف الإعراب في التثنية والجمع تعدّد حالة
خاصّة في التثنية والجمع ؛ لأنّ كلّ اسم معتلّ مبنيّ له نظير من الصّحيح
معرب يدلّ على إعرابه ، فنظير رحي وعصا : جَمَلٌ وَجَبَلٌ ، ونظير حُبَلِي
وَبُشْرَى : حَمْرَاءٌ وَصَحْرَاءٌ ، وأمّا التثنية وجمع السّلامة فلا نظير لواحد
منهما إلاّ بتثنية أو جمع فعوض التثنية والجمع من فقد التّظهير الدالّ على مثل

(١) انظر : شرح السيرافي لكتاب سيبويه (٢١٩/١) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (٢٢٣/١) .

إعرابهما تغييرُ هذه الحروف منها ، يقول : « والتثنية وجمع السّلامة لا نظير لواحد منهما إلاّ تثنية أو جمع ، فامتنع التثنية والجمع من نظير يدلّ إعرابه على مثل إعرابهما ، كدلالة جَمَلٍ وجَبَلٍ وحَمْرَاءَ وصَحْرَاءَ على إعراب أمثالهنّ من المعتلّ ، فعوّض التثنية والجمع من فقد النظير الدالّ على مثل إعرابهما تغيير الحروف فيها » (١) .

وذهب السيرافي إلى أنّ تغيير الحروف لا يدلّ على إعراب ؛ لأنّنا وجدنا أسماء مبنية قد تتغير صورتها في حال النصب والرّفْع والجَرّ ، وتغيرها هذا لا يدلّ على إعراب ، بل تبقى مبنية على ما هي عليه مثل الضمائر المنفصلة أنا وأنت في حالة الرّفْع ، وإيائي وإيّاك في حالة النصب ، فقد تغيرت صورة هذه الحروف في حالة الرّفْع والنصب وبقيت على بنائها ، ولم يكن تغيير هذه الحروف إعراباً (٢) .

وذهب ابن جنّي (٣٩٢ هـ) إلى أنّ تغيير الحروف في حالي التثنية والجمع فيه ضرب من الحكمة والبيان ؛ ألا وهي الإعلام والدلالة على أنّ الاسم باقٍ على إعرابه ، وأنّه معرب غير مبنيّ ، يقول في معرض حديثه عن الحجاج لتغيير حروف الإعراب في التثنية والجمع : « وأمّا الوجه الآخر فإنّ في ذلك ضرباً من الحكمة والبيان ؛ وذلك أنّهم أرادوا بالقلب أن يعلموا أنّ الاسم باقٍ على إعرابه ، وأنّه متمكّن غير مبنيّ » (٣) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه البصريون أن تكون هذه الحروف

(١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (٢١٩/١) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (٢١٩/١ — ٢٢٠) .

(٣) سرّ صناعة الإعراب (٧٠٢/٢) .

حروف الإعراب بمتزلة الدال من (زيد) والراء من (جعفر) والإعراب مقدر في هذه الحروف ، وذكر أن ذلك مذهب سيويه ، يقول : « واعلم أن الألف والياء في التثنية ، والواو والياء في الجمع عند سيويه حروف الإعراب ، والإعراب مقدر فيهما ، وهو الصحيح » ^(١) .

واستدل على ذلك بأن الإعراب يجب أن يكون في آخر حرف من الكلمة به يتم معناها ، وهذه الحروف الزوائد في التثنية والجمع من تمام صيغة الكلمة ولو حذفت هذه الحروف لانتفت دلالة الكلمة على التثنية والجمع ، يقول — رحمه الله — : « وإتما كان كذلك ؛ لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها ، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة ، فوجب أن يكون الإعراب بعدها ، وهو مقدر فيهما ، كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهاها » ^(٢) .

وكأن الصيمري في ذلك يريد أن يرد على من قال بأن هذه الحروف هي الإعراب نفسه ، ويذكر أن حركات الإعراب إذا سقطت من الكلمة المعربة لم يسقط معناها ، على حين لو سقطت هذه الحروف في التثنية والجمع لانتفت دلالة الكلمة على التثنية والجمع فوجب أن تكون هذه الحروف حروف الإعراب لا الإعراب نفسه . يقول الزجاجي في ذلك : « فالإعراب يدخل ويخرج ، ومعنى الاسم في الاسم قائم ، وكذلك الفعل أعرب أم لم يعرب ، دلالة على الحدث والزمان قائمة غير زائلة ، وهذه الحروف — أعني الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء فيهما — لو

(١) التبصرة والتذكرة (١/٨٨ ، ٨٩) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/٨٩) .

سقطت بطلت دلالة التثنية « (١) .

والكوفيون يردّون على هذه المقالة بقولهم : إننا نجد في اللغة العربيّة كلمات يكون الحرف فيها من نفس الكلمة ومن تمام معناها ويكون أيضاً إعراباً ، ذكر ذلك السيرافي في معرض ذكر أدلّة كلّ من الفريقين ، يقول : « فقال أهل هذه المقالة (يعني الكوفيين) : قد يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ، ويكون أيضاً إعراباً ، وذلك أنا لا نختلف أن الأفعال التي في أواخرها الياء والواو والألف جزمها بسقوط هذه الحروف منها ، كقولك : (لم يقض) ، و (لم يغز) و (لم يخش) ، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته » (٢) .

وذكر الصيمري بأنّ الإعراب مقدّر في هذه الحروف كما قدّر في الأسماء المقصورة ، وأنّ ذلك رأي سيبويه ، وقد ذكر السيرافي في هذا الصدد رأيين :

يقول — رحمه الله — : « فإن قال قائل : أخبرونا عن هذه الحروف هل فيهنّ حركة في النية وإن لم ينطق بها استثقلاً كما تكون في قفا وعصا حركة منويّة ، فإنّ في هذا جوابين ؛ أحدهما : أنّ فيه حركة مقدّرة وإن لم ينطق بها استثقلاً ، كما تكون في قفا وعصا حركة منويّة من قبل أنّ هذه الحروف لما دلّت على تمام معنى الكلمة في ذاتها ، وأشبهن ألف حُبلى وقفاً وعصاً جرّين مجراهنّ في نية الحركة فيهنّ إذ لا موجب للبناء .

والجواب الآخر أن لا حركة منويّة فيه من قبل أنّ الحركات وضعن في

(١) الإيضاح في علل النحو (١٣٣) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣) .

أصولهنّ للدلالة على اختلاف أحوال ما دخلن عليه ، ولا سبيل إلى إدخالهنّ في المثني والجمع ، ولا في نظير لهما يبين اختلافهما في النظير لهما عن اختلافهما ، ويدلّ عليه كما أنبأت الحركة في جَبَلٍ وجمَلٍ عن حركة قفًا وعصًا «^(١) .

فكأنه يقرّ التقدير مرّة وينفيه أخرى .

وذهب ابن جنّي إلى الرأي الثاني ، وذكر أنّه أفاد ذلك من مذهب سيويه ، يقول : « اعلم أنّ سيويه يرى أنّ الألف في التثنية كما أنّه ليس في لفظها إعراب ، فكذلك لا تقدير إعراب فيها كما يقدر في الأسماء المقصورة المعربة نيّة الإعراب »^(٢) .

واستدلّ على ذلك بأن سيويه جعل الحرف الزائد الثاني (النون) عوض عن الحركة والتنوين ، فلو كانت عند سيويه حركة منويّة في هذه الحروف لما عوّض عنها ، فلا يجمع بين العوض والمعوّض عنه .

ولعلّ من المفيد أنّ نبيّن أنّ هناك رأيين آخرين في هذه المسألة :

أحدهما : لأبي الحسن الأخفش (٢١٠ هـ) وتابعه أبو العباس المبرّد (٢٨٥ هـ) إذ ذهبوا إلى أنّ هذه الحروف ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، وإنما هي دلائل الإعراب ، بمعنى أنّك إذا رأيت الألف في المثني والواو في الجمع عرفت أنّهما في موضع رفع ، وإذا رأيت الياء فيهما عرفت أنّهما في موضع نصب أو جرّ . يقول المبرّد (٢٨٥ هـ) : «

(١) شرح كتاب سيويه (السيرافي) (٢٢٠/١) .

(٢) سرّ صناعة الإعراب (٧٠٦/٢) .

والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره ؛ قول أبي الحسن الأخفش ؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف « (١) .

والرأي الآخر : لأبي عمر الجرمي ، إذ ذهب إلى أن الألف في التثنية والواو في الجمع في حالة الرفع هي حروف الإعراب ، وأن انقلابهما إلى الياء في حالتي النصب والجر هو الإعراب ، يقول المبرد : « وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب » (٢) .

وهذا يؤدي إلى ازدواجية في علامة الإعراب فتكن حركة في حالة الرفع ، وحرفاً في حالتي النصب والجر ، وهذا لا نظير له في العربية .
وبعد هذا العرض الموجز لأهم مقالات النحويين في هذه المسألة أخلص إلى أن ما دأب عليه أكثر النحويين هو رأي الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ، وأن هذه الأحرف علامات إعراب فرعية نابت عن الأصلية ، وذلك لعدة أسباب :

أولاً : أن تأويل الكوفيين لقول سيبويه بأنها حروف الإعراب بمعنى أنها الحروف التي يعرب بها الاسم كما نقول حركات الإعراب أي الحركات التي أعرب بها الاسم فيه شيء من الصواب ، ويعضد صحة هذا التأويل

(١) المقتضب (١٥٢/٢) .

(٢) المقتضب (١٥١/٢) .

تصريح سيبويه بأنَّ حرف المدّ واللين يكون في الرَّفْع ألفاً وفي الجرّ ياء وفي النصب كذلك ، فهذا دليل صريح يحمل على ظاهره ، ولا حاجة إلى تأويله بأنَّه يراد منه موضع الإعراب .

ثانياً : أنَّ هذه الحروف الّتي تلحق المثني والجمع زيدت أوّلاً لتكون علامة للتثنية والجمع ، وليس من المستنكر أن تكون أيضاً علامة للإعراب ؛ إذ لا تنافي بينهما ، يقول الرضيّ (٦٨٨ هـ) في ذلك : « ونقول : بأيّ شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب ، ولم لا يجوز كما اخترنا ، أن يجعل ما هو علامة المثني والمجموع قبل كونه حروف الإعراب ، علامة الإعراب أيضاً ، فيكون علامة المثني والمجموع وعلامة الإعراب معاً ، إذ لا تنافي بينهما »^(١) .

ثالثاً : أنَّ علامات الإعراب تنقسم إلى قسمين ، علامات إعراب أصليّة وهي الحركات ، وعلامات إعراب فرعيّة وهي الحروف . وقد اتّفق معظم النحويين على أنَّ الأفعال الخمسة تعرب بالحروف (ثبوت النون رفعاً وبجذفها نصباً وجزماً) فما المانع أن تكون هذه الحروف في التثنية والجمع هي علامات الإعراب كما هو شائع في الدرس النحوي في عصرنا الحاضر ، بل منذ عصور متقدّمة على الأقل منذ عصر الأنباري وابن مالك وابن هشام ، خاصّة وأنّ هذه الحروف (الألف والواو والياء) تعدّ في علم اللّغة الحديث امتداداً للحركات ، وفي ذلك يذكر لنا أبو البركات الأنباري تعليلاً منطقيّاً يقول فيه : « فإن قيل : فلم كان إعراب المثني والجمع بالحروف دون الحركات ؟

(١) شرح الرضيّ على الكافية (٧٥/١) .

المسألة الأولى : القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع أهى إعراب أم حروف إعراب ؟

قيل : لأنَّ التثنية والجمع فرع على المفرد ، والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد الَّذي هو الأصل بالحركات الَّتِي هي أصل ، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف الَّتِي هي فرع ، فأعطي الفرع الفرع كما أعطي الأصل الأصل ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرهما ؛ لأنَّها أشبه الحروف بالحركات « (١) .

وهكذا نتبيّن أنّ الصيمري لبصريّته اختار ما رآه صواباً ، وإن اختار غيره من البصريين رأياً مخالفاً .



(١) أسرار العربيّة (٤٦ — ٤٧) .

المسألة الثانية

معنى « رُبَّ » بين التقليل والتكثير

« رُبَّ » حرف من حروف المعاني ، اختلف في معناه ودلالته ، بحسب ما ورد عن العرب من سماع ، فمن النحويين من ذهب إلى أنَّه حرف تقليل ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه حرف تكثير ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه يكون قليلاً وتكثيراً ، ومنهم من قال : إنه يكون للتكثير في موضع المبالاة والافتخار ، وذهب آخرون إلى أنَّه لم يوضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام .

وبالنظر إلى رأي سيويه (١٨٠ هـ) في هذه المسألة يُلحظ أنَّه — رحمه الله — لم يصرِّح بأنَّ « رُبَّ » تأتي للتقليل أو التكثير ، بل ذكر أنَّ معناها معنى « كم » قال — رحمه الله — : « واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ ؛ لأنَّ المعنى واحد »^(١) .

وقال أيضاً — رحمه الله — : « اعلم أنَّ لكم موضعين ، فأحدهما : الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمتزلة كيف وأين ، والموضع الآخر : الخبر ومعناها معنى رُبَّ »^(٢) .

وظاهر هذه العبارة : « إنَّ معنى كم معنى رُبَّ » يوهم بأنَّ « رُبَّ » معناها الدلالة على الكثرة كمعنى كم الخبرية ، إلا أنَّ المفسرين ممَّن شرحوا

(١) الكتاب (١٦١/٢) .

(٢) الكتاب (١٥٦/٢) .

المسألة الثانية : معنى ((رُبَّ)) بين التثنية والتكثير

« كتاب سيويه » لم يذكر أحد منهم : إنَّ سيويه أراد بهذا الكلام أنَّ «رُبَّ» للتكثير ، وإِثْمَا أراد بهذه العبارة أنَّ « كم » و «رُبَّ» تشتركان في أحكام ، منها : أنهما لا تقعان في الكلام إلاَّ صدرًا ، وأنهما لا تدخلان إلاَّ على نكرة .

والمتمم في استعمال سيويه لـ «رُبَّ» في كلامه يجد أنَّه — رحمه الله — يستعملها في القليل النَّادر ، من ذلك قوله — رحمه الله — في باب « ما » بعد إنشاد بيت الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

« وهذا لا يكاد يعرف ، كما أنَّ « لات حينَ مناصٍ » كذلك ، و «رُبَّ شيءٍ» هكذا »^(١) . يريد أنَّه قليل نادر .

كما أنَّه يستعملها أيضًا في الكثير الشائع ، من ذلك حديثه عن اقتران « كآين » بـ « من » . يقول — رحمه الله — : « إلاَّ أنَّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من فإثْمَا ألزموها « من » لآئها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام . وصار كالمثل . ومثل ذلك لاسيما زيد ، فربُّ توكيد لازم حتَّى يصير كأنه من الكلمة »^(٢) .

وذهب المبرِّد (٢٨٥ هـ) والزجاج (٣١٠ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) والزجاجي (٣٤٠ هـ) والسيرافي (٣٦٨ هـ) وابن فارس (٣٩٥ هـ) إلى أنَّ «رُبَّ» نقيضة « كم » ، فربُّ يقلل بها ما

(١) الكتاب (٦٠/١) .

(٢) الكتاب (١٧٠/٢ — ١٧١) .

المسألة الثانية : معنى ((رُبَّ)) بين التثليل والتكثير

بعدها ، وكم الخبرية يكثر بها ما بعدها ، يقول السيرافي — رحمه الله — في حديثه عن كم : « إلا أنها وإن وقعت موقع « رُبَّ » فإنها نقيضة « رُبَّ » في القلة والكثرة ؛ لأن « رُبَّ » يقلل بها ما بعدها ، وكم يكثر بها ما بعدها .^(١) »

بل إن هؤلاء النحويين أنكروا على من قال بأن « رُبَّ » يقصد بها التكثير ، قال الزجاج (٣١٠ هـ) : « من قال إن رُبَّ يعني بها التكثير ، فهو ضد ما تعرفه العرب »^(٢) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه معظم النحويين من أن « رُبَّ » معناها التثليل ، يقول — رحمه الله — : « ومعنى « رُبَّ » التثليل ، كقولك رُبَّ رجل يقول ذاك ، أي قل من يقول ذاك »^(٣) .

وقد أشار إلى ذلك السيوطي . يقول في كلامه عن « رُبَّ » : « وفي مفادها أقوال ، أحدها : أنها للتثليل دائماً ، وهو قول الأكثر ، قال في البسيط كالخليل وسيبويه والرماني وابن جنّي والسيرافي والصيمري »^(٤) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى أن معنى « رُبَّ » التكثير ، وزعم أن ذلك هو ما ذهب إليه سيبويه ، وأن التثليل بها نادر ، يقول — رحمه الله — : « بل هي حرف تكثير ؛ وفاقاً لسيبويه ، والتثليل بها نادر »^(٥) .

(١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (١٣٧/١ — ١٣٨) .

(٢) لسان العرب (١٠١/٥) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٢٨٦/١) .

(٤) الهمع (٢٥/٢) .

(٥) شرح التسهيل (١٧٤/٣) .

المسألة الثانية : معنى ((رُبَّ)) بين التثنية والتكثير

وبين أن ما يدل على أن سيويه أراد بمعنى « رُبَّ » التثنية ؛ هو ما ورد عن العرب من النظم والنثر استخداماً لهذا الحرف في غير النادر ، ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّ من أنضجتُ غيظاً قلبه * يَتَمَنَّى لي مَوْتًا لم يُطْع^(١)

وقول الآخر :

رُبَّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْمِ * مَ وَأَسْرَى من مَعْشَرَ أَقْتَالِ^(٢)

ومن النثر قول النبي ﷺ : « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ »^(٣) ، وقوله ﷺ : « رُبَّ أَشْجَعَتٍ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ ، لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ »^(٤) .

ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر : رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ .

واستشهد على قوله إن التثنية بها نادر بقول الشاعر :

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَدَرٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ^(٥)

يريد آدم وعيسى عليهما السلام .

(١) انظر : شرح التسهيل (١٧٦/٣) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (١٧٦/٣) .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الجمعة ، ح (١١٢٦) .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، ح (٢٦٢٢) .

(٥) انظر : شرح التسهيل (١٧٨/٣) .

وقول الشاعر الآخر :

ويومٍ على البلقاء لم يكُ مثله * على الأرضِ يومٌ في بعيدٍ ولا دان ^(١)
وذهب بعض النحويين إلى أنّ « رُبَّ » قد تكون للتكثير في موضع المباهاة
والافتخار . يقول ابن عصفور (٦٦٩ هـ) : « وزعم بعض النحويين
أنّها قد تكون للتكثير ، وذلك في موضع المباهاة والافتخار ، نحو قوله :
فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهوتُ وليلَةٍ * بأنسةٍ كأنّها خطُّ تمثالٍ ^(٢)
وقوله :

فيا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وراءَهُ * وعانٍ فَكَكْتُ العُلَّ عَنْهُ ففَدَّانِي ^(٣)
وردَّ ابن عصفور وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أنّ « رُبَّ »
معناها التقليل بأنّ « رُبَّ » في هذه الأبيات السابقة تكون لتقليل النّظير ،
فالمفتخر يفتخر بكثرة هذا الشيء منه ويقلّ وجوده من غيره ، فهي بذلك
تكون للتقليل ، ولكن لتقليل النّظير . ولذلك قال بعض النحويين إنّ « رُبَّ »
« تكون لتقليل الشيء في نفسه ؛ كقول الشاعر :

ألا رُبَّ مَولودٍ وليسَ له أبٌ *

وتكون لتقليل النّظير ، كقول الشاعر :

فإن أمسٍ مَكروبًا فيا رُبَّ قينةٍ * منعمةٍ أعملتها ، بكران ^(٤)

(١) انظر : شرح التسهيل (١٧٨/٣) .

(٢) انظر : شرح جمل الزّجاجي (٥١٨/١ — ٥١٩) .

(٣) انظر : شرح جمل الزّجاجي (٥١٨/١ — ٥١٩) .

(٤) انظر : السابق .

فالشاعر في ذلك يبين ويفتخر بأن كثيراً من القينات كنّ له ، ويقلّ مثلهنّ لغيره ، وذلك أبلغ في الافتخار .

وذهب أبو حيان (٧٤٥ هـ) إلى أنّ « رُبَّ » لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، وإنما سياق الكلام هو الذي يدلّ على أنّها للتكثير أو التقليل ، يقول — رحمه الله — : « وذهب بعضهم إلى أنّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا الذي نختاره من المذاهب »^(١) .

وبعد هذا العرض الموجز لأهمّ أقوال النحويين في معنى « رُبَّ » أخلص إلى أنّها قد تكون للتقليل ، وقد تكون للتكثير ، والضابط في ذلك هي القرينة التي تصرف الذهن إلى أنّ المعنى هو التقليل أو التكثير .

وفي ذلك يقول عبّاس حسن : « ولهذا كان الاستعمال الصّحيح للحرف « رُبَّ » وما دخل عليه أن يجيء بعد حالة شكّ تقتضي النّصّ على الكثرة أو القلّة ، (كأن يقول قائل : أظنّك لم تمارس الصّناعة . فتجيب : ربّ صناعة نافعة مارستها) ... فمثال دلالتها على الكثرة : ربّ أمنية في مسألة الليالي قد بددتها المفاجآت . ومثال القلّة : ربّ غاية مأمولة دنت بغير سعي ، والقرينة على القلّة والكثرة في الأمثلة السّالفة هي : التجارب الشائعة التي يعرفها السّامع ويسلمّ بها »^(٢) .

وهكذا نتبين أنّ الصيمري لبصريته اختار ما ذهب إليه جُلّ البصريين ، وما رآه صواباً ، من أنّ رُبَّ معناها التقليل سواء في جنس الشّيء أو في

(١) ارتشاف الضرب (١٧٣٨/٤) .

(٢) النحو الواقي ، عبّاس حسن (٤٨٢/٢) .

المسألة الثانية : معنى ((رَبَّ)) بين التثليل والتكثير

نظيره . ولئن خالفته إلى رأي غيره فليس ذلك لبطلان ما ذهب إليه ، وإنما
لأنني رأيتُ أنَّ الحرف وإن كان لمعنى محددٍ فقد يوجه الاستعمال لإفادة
معنى آخر .



المسألة الثانية : معنى ((رَبَّ)) بين التقليل والتكثير

المسألة الثالثة

مواضع تكرار « لا » النافية والنافية للجنس

« لا » النافية للجنس تبني مع اسمها على الفتح ، مثل « خمسة عشر » ، نحو : لا رجل في الدار ، كما أنها تعمل عمل « (إن) » إذا وليها نكرة مضاف ، نحو : لا غلام رجل لك ، أو مشبهاً بالمضاف ، نحو : لا عشرين درهماً لك .

وبناء اسمها ، وعملها عمل « (إن) » يعدّ قرينة على كونها لنفي الجنس ، فإذا ألغى عملها ذهب القرينة الدالة على كونها لنفي الجنس ، فوجب تعويضها عن ذلك بأن تكرر « لا » .

وقد حدّد علماء النحو المواضع التي تكرر فيها « لا » النافية كما سيأتي . فذكر سيبويه (١٨٠ هـ) أن إلغاء عمل « لا » النافية للجنس يجب معه تكرار « لا » . يقول — رحمه الله — : « هذا باب ما لا تغير فيه « لا » الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا »^(١) .

بمعنى أن « لا » في هذه الحالة لا تعمل عمل « (إن) » بل تكون ملغاة . ثم يقول بعد ذلك : « ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد لا الثانية من قبل أنه جواب ، لقوله : أغلامٌ عندك أم جاريةٌ . إذا ادّعت أن أحدهما عنده ، ولا يحسن إلا أن تعيد « لا »^(٢) .

(١) الكتاب (٢ / ٢٩٥) .

(٢) السابق .

ويُلحظ ويفهم من نصّ سيوييه السابق الذي يتحدّث فيه عن بقاء الاسم مرفوعاً على حاله التي كان عليها قبل دخول (لا) ؛ تأكيده على تكرار (لا) في هذه المواضع ، وفيما يلي أورد هذه المواضع :

أولاً : أن يليها اسم نكرة لم تعمل فيه . يقول : « فمما لا يتغيّر عن حاله قبل أن تدخل عليه « لا » قول الله ﷻ ذكره : { لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } (١) (٢) .

فالآية التي استشهد بها تدلّ على تكرار (لا) في هذا الموضع .

واستشهد على ذلك أيضاً بقول الشاعر وهو الراعي :

وما صرمتك حتى قلت مُعلنة * لا ناقة لي في هذا ولا جمل (٣)

ثانياً : أن يليها معرفة ، نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » وقد لا تكرر في الشعر ، يقول : « وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ، ولا تثني « لا » » (٤) . واستشهد على عدم تكرارها بقول الشاعر :

بكت جزعاً واسترجعت ثم أذنت * ركائبها أن لا إلينا رجوعها (٥)

(١) آية (٦٢) من سورة يونس .

(٢) الكتاب (٢٩٥/٢) .

(٣) انظر : الكتاب (٢٩٥/٢) .

والصرم : المجران . اللسان (صرم) (٣٣٢/٧) . وعجز البيت مثل يضرب عند التبري من الأمر والتخلّي عنه .

(٤) الكتاب (٢٩٨/٢) .

(٥) انظر : الكتاب (٢٩٨/٢) .

إذ جاءت المعرفة بعد « لا » المفردة ، وإنما تقع المعارف بعد « لا »
إذا كرّرت .

ثالثاً : أن يفصل بينها وبين الاسم بعدها بحشو ، يقول — رحمه الله
— : « واعلم أنك إذا فصلت بين « لا » وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن
تعيد لا الثانية ؛ لأنه جعل جواب : إذا عندك أم ذا »^(١) . واستشهد على
ذلك بقوله تعالى : { لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ }^(٢) .

أمّا أبو العباس المبرّد (٢٨٥ هـ) فقد أجاز عدم تكرار « لا » في
المواضع الثلاثة السابقة التي ذكرها سيبويه ، يقول الرضيّ (٦٨٦ هـ) :
« وأجاز أبو العباس ، وابن كيسان عدم تكرار « لا » في المواضع الثلاثة »
.^(٣)

يقول المبرّد في جواز أن يأتي بعد « لا » نكرة غير عاملة (لا) فيها
ولا تكرر « لا » : « وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك : رجل في الدار ،
أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار »^(٤) ، واستشهد على

والجزع : نقيض الصبر . اللسان (جزع) (٢٧٤/٢) ، واسترجع : قال : إنا لله وإنا
إليه راجعون عند المصيبة . اللسان (أرجع) (١٥٠/٥) .
وآذنتُ : أعلمتُ . اللسان (آذن) (١٠٦/١) .
والركاب : الإبل التي يسار عليها ، وجمع الركاب ركائب . اللسان (ركب)
(٢٩٥/٥) .

(١) الكتاب (٢٩٨/٢) .

(٢) آية (٤٧) من سورة الصافات .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢١٩/٢) .

(٤) المقتضب (٣٥٩/٤) .

ذلك بقوله : « فمما جاء على قوله : (لا رجلٌ في الدار) قوله :

وانت امرؤٌ منا خلقت لغيرنا * حياثك لا نفعٌ وموئك فاجع^(١)

وجعل عدم تكرار « لا » في هذا البيت على السعة لا على الضرورة الشعرية .

وكذلك ذكر ذلك في المعرفة ، يقول — رحمه الله — : « فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ؛ لأن « لا » لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيدٌ في الدار . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟ »^(٢) ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

قضت وطراً واسترجعت ثم أذنت * ركائبها أن لا إلينا رُجوعها^(٣)

ووافق ابن السراج (٣١٦ هـ) سيويه في جواز تكرار « لا » في المواضع الثلاثة السابقة ، وأضاف بأنه لا يجوز قولك : لا زيدٌ في الدار ؛ لأنّ الموضع هنا ليس موضع استخدام لا النافية ، وإنما الموضع موضع استخدام « ما » ، وأنّ الذي يجوز ويحسن قولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو^(٤) .

وذهب سيويه (١٨٠ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) إلى أنّ « لا » يحسن تكرارها أيضاً إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال .

(١) المقتضب (٣٦٠/٤) .

(٢) المقتضب (٣٦٠/٤) .

(٣) المقتضب (٣٦١/٤) .

(٤) انظر : الأصول (٣٩٣/١ — ٣٩٤) .

يقول سيبويه — رحمه الله — : « واعلم أنّه قبيح أن تقول : مررت
برجل لا فارس ، حتّى تقول : لا فارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا
زيد لا فارساً . لا يحسن حتّى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً ... فكذلك
هذه الصّفات وما جعلته خبراً للأسماء ، نحو : زيد لا فارس ولا شجاع »
(١) .

وبيّن — رحمه الله — أنّه قد يجوز عدم التّكرار على ضعف في الشّعْر ،
واستشهد بقول الشّاعر :

وانت امرؤ منّا خلقت لغيرنا * حياتك لا نفع وموئك فاجع

ويأتي الصيمري ليختار ما قوي لديه من المواضع التي يحسن فيها تكرار
« لا » ، إذ اختار تكرار « لا » إذا دخلت على المعارف ، يقول — رحمه الله
— : « واعلم أنّ « لا » إذا دخلت على المعارف لم تعمل شيئاً ، وجرى ما
بعدها على أصله في الإعراب ، والأحسن أن تكرر « لا » كقولك : لا زيد
في الدّار ولا عمرو ، ولا يحسن لا زيد في الدّار وعمرو ، من غير تكرير
« لا » » (٢) .

والصيمري في اختياره هذا يذهب إلى ما أشار إليه سيبويه — رحمه الله
— من أنّ إلغاء عمل « لا » التّأنيّة للجنس يحسن معه تكرار « لا » كما هو
مع المعرفة في المثال السّابق .

واختار — أيضاً — حُسْنَ تكرار « لا » إذا دخلت على مفرد صفةٍ أو

(١) الكتاب (٣٠٥/٢ — ٣٠٦) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٣٩٠/١) .

خير ، يقول — رحمه الله — : « ولا يحسن في الصفة والخبر إلا تكرير » لا
« لو قلت : زيدٌ لا كريمٌ ، ومررت برجلٍ لا ظريفٍ لم يحسن في الكلام » (١)

وذهب الرضيّ (٦٨٦ هـ) إلى وجوب تكرار « لا » في المواضع
الثلاثة التي أُلغيت فيها « لا » ، كما في المعرفة والمفصول والنكرة المتصلة ،
يقول — رحمه الله — : « ويجب في المواضع الثلاثة التي أُلغيت منها « لا »
إما وجوباً ، كما في المعرفة والمفصول ، وإما جوازاً كما في النكرة المتصلة
تكرير « لا » (٢) .

وبيّن — رحمه الله — أنّ إعمال « لا » النافية للجنس ، وبناءها مع
اسمها على الفتح لا يجب معه التكرير ؛ لأنّ إعمالها وبناء اسمها قرينة دالة
على أنّها لنفي الجنس ، وهذا هو المقصود منها ، أمّا إذا أُلغيت فلا بُدّ من
قرينة تدلّ على كونها لنفي الجنس ، وجعل تكرير « لا » منبّهًا على ذلك ؛
لأنّ نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة ، يقول — رحمه الله — : « فأما
إذا أُلغيت ، فإنّه جعل تكريرها منبّهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات ؛
لأنّ نفي الجنس هو تكرير النفي في حقيقته ، وأمّا في المعارف فالتكرير
جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرف » (٣) .

وأضاف ابن هشام (٧٦١ هـ) موضعاً آخرًا لوجوب تكرار « لا »
ألا وهو إذا كان ما بعد « لا » فعلاً ماضيًا لفظًا وتقديرًا ، واستشهد

(١) المرجع السابق (٣٩٤/١) .

(٢) شرح الرضيّ على الكافية (٢١٩/٢) .

(٣) شرح الرضيّ على الكافية (٢١٩/٢) .

المسألة الثالثة : مواضع تكرار ((لا)) النافية والنافية للجنس

بقوله تعالى : { فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى } ^(١) إلا إذا كان الفعل الماضي على سبيل الدعاء ، فلا تكرر « لا » يقول — رحمه الله — : « وإنما ترك التكرار في « لا شئت يداك » و « لا فض الله فاك » لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل في المعنى » ^(٢) .



(١) آية (٣١) من سورة القيامة .

(٢) انظر : معني اللبيب (٢٦٩/١ — ٢٧٠) .

الفصل الثاني

نظام الجملة

وفيه عشر مسائل

- المسألة الأولى : حكم الاسم الواقع بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعته) .
- المسألة الثانية : ما أنتَ وزيدُ .
- المسألة الثالثة : إجراء النعت الجامد على المنعوت .
- المسألة الرابعة : العطف على معمول اسم الفاعل لفظاً ومحلّاً .
- المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال .
- المسألة السادسة : القول في اتفاق واختلاف فعلي الشرط وجوابه من حيث الزمن .
- المسألة السابعة : العطف على الضمير المرفوع المتصل .
- المسألة الثامنة : الخلاف في لواحق ((إياً)) في ((إياك)) ونحوه .
- المسألة التاسعة : القول في صرف المؤنث الثلاثي بغير علامة وأوسطه ساكن .
- المسألة العاشرة : القول في اتصال وانفصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها .

٤٨

٩٩٩

المسألة الأولى

حكم الاسم الواقع بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعته)

ذهب جمهور النحويين إلى أن الاسم الذي يقع بعد واو بمعنى (مع) يكون منتصباً على أنه مفعول معه بعد تمام الكلام ، بمعنى أنه يكون فضلةً تاليًا لجملة مكتملة الأركان .

واختلف في الاسم الواقع بعد واو بمعنى (مع) قبل تمام الكلام مثل : كلُّ رجلٍ وضيعته ، أيكون منصوباً على أنه مفعول معه أم يرتفع بالعطف على المبتدأ ؟

ومذهب سيويه (١٨٠ هـ) في ذلك هو أنه بالرغم من أن معنى الواو في هذا المثال بمعنى (مع) إلا أن ما بعدها لا يكون إلا مرفوعاً بالعطف على المبتدأ (كلُّ) ، يقول — رحمه الله — : « هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل ^(١) إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كلِّ حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكلُّ رجلٍ وضيعته » ^(٢) . واستشهد — رحمه الله — على ذلك بقول الشاعر وهو المخبيل السعدي :

(١) هو الباب السابق لهذا الباب ، يقول فيه : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك » .

(٢) الكتاب (٢٩٩/١) .

يا زبرقانُ أبا بني خَلْفٍ * ما أنت وِيبَ أبيكَ والفخرُ^(١)
حيث رفع (الفخرُ) عطفاً على (أنت) مع أنَّ الواو في معنى (مع)
لعدم وجود فعل أو معناه .

وقول الآخر ، وهو جميل بن معمر :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا * تهايمُ فما النجديُّ والمتغورُ^(٢)

وقول الآخر :

وكنت هناك أنت كريم قيسي * فما القيسي بعدك والفخارُ^(٣)

وأوضح سيبويه — رحمه الله — أنَّ العلة في عدم نصب الاسم بعد
(الواو) التي بمعنى (مع) في قوله : (كلُّ رجلٍ وضيعته) هي عدم وجود
فعل عامل النَّصب فيما بعد الواو كما في قوله : (ما صنعت وأخاك ؟)
فهو بذلك يبيِّن لنا أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله ، وإذا
لم تُسبق الواو بفعل كانت عاطفة ما بعدها على ما قبلها حتَّى وإن كان
معناها (مع) ، يقول — رحمه الله — : « وإِنَّمَا فُرِّقَ بين هذا وبين الباب
الأوَّل لِأَنَّهُ اسم ، والأوَّل فعل فأعمل ، كَأَنَّكَ قلت في الأوَّل : ما صنعت
أخاك ، وهذا محال ، ولكن أردت أن أمثِّل لك »^(٤) .

ويقول — رحمه الله — : « ولو قلت : أنت وشأنك كنت كَأَنَّكَ قلت
: أنت وشأنك مقرونان . وكل امرئ وضيعته مقرونان ؛ لأنَّ الواو في معنى

(١) انظر : الكتاب (٢٩٩/١) .

(٢) انظر : الكتاب (٢٩٩/١) .

(٣) انظر : الكتاب (٣٠٠/١) .

(٤) الكتاب (٣٠٠/١) .

(مع) هنا يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ « (١) .
وإلى مثل هذا ذهب السيرافي (٣٦٨ هـ) وأبان أنّه لا يجوز نصب
الاسم بعد الواو في قولك : كلُّ رجلٍ وضيعته ، كما كنت تنصب (مع)
لو حضرت (مع) ، على مذهب أبي الحسن الأخفش الذي يذهب إلى أنّ
ما بعد واو المعية ينتصب انتصاب (مع) الظرفية (٢) .
وعلل السيرافي ذلك بأنّ (مع) مذهبيها مذهب الظرف والتأصب لها
الفعل المضمر (استقرّ) وإضماره جائز مع الظروف ، وإذا جعلت الواو
مكان (مع) وبعدها اسم لم يتخط الاستقرار إليه ولا يعمل فيه (٣) .
وإلى مثل ذلك ذهب أبو عليّ الفارسي (٣٧٧ هـ) وأوضح أنّ الواو
عاطفة بمتزلة (مع) على أن تكون قد سدّت مسدّ خبر الابتداء كما أنّك
لو قلت : كلُّ رجلٍ مع ضيعته ، فتكون بذلك استغنيت عن خبر المبتدأ بما
كان معطوفاً عليه لما كانت معنى الواو (مع) .
وأجاز — رحمه الله — أيضاً أن تضمّر لهذا خبراً ، فيكون التقدير : كلُّ
رجلٍ وضيعته مقرونان (٤) .
ويأتي الصيمري ليذهب مذهباً مغايراً لجميع ما ذهب إليه جمهور
النحويين فيختار — رحمه الله — انتصاب الاسم بعد الواو في نحو : كلُّ
رجلٍ وضيعته ، على أنّه مفعول معه ، يقول — رحمه الله — : « وتقول :

-
- (١) الكتاب (٣٠٠/١) .
 - (٢) انظر : معاني الحروف للرماني (٦٠) .
 - (٣) انظر : شرح كتاب سيبويه (٧٥/٥) .
 - (٤) انظر : المسائل الحليّيات (١٤٩ ، ١٥٠) .

ما صنعت وأباك أي مع أبيك ، واستوى الماء وشفير الوادي أي مع شفير الوادي ، وكنت وزيداً كالأخوين ، أي مع زيد .
وتقول : كلُّ رجلٍ ضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكلُّ امرئٍ وشأنه أي مع شأنه « (١) » .

والظاهر أن ما ذهب إليه قد بُني على أن عامل النَّصب فيما بعد الواو هو الخبر المقدّر . بمعنى : كلُّ رجلٍ مقرون وضيعته ؛ لأنه — وهو رأي الأخص كما تقدّم — يأخذ برأي من يذهب إلى أن ما بعد واو المعية ينتصب انتصاب (مع) الظرفية ، ويظهر ذلك جلياً في مقارنته بين واو العطف وواو المعية في مثال : جلستُ والسارية ، حيث يقول : « فلو قلت : جلستُ والسارية ؛ بالعطف لم يجوز ؛ لأنه يصير المعنى : جلستُ وجلستُ السارية ، ولم تُرد هذا المعنى ، وإنما أردت : جلستُ مع السارية ، و (مع) في موضع نصب ، فلمّا حذفها وصل النَّصب إلى ما بعدها ، وجعلت الواو خلفاً منها » (٢) .

وأجاز — رحمه الله — اعتبار الواو واو عطف ورفع ما بعدها عطفاً على المبتدأ ويكون خبر المبتدأ محذوفاً ، تقديره : كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونان ، واستشهد على ذلك بيت شدّاد أبي عنتره :

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَأَيُّي * وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (٣)

(١) التبصرة والتذكرة (٢٥٦/١ ، ٢٥٧) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٢٥٦/١) .

(٣) انظر : الكتاب (٣٠٢/١) .

وجِرْوَةٌ : اسم فرس الشاعر .

وأوضح أنّ ما بعد الواو فُسِّرَ على وجهين :

أحدهما : اعتبار الواو واو عطف ، و (جروة) معطوفة على اسم إنَّ ،
والخبر محذوف تقديره : مقرونان ، ثمَّ أخبر عن (جروة) خاصّة بقوله :
لا تَرُوْدُ ولا تُعَارُ .

والثاني : اعتبار الواو واو المعية ، و (جروة) بمعنى (مع جروة)
فسدّت مسدّ خبر إنَّ ، كما تقول : إنّي (مع زيد) فيكون (مع زيد)
خبر إنَّ ، ثمَّ أخبر عنهما بقوله : لا تَرُوْدُ ولا تُعَارُ ^(١) .

ويذكر — رحمه الله — أنّ الواو في الرّفع والنّصب تكون بمعنى (مع)
وأنتك إذا ذكرت في الجملة فعلاً تعدّى فنصب ما بعد الواو ، وإذا لم تذكر
فعلاً فالأولى الرّفع ^(٢) ، واستشهد بقول الشّاعر :

يا زبرقانُ أبا بني خَلْفٍ * ما أنت ويبَ أبيك والفخرُ ^(٣)

وقول الآخر :

وأنت امرؤٌ من أهل نجد وأهلنا * تهاّمُ فما النجديُّ والمتغورُ ^(٤)

وليس في مثل هذا عند سيبويه إلّا وجوب الرّفع كما سبق ذكره .

ترود : من رَادَ : أي جاء وذهب ، والمعنى : أنّها فرس عتيقة وكريمة ، فهي مربوطة
بفناء البيت صيانة لها ، بحيث لا تُهْمَلُ فتترك ، ولا تُعَارُ فتبتدل .

(١) انظر : التبصرة والتذكرة (٢٥٧/١ ، ٢٥٨) .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (٢٥٩/١) .

(٣) انظر : الكتاب (٢٩٩/١) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٩٩/١) .

فالنَّصِبُ في مثل هذا ممَّا أجازهُ الصَّيمريُّ ، وقد أنكره عليه كثير من المتأخِّرين بعده ومن بينهم الرُّضِيُّ (٦٤٦ هـ) فقد أوجب الرِّفْعَ في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته ، حتَّى وإن كانت الواو تفيده المعية ، وعلل ذلك بعدم وجود فعل أو معناه ، ونقل عن الصَّيمريِّ تجويزه النَّصِبَ بالخبر المقدَّر كما ذكرتُ سابقاً ، يقول — رحمه الله — : « وأمَّا نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرِّفْعُ فيه واجب ، وإن قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه . وأجاز الصَّيمريُّ نصبه بالخبر المقدَّر ، وأنكره ابن بابشاذ »^(١) .

وأبان — رحمه الله — العلة في عدم جواز نصب (ضيعته) بأنَّ الخبر المقدَّر أضعف من الظَّاهر ، ولو أظهر الخبر كما في قوله : (كلُّ رجلٍ مقرونٌ وضيعته) لكان النَّصِبُ جائزاً^(٢) .

وذهب ابن عصفور (٦٦٩ هـ) إلى أنَّ المفعول معه اسمُ فضلة لا ينتصب أبداً إلاَّ عن تمام الكلام سواء تقدّمه فعل أم لم يتقدّمه ، ويبيِّن فساد ما ذهب إليه الصَّيمريُّ من جواز النَّصِبِ في نحو : (كلُّ رجلٍ وضيعته) .

قال : « وأمَّا المفعول معه ، فلا ينتصب أبداً إلاَّ عن تمام الكلام تقدّمه فعل أو لم يتقدّمه . وزعم الصَّيمريُّ أنَّه ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز « كلُّ رجلٍ وضيعته » وهذا الَّذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنَّ المفعول معه فضلة ، والفضلات لا تنتصب إلاَّ عن تمام الكلام »^(٣) .

(١) شرح الرُّضِيِّ على الكافية (٤٢/٢) .

(٢) انظر : شرح الرُّضِيِّ على الكافية (٤٢/٢) .

(٣) شرح جمل الزَّجَّاجي (٣٥/٣) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى وجوب العطف في : (كلُّ رجلٍ وضيعته) ، وأنكر على من أجاز انتصاب (ضيعته) بالخبر المقدر قبل الواو . يقول — رحمه الله — : « ومن ادعى جواز النصب في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته على تقدير : كلُّ رجلٍ كائن وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربيٌّ ، فلا التفات إليه ، ولا تعريج عليه » (١) .

على حين ذكر أن أبا علي الشلوبيين ذكر حديثاً مروياً عن الرسول ﷺ يعضد ما حكاه الصيمري من جواز النَّصب في : (كلُّ رجلٍ وضيعته) يقول : « ... لأنَّه قد روي في حديث آخر أن النَّبي ﷺ قال : « أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته » بنصب وكثرة ، وذكره أبو علي الشلوبيين ، وعضد به ما حكاه عن الصيمري من جواز النَّصب في أنت وشأنك ، وكلُّ رجلٍ وضيعته » (٢) .

وبعد هذا العرض الموجز لأهم مقالات النحويين في هذه المسألة أخلص إلى أن اعتراض النحويين على اختيار الصيمري النصب في (كلُّ رجلٍ وضيعته) يعود في المقام الأوَّل إلى اختلافهم أساساً في العامل الذي يعمل النَّصب في المفعول معه .

فجمهور النحويين ذهبوا إلى أنَّ عامل النَّصب في المفعول معه هو ما يسبقه من فعل وشبهه ، ولذلك منعوا نصب الاسم بعد واو المعية في نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته . وأنكروا على الصيمري النَّصب في هذا المثال ؛ لعدم وجود فعل أو معناه .

(١) شرح التسهيل (٢٥٤/٢) .

(٢) السَّابق (٢٦٠/٢) .

المسألة الأولى : حكم الاسم الواقع بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعته)

على حينَ ذهب الأَخفش إلى أنَّ ما بعد واو المعية ينتصب انتصاب الظُّروف ، وهو ما ذهب إليه الصيمري ، ولذلك أجاز ما رآه صواباً في نظره من نصب الاسم بعد واو المعية حتَّى لو لم يوجد فعل أو معناه كما هو في نحو : (كلُّ رجلٍ وضيعته) على تقدير : كلُّ رجلٍ مقروناً وضيعته ، فنصبه بالخبر المقدّر قبل الواو .

وفي ذلك يقول الرضيّ مستعرضاً مذهب الأَخفش في العامل في المفعول معه : « وقال الأَخفش : نصبه نصب الظُّروف ، وذلك أنَّ الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية — والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النَّصب — أُعطي النَّصب ما بعدها عارية كما أُعطي ما بعد إلاَّ إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس غير .

ولو كان كما قاله لجاز النَّصب في كلِّ واو بمعنى مع مطّرداً نحو (كلُّ رجلٍ وضيعته) « (١) .



(١) شرح الرضيّ على الكافية (٣٥/٢) .

المسألة الثانية

ما أنتَ وزيدٌ

اختلف في الاسم الواقع بعد الواو في هذه المسألة ، أيرفع بالعطف على الضمير المنفصل (أنت) أم ينصب على أنه مفعول معه ؟ حيث سمع من العرب من يقول : (ما أنتَ وزيدًا) بالنصب ، فإذا نصب ما بعد الواو فما عامل النصب فيه ؟

ومذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في هذه المسألة أنه جعل الواو للعطف ، وعطف الاسم على ما قبله بالرفع ، فتقول : (ما أنتَ وزيدٌ) ذلك اختياره — رحمه الله — إذ لا وجود لِعَامِلٍ يعمل فيما بعد الواو النصب على المعية . يقول — رحمه الله — : « وكذلك ما أنتَ وعبدُ الله ، وكيف أنتَ وعبدُ الله ، كأنك قلت : ما أنتَ وعبدُ الله ، وأنتَ تريد أن تحقّر أمره أو ترفع أمره .

وكذلك : كيف أنتَ وعبدُ الله ، وأنتَ تريد أن تسأل عن شأنهما ؛ لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى مَعَ على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت : وكيف عبدُ الله ، فعملتُ كما عمل الابتداء ؛ لأنها ليست بفعلٍ ، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعا » (١) .

على حين ذكر — رحمه الله — سماعه من العرب من ينصب ما بعد الواو في هذه المسألة فيقول : كيف أنتَ وزيدًا ، وما أنتَ وزيدًا ، وجوز

(١) الكتاب (٣٠١/١) .

ذلك جاعلاً ما بعد الواو مفعولاً معه لعامل مضمّر يكثر وجوده في هذا الموضوع وهو فعل الكون .

يقول — رحمه الله — : « وزعموا أنّ ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً . وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل على شيءٍ لو ظهر حتّى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون وقصعةً من ثريد ، وما كنت وزيداً ؛ لأنّ كنت وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث » (١) .

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) إلى مثل ما ذهب إليه سيوييه من أنّ الرّفْع هو الوجه الأمثل في هذه المسألة ، وعطف الاسم الظّاهر على الضّمير المنفصل لعدم وجود فعل يعمل النصب فيما بعد الواو ، وذكر ما ذهب إليه سيوييه من تجويز النصب بإضمار كان الّتي يكثر وجودها مع الاستفهام ، فيقول — رحمه الله — عند ذكره لكتاب عليّ بن أبي طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان ؓ جميعاً بقول عليّ ؓ في كتابه : « وبعد ، فما أنت وعثمان » ، قال المبرّد ما نصّه : « أما قوله : (فما أنت وعثمان) فالرّفْع فيه الوجه ؛ لأنّه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمّر منفصل وأجراه مجراه ، وليس هاهنا فعل ، فيحمل على المفعول ، فكأنّه قال : فما أنت وما عثمان ، هذا تقديره في العريّة ، ومعناه : لست منه في شيء ، قد ذكر سيوييه — رحمه الله — التّصّب وجوّزه جوازاً حسناً وجعله مفعولاً معه ، وأضمر كان من أجل الاستفهام ، فتقديره عنده : ما كنت وفلاناً » (٢) .

(١) الكتاب (٣٠٣/١) .

(٢) الكامل (٢٤٨/١) .

وإلى مثل هذا ذهب السيرافي (٣٦٨ هـ) حين قال : « فإذا رُفِعَ فبالعطف على أنت . وإذا نُصِبَ بإضمار كنت أو تكون فيكون تقديره : كيف كنت أنت وعبدَ الله ، وكيف تكون أنت وعبدَ الله ، وما كنت أنت وعبدَ الله وما تكون أنت وعبدَ الله » (١) .

ويأتي الصيمري ليختار الرفع في هذه المسألة وَيَجْعَلُ الواوَ للعطف ويعطف الاسم الظاهر على الضمير المنفصل ، وعلل ذلك بعدم وجود فعل ولا معناه ، فلا يكون ما بعد الواو مفعولاً معه ؛ لعدم وجود عامل يعمل النَّصْبَ ، يقول في ذلك — رحمه الله — : « والرفع في هذا أجود ، تقول : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت وعبدُ الله ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ينصب ما بعد الواو » (٢) .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو المخبل السعدي :

يا زُبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ * مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْبِكِ وَالْفَخْرُ (٣)

حيث رفع (الفخرُ) عطفًا على (أنت) مع أنَّ الواو في معنى (مع) لعدم وجود فعل أو معناه .

وكذلك قول الشاعر جميل بن معمر :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا * تَهَامٌ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَغَوَّرُ (٤)

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٧٥/٥) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٢٥٩/١) .

(٣) انظر : الكتاب لسيبويه (٢٩٩/١) .

(٤) انظر : الكتاب لسيبويه (٢٩٩/١) .

و (وَيَبَ) كلمة مثل (وَيَل) ؛ ويأ لهذا الأمر أي عجبًا له . اللسان (٤٢٠/١٥) ،

على حين أجاز ما أجازته سيبويه من نصب الاسم بعد الواو على أنه مفعول معه منصوب بفعل مضمر مقدر من فعل الكون لكثرة وقوعه في هذا الموضع بعد ما وكيف الاستفهاميتين ، يقول — رحمه الله — : « وتقول : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وعبد الله ، أجاز سيبويه فيهما النصب بتقدير : ما كنت أنت وزيداً ، وكيف تكون أنت وعبد الله ، أي مع عبد الله ... وإنما جاز أن تضمّر « كان » في هذا لكثرتها في الأفعال » (١) .

واستشهد على ذلك بما استشهد به سيبويه من قول الشاعر أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

وما أنا والسَّيرِ في مَثَلِ * يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ (٢)
كأنه قال : ما كنت أنا والسَّيرِ .

(ويب) . و يروى (ويل أيبك) .

(١) التبصرة والتذكرة (٢٥٨/١ ، ٢٥٩) .

(٢) انظر : الكتاب لسيبويه (٣٠٣/١) .

و (المثلّف) القفّر ، سمي بذلك لأنه يتلف سالكه في الأكثر . اللسان (٤٥/٢) ، (تلف) .

و (برّح) به الأمر تَبْرِيحًا أي جَهْدَه . اللسان (٣٦٢/١) (برح) .

و (الذّكر) : الجمل ، وهو أقوى من الناقة .

و (الضّابط) : القويّ الشّدِيد . اللسان (١٦/٨) (ضبط) .

والشّاعر ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف الذي تهلك الإبل فيه .

وقول الآخر وهو شقيق بن جَزءِ بن رباح الباهلي :

أتوعدني بقومك يا ابن حَجَلٍ * أشاباتٍ يَخَالون العبادا
بما جَمَعَت من حَضنٍ وعمرو * وما حَضنٌ وعمرو والجياذا^(١)
بتقدير : ما كان حَضنٌ .

والظَّاهر من خلال الأمثلة التي ذكرها الصيمري سابقاً على هذه المسألة في حالة النَّصب وتقدير فعل الكون أَنَّهُ يريد أن يبيِّن أَنَّ ما ذهب إليه سيبويه من تقدير الفعل المضارع (تكون) مع اسم الاستفهام (كيف) . وتقدير الفعل الماضي (كان) مع اسم الاستفهام (ما) تقدير مقصود ، ولا يجوز تقدير غيره ، راداً بذلك على المبرِّد الذي أنكر على سيبويه هذا التقدير في هذه المسألة ، وموافقاً لابن ولاد الذي انتصر لسيبويه .

حيث يقول المبرِّد : « ولا أرى في هذا القياس إلاَّ سواء ؛ لأنَّ حروف الاستفهام إذا كنَّ للفعل فإتِّمًا يضمُّر فيهنَّ على قدر ما كان ظاهرًا ، وأنت قد تقول : ما تكون وزيدًا ، وما تصنع وزيدًا ؟ كما أقول : ما صنعت وزيدًا ، وما كنت وزيدًا ؟ وأقول : كيف كنت وزيدًا ؟ كما أقول :

(١) انظر : الكتاب لسيبويه (٣٠٤/١) .

و (الأشابة) : أخلاط النَّاس . اللسان (١٤٩/١) .

و (العباد) : جمع عبد .

و (حَضن) : قبيلة . اللسان (٢٢١/٣) (حَضن) .

و (عمرو) : قبيلة أيضًا .

و (الجياذ) : جمع الجواد من الخيل . أي ليسا من الجياذ وركوبها في شيء ، ليسوا

فرسًا معروفين .

كيف تكون وزيداً ؟ فالماضي والمستقبل فيهما سواء في القياس «^(١) .
وردّ ابن ولّاد على المبرّد قائلاً : بأنّ ما ذكره من أنّ حروف الاستفهام
يقع بعدها الماضي والمستقبل أمر صحيح إذا كانت حروف الاستفهام
تستخدم للاستفهام الحقيقي ، أما قول سيبويه : ما أنت وزيداً ؟ فهو
استفهام خرج عن حقيقته إلى معنى الإنكار ، وسبيل الإنكار أن ينكر عليه
شيئاً قد وقع ، ولذلك استعمل معه الماضي : ما كنت أنت وزيداً ؟ وقوله :
كيف أنت وزيداً ؟ فهو استفهام عن أمر لم يستقرّ لديك فاستعمل المضارع
معه : كيف تكون أنت وزيداً ؟^(٢) .

وبعد استعراض أهمّ مقالات النحويين ، واختيار الصيمري في هذه
المسألة أخلص إلى أنّ الصيمري في اختياره الرّفْع يجعل الواو للعطف وعطف
الاسم الظاهر على الضمير المنفصل هو الوجه ، وذلك لعدم وجود فعل
أو معناه ، فيعمل النصب فيما بعد الواو ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى
فإنّ نصب ما بعد الواو على أنّه مفعول معه ، وتقدير عامل غير موجود
أساساً في اللفظ ولا ما يشعر بوجوده أمر فيه ضعف وإن سمع من العرب
النّصب فالرّفْع أجود ؛ لأنّه لا إضمار فيه .

أمّا ما سمع من العرب من النّصب وتخرّيج ذلك على تقدير فعل
الكون ، وتخصيص (ما) بالفعل الماضي ، و (كيف) بالمضارع كما مثل
الصيمري على هذه المسألة ، وإشارته بهذا التّمثيل إلى أنّ سيبويه قصد إلى
هذا التخصيص فهو أمر مستبعد ، وإنّما أراد سيبويه مجرد التّمثيل ولم يرد

(١) الانتصار لسيبويه على المبرّد (١٠٠ ، ١٠١) .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرّد (١٠١) .

اختصاص (ما) بالماضي (وكيف) بالمضارع ، وهو ما ذهب إليه السيرافي حيث يقول : « قال أبو سعيد — رحمه الله — : لم يذهب سيبويه إلى اختصاص « كيف » بالمستقبل و « ما » بالماضي ، وإنما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكن أن يمثل به ، وبين هذا بقوله : كأنه قال : والتمثيل ليس بحدّ لا يتجاوز ، وإنما جاز عنده في « كيف » و « ما » في لغة من حكي عنه ذلك ، وهم ناس من العرب ؛ لأنّ كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، وما كثر في الكلام حذف تخفيفاً ، كأنه قد نطق به » (١) .

وهكذا نتبيّن أنّ الصيمري لبصريته اختار ما رآه صواباً في نظره وما كان موافقاً لسيبويه إذ لا يكاد يُخالفه .



المسألة الثالثة

إجراء النعت الجامد على المنعوت

اشترط جمهور النحويين في الوصف الذي يقع نعتاً أن يكون مشتقاً ؛ لأنه أكثر دلالة على المعنى في المتبوع ، أمّا ما يقع نعتاً وهو ليس بصفة محضة ، وإنّما هو اسم فيه معنى الوصف وليس بمشتق من فعل ، فقد اختلفوا بين إجرائه على المنعوت وبين القطع ، مثل : (مررت برجلٍ مائةٍ إبّله ، ومررت بسرجٍ خزٍ صُفّته) .

ومذهب سيبويه في ذلك هو أنّ هذه الأسماء تدلّ على معنى في المتبوع ، فهو يعدّها — رحمه الله — من الصّفات حتّى وإن كانت غير مشتقة من فعل ، يقول : « هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تُشبهه بالفاعل كالحسن وأشباهه ، وذلك قولك : مررت بجيِّ ذراعٍ طولها ، ومررت بثوبٍ سبَّعٍ طولُه ، ومررت برجلٍ مائةٍ إبّله ، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خير منك صفةً » ^(١) .

واستشهد على ذلك بالسمع عن العرب ، يقول — رحمه الله — : « يدلّك على ذلك قول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، فجعلوا مائةً وصفاً » ^(٢) .

(١) الكتاب (٢٨/٢) .

(٢) الكتاب (٢٨/٢) .

وبقول الأعشى :

لئن كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً * وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ ^(١)

واختار — رحمه الله — في هذه الصفات أن لا تُجرى على الموصوف ، وإثما الرفع فيها هو وجه الكلام ، وعلل ذلك بأن الصفات ليست مشتقة ولا تعدّ من باب (حسن الوجه) ^(٢) على أنّها صفاتٌ مشبهةٌ بالفاعل .

وقال — رحمه الله — : « ... فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طينٍ خاتمها ؛ لأنّ الطين اسم وليس ممّا يوصف به ، ولكنّه جوهر يضاف إليه ما كان منه ... ومن قال : مررت بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذه صفةٌ خزٌّ . وهذا قبيحٌ أُجري على غير وجهه ... » ^(٣) .

وأخبر — رحمه الله — بأنّ بعض العرب يجري هذه الصفات على الموصوف إذا أمكن تأويلها بالمشتقّ أو كانت بتقدير مثل وحذفه ، يقول :

(١) الكتاب (٢٨/٢) .

والجُبُّ : البئر ، وقيل : هي البئر الكثيرة الماء البعيدة القعر . اللسان (جيب) (١٦٢/٢) .

والقَامَةُ : قامة الرّجل . اللسان (قوم) (٣٥٦/١١) .

وأَسْبَابُ السَّمَاءِ : نواحيها . اللسان (سبب) (١٣٩/٦) ، والواو فيه بمعنى (أو) . والشَّاعِرُ يتوعّد خصمه بالهجاء القاتل ، ويعني : لن ينجيك منّي البعد . والبيت الذي بعده :

لَيْسَنُذْرَجَنُكَ الْأَمْرُ حَتَّى تُهْرَهُ * وَتَعْلَمَ أَنِّي لَسْتُ عَنْكَ بِمُحْرَمٍ

(٢) انظر : الكتاب (٢٨/٢) .

(٣) الكتاب (١١٧/٢ — ١١٨) .

« وبعض العرب يجرُّه كما يجرُّ الخبز حين يقول : مررت برجلٍ خزٍ صُفِّتَهُ ^(١) ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل ، كما تقول : مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجلٍ مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبِّهه » ^(٢) .

وسببويه — رحمه الله — يشترط في اسم الجنس الذي يقع نعتاً ألا يكون على حقيقته بل دالاً على معنى في المتبوع حتى يمكن إجراؤه عليه وإلا وجب رفعه على الابتداء .

يقول — رحمه الله — : « فإن قلت : مررت بدابةٍ أسدٌ أبوها ، فهو رفعٌ ؛ لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع » ^(٣) .

فأنت في هذا المثال إنما تخبر عن حقيقة ، ولا مجال للوصف في هذا ، فلا يمكن تأويله بالمشتق ، ولا تقدير مثل ، ولذلك أوجب الرفع فيه .

وذهب المبرِّد (٢٨٥ هـ) إلى ما ذهب إليه سببويه من أن أسماء الجواهر الجامدة لا تقع نعوئاً ، وإنما تكون هي المنعوتات ، إلا إذا أمكن تأويلها بالمشتق أو تقدير مثل ، يقول — رحمه الله — في معرض حديثه عن

(١) صُفَّةُ الرَّحْلِ وَالسَّرَجِ : الَّتِي تَضُمُّ الْعَرَقَوَيْنِ وَالْبِدَادَيْنِ مِنْ أَعْلَاهُمَا وَأَسْفَلَهُمَا ، وَالْجَمْعُ : صُفْفٌ عَلَى الْقِيَاسِ ...

وَصُفَّةُ الدَّارِ : وَاحِدَةُ الصُّفْفِ .

اللَّيْثُ : الصُّفَّةُ مِنَ الْبُنْيَانِ شَبِهَ الْبَهْوِ الْوَاسِعِ الطَّوِيلِ السَّمَكِ ...

وَصُفَّةُ الْبُنْيَانِ : طُرَّتُهُ . وَالصُّفَّةُ : الظُّلَّةُ ... اللِّسَانُ (صَفَف) (٣٦٤/٧) .

(٢) الكتاب (٢٨/٢ ، ٢٩) .

(٣) الكتاب (٢٩/٢) .

أَنَّ أسماء الجواهر لا تقع نعوتًا : « فإن اعتلّ بقوله : مررت برجلٍ فضّةٍ خاتمهُ ، ومررت برجلٍ أسدٍ أبوه ، على قبحه فيما ذكر ، وبُعدهِ — فإنّ هذا في قولك : فضّة خاتمهُ غير جائز ، إلّا أن تريد : شبيهه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة ، فهذا ما ذكرت لك أنّ النعت تحلية ، وعلى هذا مررت برجلٍ أسدٍ أبوه ؛ لأنّه وضعه موضع شديدٍ أبوه » (١) .

وإلى مثل هذا ذهب أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) حيث قرّر أنّ أسماء الجواهر إذا أردت أن تخبر عن حقيقتها ؛ لم يجز النعت بها ، وإجراؤها على المنعوت ، وإتّما يختار فيها الرّفْع ، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز ذلك ، واستشهد بالسّماع عن العرب نحو : هذا خاتمٌ حديدٌ (٢) .

وردّ المبرّد (٢٨٥ هـ) بأنّ ما ورد عن العرب من أسماء الجواهر جاريًا على المنعوت ولا يمكن تأويله بالمشتقّ أو تقدير مثل كما في مثال : هذا خاتمٌ حديدٌ فإنّه يحمل على أنّه بدل ، يقول — رحمه الله — : « وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقودٌ حلٌّ ، وهذا خاتمٌ حديدٌ . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادهُ على النّعت وجوازه في الاتباع لما قبله إن شاء الله ، ويقال للذي أجاز هذا على النّعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعًا فإن رفعه غير مدفوع ، وتأويله : البدل ؛ لأنّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديدٍ . فيكون رفعه على البدل والإيضاح » (٣) .

(١) المقتضب (٢٥٩/٣) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (١٠٠/٦) .

(٣) المقتضب (٢٥٩/٣) .

ويأتي الصيمري ليختار ألا تُجرى أسماء الجواهر على المنعوت ، بل ترفع على الابتداء ، وما بعدها خبر لها ، والجملة الاسميّة تكون في محلّ صفة للمنعوت قبلها ، يقول — رحمه الله — : « فإذا كان بعد الموصوف اسم غير مشتقّ من فعل فالأحسن ألاّ يُجرى على الأوّل ، ولكن يرفع ، وتجعل الجملة صفةً له كقولك : مررت برجلٍ مائةٍ إبّله ، وبرجلٍ أبو عشرة أبوه ، وبسرجٍ خزّ صفتّه ، وبدابّةٍ أسدٍ أبوها ، فيكون الأوّل في هذا كلّ رفعاً بالابتداء والثاني خبره ، والجملة صفة لما قبلها » (١) .

وأجاز — رحمه الله — إجراء هذه النعوت في الأمثلة السابقة على المنعوت إذا أمكن تأويلها بالمشتقّ ، وفي ذلك يقول — رحمه الله — : « وقد أجازوا : مررت برجلٍ مائةٍ إبّله ، وبرجلٍ أبي عشرة أبوه ، وبسرجٍ خزّ صفتّه ، وبدابّةٍ أسدٍ أبوها » (٢) ، على صفة الأوّل ، والأحسن ما بدأنا به » (٣) .

ويقول بعد ذلك : وتقدير الصّفة في هذه الأشياء : أن يكون قولك : بإبيلٍ مائةٍ ، بمعنى إبيلٍ معدودةٍ ، وبرجلٍ أبي عشرة ، أي برجلٍ والد عشرة ، وبصفتّه خزّ ، أي لينة ، وبدابّةٍ أسدٍ أي شديد ، فيحمل على التأويل ؛ ليرجع إلى معنى الفعل » (٤) .

(١) التبصرة والتذكرة (١٧٦/١ ، ١٧٧) .

(٢) وسيبويه لم يجز هذا — بل قال — كما سبق : « فإذا قلت : مررتُ بدابّةٍ أسدٍ أبوها فهو رفع ؛ لأنك إنّما تخبر أنّ أباه هذا السبع ... » والصّحيح أن يقال : (مررت برجلٍ أسدٍ أبوه) .

(٣) التبصرة والتذكرة (١٧٦/١ ، ١٧٧) .

(٤) المرجع السابق (١٧٧/١) .

واستشهد على ذلك بقول الأعشى — على ما سبق عند سيبويه — :

لئن كنت في جُبِّ ثمانين قامَةً * ورُقَيْتَ أسباب السماء بسَلْمٍ^(١)

وبقول الشاعر :

وليلٍ يقول النَّاسُ من ظُلُمَاتِهِ * سواء صحِيحات العيون وعُورُهَا

كَأَنَّ لَنَا منها بيوثًا حَصِينَةً * مُسُوْحًا أعالِيهَا وسَاجًا كُسُورُهَا^(٢)

وقال : « ذهب بمسوح إلى سود ، وبساج إلى كثيف ، والأجود رفع مسوح وساج ؛ لأنهما أسماء غير مشتقة من الفعل »^(٣) .

ولقد كان الصيمري في هذه المسألة كما في جلّ المسائل على نهج من سبقه من النحويين من ألا يُجرى النعت الجامد على المنعوت ، بل يرفع على الابتداء وما بعده خير له .

وبعد هذا العرض الموجز لأهمّ مقالات النحويين في هذه المسألة أخلص

(١) انظر : الكتاب (٢٨/٢) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٠١/٦) .
والمسحُ : الكساء من الشَّعر ، وجمع الكثرة : مُسُوْح . اللسان (مسح) (١٠١/١٣) .

والسَّاج : الطيلسان الضَّخَم الغليظ ، وقيل : هو الطيلسان المقوَّر ينسج كذلك .
اللسان (سوج) (٤١٩/٦) .

والكسْر والكِسْرُ : جانب البيت . اللسان (كسر) (٩١/١٢) . ورواية شرح كتاب سيبويه (وساجًا سورها) .

(٣) التبصرة والتذكرة (١٧٨/١) .

المسألة الثالثة : إجراء النعت الجامد على المنعوت

إلى أن الوصف بالجامد الذي يُستساغ تأويله بمشتقٍّ جائز وما تعذرَّ أو بعد فسيويه يجيزه على قبح ، والمبرّد يمنعه ويخرجه من باب النعت ، والصيّميّ أخذ بمذهب سيويه رحمه الله .



المسألة الرابعة

العطف على معمول اسم الفاعل لفظاً ومحلاً

اسم الفاعل الصَّالِح للعمل (عمل فعله) يجوز في معموله الجرّ بالإضافة ، والنَّصْب على إعمال اسم الفاعل ، وعند العطف على هذا المعمول ، فهل المعطوف يتبع المعطوف عليه في اللفظ أو في الموضع ؟ وهل إذا تبعه في الموضع يقدر عامل للمعطوف أو يُكتفى بعامل المعطوف عليه ؟ لأنَّ العطف على الموضع يختلف عن العطف على اللفظ ، وذلك أنَّ العطف على اللفظ يُكتفى فيه بعامل واحد على حين لا بُدَّ في العطف على الموضع من عاملين ، كأنه عطف جملة على جملة .

ومذهب سيوييه (١٨٠ هـ) في هذه المسألة هو العطف بالجرّ على اللفظ ، واشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الجارّ ، وكذلك جواز نصب المعطوف حملاً على الموضع ؛ لأنَّ حقَّ اسم الفاعل في الأصل التنوين وإعماله النصب في الاسم الذي يليه ، ولكن العرب يحذفون التنوين من اسم الفاعل طلباً للخفة ، فيجرّ المفعول نظراً لذهاب التنوين ، وقد يعملونه وهو غير منون ؛ حملاً له على المنون ، وفي ذلك يقول — رحمه الله — : « تقول في هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجارّ ؛ لأنَّه ليس في العربيّة شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله . وإن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصباً ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً ، أو ضاربُ

عمرًا» (١) .

واستشهد — رحمه الله — على مسألة جواز الحمل على المعنى بعدة أبيات ، ومنها : قول جرير :

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم * أو مثل أسرة منظورٍ بن سيّار (٢)

وقول كعب بن جعيل التغلبيّ :

أعني بخوارٍ العنانِ تحالُهُ * إذا راحَ يردي بالمدججِ أحرَدًا

وأبيضَ مصقولِ السّطامِ مُهندًا * وذا حلّقٍ من نسجِ داوُدَ مُسرَدًا (٣)

ويقول — رحمه الله — بعد الأبيات : « فحمله على المعنى . كأنه قال : وأعطني أبيضَ مصقولِ السطام ، وقال : هات مثل أسرة منظور بن سيار » (٤)

وأوضح — رحمه الله — أنّ التّصّب في قوله : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا

(١) الكتاب (١٦٩/١) .

(٢) انظر : الكتاب (١٧٠/١) .

(٣) انظر : السابق .

وفرس خوارٍ : لّين العطف . اللسان (حور) (٢٤٢/٤) .

وعنان اللّجام : السّير الذي تُمسك به الدابة . اللسان (عنن) (٤٣٩/٩) . ويروي الأصمعي : إذا عدا الفرس فرجم الأرض رجماً قيل ردى . اللسان (ردي) (١٩٧/٥) .

ورجل أحرَد : إذا ثقلت عليه الدّرع فلم يستطع الانبساط في المشي . اللسان (حرد) (١١٣/٣) .

والأبيض : السّيف . اللسان (بيض) (٥٥٥/١) .

وذا حلّق : الدّرع ، والدّرع تسمّى حلقةً . اللسان (حلّق) (٢٩٢/٣) .

(٤) السابق .

أقوى وأحسن من النَّصب في الأبيات السَّابقة ، وذلك أنَّ (ضاربُ زيدٍ) أصله (ضاربٌ زيداً) كما ذكرنا سابقاً أنَّ أصله التَّنوين ونصب المفعول بعده ولكن حذف التَّنوين استخفافاً . على حين كان النَّصب في الأبيات أصله الجرُّ بسبب الباء . فكأنَّ النَّصب فيما أصله النَّصب أقوى من النَّصب فيما أصله الجرُّ (١) .

وكذلك أوضح — رحمه الله — أنَّ النَّصب يقوى كلما فصلت بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه المسألة مثل : هذا ضاربٌ زيدٍ فيها وعمراً .

وذلك أنَّ عامل الجرِّ في المعطوف والمعطوف عليه واحد ، والجارُّ والجرور لا يجوز أن يفصل بينهما إلا في ضرورة الشُّعر ، فلما فصلت بينهما — (فيها) بُعد من الجارِّ فقوى النَّصب .

ويرى سيبويه — رحمه الله — تقدير العامل في المعطوف عند العطف على الموضع ، ويبيِّن أنَّ تقدير العامل قد يكون الفعل الذي هو أصل العمل ، وقد يكون بتكرار اسم الفاعل منوِّناً ، وفي ذلك يقول : « وإن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصباً فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً ، أو وضاربٌ عمراً » (٢) .

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه من جواز العطف على اللفظ وعلى المحلِّ ، وأنه كَلِّمًا فرَّق بين المعطوف والمعطوف عليه بفواصل كان النَّصب أقوى ، وفي ذلك يقول — رحمه الله — : « وقوله

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٦٥/٤) .

(٢) الكتاب (١٦٩/١) .

: { وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا } ^(١) اللَّيْلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي الْمَعْنَى . فَرَدَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ عَلَى مَعْنَاهُ لَمَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ : { سَكَنًا } فَإِذَا لَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ آثَرُوا الْخَفْضَ « ^(٢) .

وخالف الفراء سيبويه في أنه أجاز إعمال الفاعل المنون النصب في المفعول والعطف عليه بالجرّ ، يقول — رحمه الله — : « وتقول : أنت آخذٌ حقك وحقّ غيرك . فتضيف في الثاني وقد نونت في الأوّل ؛ لأنّ المعنى في قولك : أنت ضاربٌ زيداً وضاربٌ زيدٌ سواء » ^(٣) .

واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس :

فطلّ طهاة اللحم من بين مُنْضَجٍ * صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ ^(٤)

فنصب الصّفيف وخفض القدير بالعطف على موضع الجرّ .

وذهب السيرافي (٣٦٨ هـ) إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه من جواز العطف على اللفظ بالجرّ وجواز العطف على الموضع بالنصب ، أما بالنسبة لتقدير العامل في العطف على الموضع فإنّه يقدر الفعل الذي هو الأصل في

(١) من الآية (٩٦) من سورة الأنعام .

هذا وقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي : { وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا } بغير ألف ، وقرأ الباقون : « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ » بالألف وكسر اللّيل ، وحجّتهم قوله : { فَالِقُ الْإِصْبَاحِ } فأجروا « جَاعِلُ اللَّيْلِ » على لفظ ما تقدّمه إذ جاء في سياقه . انظر : حجة القراءات لأبي زرعة (ص ٢٦٢) .

(٢) معاني القرآن (٣٤٦/١) .

(٣) السابق .

(٤) انظر : السابق .

والصّفيف : هو ما صُفّ من اللحم على الجمر ليشوى ، والقدير : ما يطبخ في القدر .

العمل ، يقول — رحمه الله — في شرح عبارة سيوييه (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو) : « على العطف والإشراك ، ويجوز (ضارب زيدٍ وعمراً) على معنى ويضرب عمراً ؛ لأنَّ ضارباً قد دلَّ على يضرب ، فحمله على المعنى »^(١) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه معظم النحويين في هذه المسألة من جواز العطف على معمول اسم الفاعل بالجرّ حملاً على اللفظ أو بالتّصّب حملاً على الموضع ، وفي ذلك يقول — رحمه الله — : « وتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، بالعطف على لفظ زيد ، وإن شئت وعمراً بالحمل على المعنى كأنك قلت : ويضربُ عمراً ؛ لأنَّ ضارباً دلَّ على الضّرب »^(٢) .

واستشهد على جواز الحمل على المعنى بما سبق عند سيوييه من بيتي كعب بن جعيل التغلبي :

أعني بخوّارِ العنانِ تخّاله * إذا راحَ يردي بالمدججِ أحرّداً
وأبيضَ مصقولَ السّطامِ مهنّداً * وذا حُبك من نسجِ داوُدَ مُسرّداً^(٣)

حيث عطف كلمة (أبيض) على كلمة بخوّارِ ، وكان الواجب أن يكون العطف بالجرّ حملاً على اللفظ ، ولكنّه نصب المعطوف حملاً على المعنى وكأنّه قال : وأعطني أبيضَ مصقولَ السّطامِ » .

وأوضح — رحمه الله — أنّ التّصّب في مسألة : « هذا ضاربُ زيدٍ

(١) شرح كتاب سيوييه (٦٤/٤) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٢١٩/١) .

(٣) ورواية الكتاب « وذا حلّقٍ » مكان « وذا حُبك » . وانظر : الكتاب (١٧٠/١) .

وعمرًا» نصب مستساغ وجارٍ على ما هو الأصل ، إذ الأصل في اسم الفاعل التنوين ونصب المفعول بعده ، ولكن العرب يرون أنّ في التنوين ثقلاً ؛ ولذلك حذفوا التنوين طلباً للخفة ، فأضيف اسم الفاعل لما بعده ، فأعقب الجرّ التنوين ، وبذلك يكون الجرّ بالإضافة في هذه المسألة حالة طارئة بسبب حذف التنوين . والأصل في ذلك والنية فيه هي التنوين ونصب ما بعده ، فتكون بقولك : (هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرًا) قد عطفت على ما كان يجب أن يكون عليه المعطوف من النصب ، ولذلك كان النصب في هذه المسألة أفضل وأحسن من النصب في البيتين السابقين إذ أنّ الأصل في قوله : (أعني بخوارِ العنانِ) هو الجرّ بحرف الباء ، فكان ينبغي للمعطوف عليه أن يكون مجروراً مثله ، ولكنّه عطف عليه بالنصب حملاً على معنى (وأعطني أبيضَ مصقولَ السّطامِ) لا على الأصل .

يقول — رحمه الله — : « فحمل ما في البيت الثاني على المعنى فنصب ، وإذا جاز النصب في هذا فهو في المسألة أحسن وأجوز ؛ لأنّ الأصل : ضاربٌ زيداً وعمرًا ، فحملت الثاني على ما كان ينبغي للأوّل أن يكون عليه ، وفي البيت لم يحمله على ما هو الأصل وإّما حمله على المعنى » (١) .

وذكر — رحمه الله — أنّ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأيّ شيء يجعل النصب في هذه المسألة أقوى من الجرّ مثل : هذا ضاربٌ زيدٌ اليومَ وعمرًا ، ولذلك قوي النصب بسبب الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة (اليومَ) ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { وَجَاعِلُ اللَّيْلِ

(١) التبصرة والتذكرة (٢١٩/١) .

سَكَنَّا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا { (١) حيث نصب (الشمس والقمر)
بالعطف على معمول اسم الفاعل المجرور ، وذلك حملاً على المعنى ، وقوي
النصب هنا لأنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : { سَكَنَّا } «
(٢) .

ويرى الصيمري تقدير العامل في المعطوف عند العطف على الموضع ،
ويقدره بالفعل الذي هو الأصل في العمل . يقول — رحمه الله — : «
وتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ بالعطف على لفظ زيد ، وإن شئت
وعمرًا بالحمل على المعنى كأنك قلت : ويضربُ عمرًا ؛ لأنَّ ضاربًا دلَّ على
الضربِ » (٣) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى أنه عند العطف بالنصب في هذه
المسألة حملاً على الموضع فإنه يُكتفى بعامل المعطوف عليه ، ولا حاجة
لتقدير عامل للمعطوف ، يقول — رحمه الله — : « ولا حاجة إلى تقدير
ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقدير قول سيويه » (٤) .

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة
أخلص إلى أن اسم الفاعل الصالح لأن يعمل عمل فعله ، الأصل فيه أن
ينصب مفعوله بعده ، وإضافته إلى معموله إنما هي حالة استثنائية بسبب
حذف التنوين طلباً للخفة — كما ذهب إليه الصيمري — وعند العطف

(١) من الآية (٩٦) من سورة الأنعام .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (٢١٩/١ ، ٢٢٠) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٢١٩/١) .

(٤) شرح الكافية الشافية (١٠٤٧/٢) .

المسألة الرابعة : العطف على معمول اسم الفاعل لفظاً ومحلّاً

على معموله المجرور فإنه سواء عطف على اللفظ بالجرّ أو على الموضع بالنصب فالأمر فيه سيان وإن كان الأصل في المعطوف أن يتبع المعطوف عليه كشأن كلّ تابع . وبالعطف على الموضع — في هذه المسألة — يلمحُ إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه المعطوف من النَّصب .

أما بالنسبة إلى تقدير العامل : فإذا كان اسم الفاعل دالّاً على الحال أو الاستقبال فإنه يُقدّر الفعل المضارع الذي هو الأصل في العمل أو اسم الفاعل منوّناً ؛ لأنّه أشبه الفعل المضارع في كلّ شيء ، وكذلك أيضاً من أجل المطابقة ، وإن كان اسم الفاعل دالّاً على الماضي ممّا يجعله غير عامل عمل فعله ، تعيّن إضمار فعل للمنصوب .



المسألة الخامسة

حكم الاسم السَّابِق في باب الاشتغال ،
والعطف على جملة الاشتغال

الأصل في الاسم الذي يُبتدأ به أن يكون العامل فيه عاملاً معنوياً ألا وهو الابتداء ، فيكون مرفوعاً على الابتداء ، على حين إذا أحرنا عن هذا المبتدأ بجملة فعلية فعلها مشغول عن هذا المبتدأ بضميره العائد عليه مثل : زيد ضربته .

فإنه يجوز أن نبقى هذا الاسم السَّابِق مبتدأً ونبنى عليه الفعل ، فيكون الفعل وما بعده خبراً له ، فنقول : زيدٌ ضربته ، ويجوز أن نبنى هذا الاسم على الفعل بعده ، فيكون هذا الفعل عاملاً فيه النَّصْب ، فنقول : زيداً ضربته .

واختلف في هذا الاسم المتقدم آلاختيار رفعه أم نصبه ؟

واختلف كذلك في المجيء بجملة أخرى مثل جملة الاشتغال وعطفها على جملة الاشتغال مثل : (زيد لقيته وعمرو أكرمه) ، وكذلك إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها مثل : قام زيدٌ وعمراً لقيته ، فهل المعطوف يتبع المعطوف عليه في اللفظ أم في المحل ؟

مذهب سيويه (١٨٠ هـ) في إعراب الاسم السَّابِق هو رفعه بالابتداء ، والجملة الفعلية بعده خبر له من حيث أنك بنيت الفعل على الاسم السَّابِق ، وأشغلت الفعل بضمير هذا الاسم السَّابِق ولو لم تشغل

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

الفعل بهذا الضمير لم يحسن الرفع في الاسم السابق ، يقول في ذلك : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأوّل وارتفع به ، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء » (١) .

وأجاز — رحمه الله — نصب الاسم السابق بفعل مضمّر يفسّره الفعل المذكور بعده ، فيقول في ذلك : « وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته ، إلاّ إنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا ؛ للاستغناء بتفسيره » (٢) .

ويرى سيويه — رحمه الله — أن الرفع في الاسم السابق أجود من النَّصب من باب أنك شغلت الفعل بضمير ذلك الاسم ، وإذا أردت إعمال الفعل في الاسم السابق فالأولى عدم شغله بالضمير ، فتقول : زيداً ضربتُ . (٣)

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى أنه لا يجوز أن تنصب الاسم المتقدم إذا كان اسماً علماً ، فلا تقول : زيداً ضربته ، على حين يجيز ذلك في لفظ « كلٌّ » ؛ لأنها لا تأتي إلاً وقبلها كلام كأنها متصلة به ، يقول في تخرّيج قوله تعالى : { وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ } (٤) : « ولو أنّ

(١) الكتاب (٨١/١) .

(٢) المرجع السابق (٨١/١) .

(٣) انظر : الكتاب (٨٢/١ ، ٨٣) .

(٤) التور آية (٤١) .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

كلاً قد علم بالنصب على قولك : علم الله صلاة كلِّ وتسيحه فتنصب لوقوع الفعل على راجع ذكرهم ... ولا يجوز أن تقول : زيدا ضربته . وإنما جاز في كلِّ ؛ لأنها لا تأتي إلا وقبلها كلام كأنها متصلة به ... وليس ذلك لزيد ولا لعبد الله ونحوهما ؛ لأنها أسماء مبتدآت «^(١) . وهذا على جهة تجويز وجه في القرآن أصله الجواز في العربيّة .

غير أنه أوضح أن بعض النحويين أجاز النصب ، فقالوا : زيدا ضربته ، وذهب — رحمه الله — إلى أن عامل النصب في الاسم المتقدّم هو الفعل المذكور في الجملة متأخراً ، يقول في ذلك : « وقد قال بعض النحويين : زيدا ضربته ، فنصبه بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير ، كأنه نوى أن يوقع بـ : يقع الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير »^(٢) .

وعليه فالمذهب الكوفي في هذه المسألة : أن ينصب بالفعل بعده ؛ إمّا على أن يعمل الفعل في الاسم وضميره معاً ، وإمّا أن يعمل في الاسم ويكون الضمير ملغى .

ويأتي الصيمري ليختار رفع الاسم المتقدّم في باب الاشتغال ، والجملة الفعلية بعده خبر له ، وأجاز النصب في هذا الاسم المتقدّم بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده على ما ذهب إليه سيبويه شيخ البصريين ، يقول في ذلك :

« اعلم أنك إذا ابتدأت باسم ، وشغلت الفعل عنه بضميره ؛ اختير في

(١) معاني القرآن للفراء (٢٥٥/٢) .

(٢) المرجع السابق (٢٥٥/٢) .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

الاسم الرَّفْع بالابتداء ، وما بعده خبره ، وذلك نحو : زيدٌ ضربته ، وعمروُ أكرمته ، ترفع زيداً وعمراً بالابتداء ، وما بعدهما خبرهما ، ويجوز النَّصْب فيهما بأن تضمّر فعلاً يفسّره هذا الظاهر ، فتقول : زيداً ضربته ، وعمراً أكرمته ، والتقدير : ضربت زيداً ضربته ، وأكرمت عمراً أكرمته « (١) .

وعلّل اختياره الرَّفْع في الاسم المتقدّم وجوده ذلك بأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار فعل ، وإثما يكون الاسم المتقدّم مبتدأً والجملة الفعلية بعده خبرٌ له ، على حين أنك إذا نصبت فلا بُدّ من إضمار فعل يعمل النَّصْب في هذا الاسم ، وتأدية المعنى في المرفوع والمنصوب سواء ، وكلّما سلمت الجملة من الحذف والتقدير مع صحّة المعنى كان ذلك أولى وأجود (٢) .

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا } (٣) وذكر أنّها قرئت بالنَّصْب { سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا } .

واستشهد — أيضاً — بقوله تعالى : { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (٤) بالرفْع ، وذكر أنّه قرئ { ثَمُودَ } بالنَّصْب على إضمار فعل بعد (ثمود) ؛ لأنّ أمّا لا يليها إلاّ الاسم ، والتقدير في النَّصْب : فأما ثمود فهدينا هديناهم (٥) .

-
- (١) التبصرة والتذكرة (٣٢٦/١) .
 - (٢) انظر : التبصرة والتذكرة (٣٢٦/١) .
 - (٣) النور آية (١) .
 - (٤) فضّلت آية (١٧) .
 - (٥) انظر : التبصرة والتذكرة (٣٢٦/١ ، ٣٢٧) .

واستشهد — أيضاً — بقول الشاعر وهو بشر بن أبي خازم :
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ * فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَى نِيَامًا ^(١)
وذكر أنه يُروى بالرفع والنصب على ما قرّر سابقاً من اختيار الرفع
وجواز النصب .

وتجوز الرفع : زيدٌ ضربته يُخرج المسألة من المنصوبات إلى
المرفوعات ، وكان نسبته إلى الاشتغال — على هذا الأساس — اعتساف ،
وإنما هي مبتدأ وخبر .

أمّا النصب بفعل مضمر يفسره المظهر فهو مذهب البصريين ؛
ولا تثريب على الصيمري إن اقتفى أثر القوم .

فإن جئت بجملة أخرى مشابهة لجملة الاشتغال وعطفها عليها فقلت :
(زيدٌ لقيته وعمرو أكرمه) فمذهب سيبويه في ذلك هو :

جواز عطف عمرو على زيد بالرفع ، فيكون من باب عطف جملة اسمية
على جملة اسمية ، ويجوز عطف جملة (عمرو أكرمه) على الجملة الفعلية
(لقيته) الواقعة خبراً في الجملة الأولى ، فتضمراً فعلاً ناصباً لعمرو تقديره :
أكرمت عمرو أكرمه ، فتكون من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية ،
يقول في ذلك : « وذلك قولك : عمرو لقيته وزيدٌ كلمته ، إن حملت
الكلام على الأوّل ، وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته ، وزيداً

(١) انظر : الكتاب (٨٢/١) .

والروى : الذين أنحنهم السّفَر والوجع فاستثقلوا نومًا . اللسان : (روب)

(٣٥٤/٥) .

كَلَّمْتَهُ « (١) . كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمْرُو لَقَيْتُهُ وَكَلَّمْتُ زَيْدًا كَلَّمْتَهُ .

ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر ، فأنت بالخيار ؛ إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، ، وفي ذلك يقول : « والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما ، أنك تقول : زيدٌ لقيت أباه وعمراً ، إن أردت أنك لقيت عمراً والأب ، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه (٢) رفعت » (٣) .

وذهب الفراء إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه من جواز الوجهين ، فيقول — رحمه الله — : « ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ، ومع الاسم ؟ فتقول : عبدُ الله ضربته ، وزيداً تركته ؛ لأنك تقول : وتركت زيداً ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم » (٤) .

ويأتي الصمري ليذهب إلى ما ذهب إليه سابقوه من النحويين من جواز الرفع والنصب ، ويختار الرفع ويقويه ، يقول — رحمه الله — بعد أن تحدّث عن جملة الاشتغال : « فإن جئت بعد هذه الجملة بجملة أخرى مثلها وعطفتها على الأولى كان لك وجهان : إن شئت حملته على المرفوع ، وإن شئت حملته على الفعل الذي عمل في ضميره ، فإن حملته على الاسم رفعت ، وإن حملته على الفعل نصبت ، وذلك قولك : زيدٌ لقيته ، وعمرو أكرمته ، إن شئت حملت (عمراً) على (زيد) فرفعته بالابتداء ، كما رفعت (زيداً) وإن شئت حملته على (لقيته) وهو فعل فأضمرت له

(١) الكتاب (٩١/١) .

(٢) أي لم تلق عمراً ، وإنما لقيت أباه وأبا زيد .

(٣) الكتاب (٩١/١) .

(٤) معاني القرآن للفراء (١٤/٣) .

فعالاً ، ونصبته ، فتقول : زيدٌ لقيته وعمراً أكرمته ، كأنك قلت : لقيت زيدا وأكرمت عمراً أكرمته^(١) ؛ لأنَّ الهاء في (لقيته) ضمير زيد «^(٢) .

واختيار الصيمري للرفع في هذه المسألة وتقويته له لتكون جملة اسمية معطوفة على جملة اسمية قد بينى على فراره من النَّصب ؛ لأنَّ النَّصب يؤدي إلى عطف جملة ليس لها محلٌّ من الإعراب على جملة لها محلٌّ من الإعراب ، ويؤدي كذلك إلى تقدير محذوف ، كما أنَّ من المعروف أنَّ المعطوف ينبغي جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولو قلنا في هذه المسألة : زيد لقيته ، وعطفنا جملة (عمراً كَلَّمته) بالنَّصب على الجملة الفعلية (لقيته) الواقعة خبراً ؛ لم يجز أن تحلَّ جملة (عمراً كَلَّمته) محلَّ جملة (لقيته) إذ لا تقول : (زيد عمرو كَلَّمته) ؛ لخلو الخبر من ضمير يعود على المبتدأ ، فكان لا بُدَّ من تصحيح لفظ المسألة لتصبح : (زيد لقيته وعمراً كَلَّمته عنده) ، وبذلك يمكن أن تحلَّ جملة (عمراً كَلَّمته عنده) محلَّ جملة (لقيته) ، فتقول : (زيدٌ عمروٌ كَلَّمته عنده) ، فتصير الجملة خبراً لزيد ، كما كانت جملة (لقيته) خبراً له .

يقول الصيمري — رحمه الله — : « والرفع أحسن في (عمرو) ؛ ليكون أوَّل الجملة الثانية محمولاً على أوَّل الجملة الأولى »^(٣) .
والنَّصب عطفاً على جملة (لقيته) كما أشرتُ سابقاً ممَّا أنكره بعض

(١) وهذا التَّقدير ليس بدقيق والوجه : كأنك قلت : زيدٌ لقيته وأكرمت عمراً أكرمته ، وأشار المحقق في حاشيته إلى أنَّ في نسخة (ر) : « زيدٌ لقيته وأكرمتُ عمراً أكرمته ... » وما في (ر) تلك هو الوجه .

(٢) التبصرة والتذكرة (٣٣٠/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٣٣٠/١) .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

النحويين على سيبويه — رحمه الله — في قوله : (زيدٌ لقيته وعمراً كلمته) إذ كان لا بُدَّ من تصحيح لفظ المسألة كما ذكرتُ سابقاً لتصبح : (زيدٌ لقيته وعمراً كلمته عنده) حتّى يمكن أن يحلَّ المعطوف محلَّ المعطوف عليه .

واعتذر السيرافي (٣٦٨ هـ) لسيبويه بأنَّ سيبويه — في ظنه — قد أراد ذلك ، وإنَّما سكوته عنه لانشغاله بتبيين وتوضيح المسألة التي هو بصددِها من جواز الوجهين في الجملة الثانية المعطوفة ، الرِّفْعُ بالعطف على المبتدأ ، والنَّصْبُ على المفعوليَّة بتقدير فعل ناصب ، ولم يشغل بتصحيح لفظ المسألة ^(١) .

فإذا عطفت جملة الاشتغال على جملة فعلية ظاهرة الفعل قبلها مثل : (رأيتُ زيداً وعمراً كلمته) فمذهب سيبويه في ذلك هو اختيار نصب (عمراً) بفعل مضمر تقديره (وكلمتُ عمراً كلمته) ؛ لأنَّك في الجملة الأولى بنيت الاسم على الفعل ونصبته به ، فكان بناء الاسم في الجملة الثانية على الفعل أحسن وأولى ؛ لتكون بذلك عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ^(٢) .

وهذا هو ما اختاره الصيمري في هذه المسألة ، فقد ذهب إلى اختيار النَّصْبِ في الاسم في الجملة الثانية سواء أكان الفعل في الجملة الأولى رافعاً للاسم أم ناصباً أم غيره .

يقول في ذلك — رحمه الله — : « فإن كان في أوَّل الجملة الأولى فعل

(١) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٣٠/٣) .

(٢) انظر : الكتاب (٨٨/١) .

كان الاختيار في الثانية النَّصْب سواء كان الفعل رافعاً أو ناصباً أو متعدداً بحرف جرّ ، كقولك : قام زيدٌ وعمراً كلمته ، ومررت بزيدٍ وعمراً أكرمته ، ورأيت أباك وأخاك أكرمته ، فهذا أجود ؛ لتكون قد عطفت فعلاً على فعل «^(١)» .

وقد أوضح الصيمري أنّ الأولى في الجملتين المتعاطفتين أن تكونا متطابقتين ما أمكن ، ولذلك اختار النَّصْب ورجّحه على الرَّفْع ؛ لأنّ النَّاصِب للاسم في الجملة المعطوفة يكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، أمّا الرَّافِع لذلك الاسم فيكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتطابق الجملتين في الفعلية أولى وأجود من تخالفهما .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر : الربيع بن ضبّع الفزاري :

أصَبْتُ لا أَحْمِلُ السَّلَاحَ ولا * أملك رأس البعير إن نفرا

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به * وَحَدِي وَأخْشَى الرِّيحَ والمطرا^(٢)

حيث نصب (الذئب) بمعنى : أخشى الذئب أخشاه ؛ لأنّ الجملة المعطوفة عليها قبلها مصدرّة بفعل وهو قوله : (أحمل السلاح) .

واستشهد أيضاً على ذلك بقول الشاعر : الحارث بن كلدة :

وما أدري أغيّرهم تناءً * وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا^(١)

(١) التبصرة والتذكرة (٣٣٠/١) .

(٢) انظر : الكتاب (٨٩/١ ، ٩٠) .

والنَّفْرُ : التَّفَرُّقُ . وَنَفَرَ الظُّيُ وغيره نَفَرًا ونَفْرَانًا : شَرَدَ . اللِّسَانُ (نفر)
(٣٣١/١٤) .

والشاعر يصف انتهاء شببته وذهاب طاقته فلا يطبق هذه الأعمال .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

وسيبويه — رحمه الله — ذهب في هذا البيت إلى أن (المال) معطوف على (تناء) وهو فاعل (غيرهم) و (أصابوا) صفة للمال ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، فلا يعمل الفعل (أصابوا) النَّصْب في الاسم المتقدم (مال) لأنَّ الصِّفَّة لا تعمل في الموصوف فلا سبيل إلى النَّصْب (١) .

أمَّا الصيمري — رحمه الله — فقد اختار النَّصْب في (المال) واستشهد كما ذكرت سابقاً على عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، وذلك يجعل (أم) داخلة على الفعل كما دخلت ألف الاستفهام قبله على الفعل ، فتكون (أم) معادلة لهزمة الاستفهام ، يقول — رحمه الله — : « فسبويه منع من نصب المال على ما بينا ، وعندني أن النَّصْب فيه غير ممتنع بتقدير : أغيرهم تناء ؟ أم أصابوا مالا ؟ لتكون (أم) تلي الفعل كما وليته ألف الاستفهام ، فتكون معادلة لها ، ويكون (أصابوا) معطوفاً على (غيرهم) . (

وإذا رفعت (المال) فهو معطوف على (تناء) و (أم) غير معادلة للألف ، وحمله على المعادلة مع صحّة المعنى أحسن ، فالرَّفْع والنَّصْب على هذا التَّقدير سواء لأنَّ التَّقدير : أغيرهم تناء أم أصابوا مالا فغيرهم ؟ « (٢) .

وهذا التَّقدير فيه بُعْد وضعف إذ جعل إصابة المال معادلة للتَّغْيِير ، وهذا بعيدٌ عن مقصود الشَّاعر الذي يجعل أسباب التَّغْيِير : البعد وطول العهد

(١) انظر : الكتاب (٨٨/١) .

والتَّأْيِي : البُعْدُ ، والتَّنَائِي : التَّبَاعِد . اللِّسَان (نأى) (٧/١٤) .

(٢) انظر : الكتاب (٨٨/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٣٣١/١) .

المسألة الخامسة : حكم الاسم السابق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال

أو الغنى ، وبهذا يظهر أنّ ما ذهب إليه سيبويه أعلى ممّا جوّزه الصّيمريّ .

وبعد هذا العرض الموجز أخلص إلى أنّ باب الاشتغال باب دقيق يتطلّب الدقّة والبراعة في استعماله ؛ كي تكون الجمل مترابطة متجانسة ، سواء أكان ذلك في جملة الاشتغال أم في الجملة المعطوفة عليها ؛ من أجل ذلك أجد أنّ الصّيمريّ — رحمه الله — حاول في اختياره في هذا الباب أن يختار ما تبين صوابه ، وكان بعيداً عن التقديرات والتأويلات ما أمكن .



المسألة السادسة

القول في اتفاق واختلاف فعلي الشرط وجوابه من حيث
الزمن

حروف الشرط تدخل على جملتين فعليتين ، كل جملة مرتبطة
بالأخرى ، ولا يمكن أن تؤدي إحدهما معنى مكتملاً وهي منفردة .

واختلف في فعلي جملي الشرط والجواب ، أيكونان متطابقين من حيث
الزمن أم يمكن أن يختلفا ؟ وأي الوجهين أفضل ؟ وما هي الصور الممكنة في
هذا الصدد ؟

مذهب سيويه (١٨٠ هـ) أنه يرى أن الأحسن في فعل الشرط
وجوابه أن يكونا متفقين من حيث الزمن مضارعين أو ماضيين ، يقول
— رحمه الله — : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب
أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول :
فعلت ؛ لأنه مثله » (١) .

على حين أجاز أن يأتي فعل الشرط ماضياً في محل جزم
وجوابه مضارعاً مجزوماً ، يقول : « وقد يقال : إن أتيتني آتاك ، وإن
لم تأتني أجزك ؛ لأن هذا في موضع الفعل المجزوم ، وكأنه قال : إن
تفعل أفعل » (٢) .

(١) الكتاب (٩١/٣ ، ٩٢) .

(٢) السابق (٦٨/٣) .

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا
نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا } (١) .
وبقول الفرزدق :

دَسَّتْ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِذْ قَدَرُوا * عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ (٢)
وظاهر كلام سيبويه أَنَّ الصُّورَةَ الرَّابِعَةَ الْمُحْتَمَلَةَ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ضَعِيفَةٌ
قَبِيحَةٌ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا مُجْزُومًا وَجَوَابُهُ مَاضِيًا .
ومذهب الفراء (٢٠٧ هـ) أَنَّهُ يَرَى أَنَّ مِنَ الْأَفْضَلِ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ
وَجَوَابِهِ أَنْ يَكُونَا مُتَطَابِقَيْنِ مِنْ حَيْثُ الزَّمَنِ ، إِمَّا مُضَارِعِينَ أَوْ مَاضِيَيْنِ ،
عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ سَيَّبِيهِ .

على حين لم يمنع — رحمه الله — اختلافهما ماضيًا ومضارعًا أو العكس
مضارعًا وماضيًا ، يقول :

« وَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ تَجْعَلَ جَوَابَ تَفَعَّلَ بِمِثْلِهَا ، وَفَعَلَ بِمِثْلِهَا ،
كَقَوْلِكَ : إِنْ تَتَجَرَّ تَرَبَّحُ ، أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ : إِنْ تَتَجَرَّ رَجَحْتُ . وَكَذَلِكَ
إِنْ تَجَرَّتْ رَجَحْتُ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ : إِنْ تَجَرَّتْ تَرَبَّحُ وَهِيَ جَائِزَانِ » (٣) .

(١) هود من الآية (١٥) .

(٢) الكتاب (٦٩/٣) .

والدُّسُّ : إِدْخَالُ الشَّيْءِ مِنْ تَحْتِهِ . اللِّسَانُ (دَسَسَ) (٣٤٤/٤) ، وَدَسَّتْ رَسُولًا :
أَرْسَلْتَهُ خَفِيَّةً لِلْإِخْبَارِ .

والتَّوْغِيرُ : الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ ، وَقِيلَ : فِي صَدْرِهِ وَغَرُّ بِاللِّسَانِ ، أَيِ ضَعْنِ وَعِدَاوَةٍ .
اللِّسَانُ (وَغَرَّ) (٣٥٠/١٥) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٢٧٦/٢) .

واستشهد على اختلافهما ماضياً ومضارعاً بقوله تعالى : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ } .
واستشهد على اختلافهما مضارعاً وماضياً بقول الشاعر وهو قعنب بن أمّ صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا * مَنِّي وَمَا يَسْمَعُونَ مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا ^(١)

فمذهبه جواز هذه الصورة الأخيرة دون قبح .

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) إلى ما ذهب إليه سابقوه من أنّ الأفضل تطابق فعلي الشرط والجواب من حيث الزمن ، يقول : « وأعدل الكلام من أتاني أتيته ، كما أن وجه الكلام : من يأتي آتته » ^(٢) .

على حين أجاز اختلاف الفعلين ماضياً ومضارعاً ، وجعل اختلافهما مضارعاً وماضياً أضعف الصور ، وعلل ذلك بتباعد الفعل الماضي إذا كان جواباً للشرط عن حرف الشرط ، يقول : « ولو قلت : إن أتيتني آتتك لصلح » ^(٣) .

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ } .

ويقول أيضاً : « وكذلك لو قال : من يأتي آتيته لجاز ، والأول أحسن

(١) السابق (٢٧٦/٢) .

والسببة : العار ، ويقال : صار هذا الأمر سببة عليهم بالضم أي عاراً يسب به . اللسان

(سبب) (١٣٦/٦) .

(٢) المقتضب (٥٨/٢) .

(٣) المقتضب (٥٨/٢) .

لتباعد هذا عن حرف الجزاء وهو جائز» (١) .

ومراده من التباعد من جهة الزمن ، فيما بين المضي والاستقبال . ذلك أنّ حرف الجزاء دالٌّ على الاستقبال ، وفعل الجواب ماضٍ — كما عليه ظاهر الصيغة . وما بين معنى هذا وذلك تباعد بلا شك .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو أبو زيد الطائي :

مَنْ يَكِدُنِي بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ * كَالشَّجَا بَيْنَ حُلُقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢)

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه سابقوه من جواز الصور الأربع السابقة في فعلي الشرط وجوابه مع تفاوت في الأفضلية ، إذ جعل اتفاقهما في المضارع أو المضي في الدرجة الأولى ، ويأتي من بعد ذلك كون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً ، وأن يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً في الأخير ، يقول :

« والأحسن أن يكون الشرط والجزاء من جنس واحد ، كقولك : (إن تكرمني أكرمك) فيكونا مضارعين أو ماضيين كقولك : إن أتيتني أتيتك ، ودون هذا في الحسن أن تقول : إن أتيتني آتتك ، ودون هذا : إن

(١) المرجع السابق (٥٨/٢) .

(٢) المقتضب (٥٨/٢) .

ويقال : كِدْتُ الرَّجُلَ أَكِيدُهُ ، والكيد الاحتيال والاجتهاد . اللسان (كيد) (١٩٩/١٢) .

والشَّجَا : ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرها . اللسان (شجا) (٤٠/٧) .

والوريد : قال أهل اللغة : الوريد عرق تحت اللسان . اللسان (ورد) (٢٦٩/١٥) .

تأتي أتيتك « (١) .

وذهب ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إلى أنه لا يجوز أن يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، وعلل ذلك بأن الشرط إذا كان مجزوماً وجب أن يكون جوابه كذلك ؛ لأن عمل حرف الشرط في الأوّل مؤذن بالعمل في الثاني وترك العمل في الثاني كأنه تراجع عمّا وضع له حرف الشرط ، كما أنّ حرف الشرط جزمه يتعلّق بفعالين ، وإذا لم يظهر ذلك في الفعلين أصبح بمتزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم ، يقول : « ولا يحسن عكس هذا الوجه بأن يكون الأوّل مضارعاً معرباً والثاني ماضياً مبنياً نحو قولك : إن تقمّ قمت ، وذلك لأمرين : (أحدهما) أنّ الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك ؛ لأنك إذا عملته في الأوّل كنت قد أرفهته للعمل غاية الإرهاف فترك إعماله في الثاني تراجع عمّا اعترموه ، وصار بمتزلة زيد قائم ظننت ظناً ؛ لأنّ تأكيد الفعل إرهاف وعناية بالفعل ، وإلغائه إهمال واطّراح ، وذانك معنيان متدافعان ، (الثاني) أنّ إن إذا جازمت اقتضت مجزوماً بعدها ؛ لأنها يجزمها ما بعدها يظهر أنّها تجزم ، وجزمها يتعلّق بفعالين ، وإذا لم يظهر جزمها صارت بمتزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم « (٢) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى جواز أن يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً حتّى في اختيار الكلام موافقاً بذلك الفراء في هذا الوجه ، ومخالفاً من خصّ ذلك بالضرورة . يقول : « وأكثر النحويين

(١) التبصرة والتذكرة (٤١٣/١ ، ٤١٤) .

(٢) شرح المفصل (١٥٧/٨) .

يخصُّون الوجه الرابع بالضرورة ، ولا أرى ذلك ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (١) « (٢) .

وذكر أبو حيان (٧٤٥ هـ) الصُّور الممكنة في فعلي الشرط وجوابه ، وذهب إلى أنَّ جعل فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، يقول : « إذا كان الشرط والجزاء بفعالين ، فالأحسن أن يكونا مضارعين ، ثُمَّ أن يكون الأوَّل ماضياً والثاني مضارعاً ، ثُمَّ ماضيين بـ (لم) أو بدونها ، أو أحدهما بـ (لم) والآخر بدونها ، تمثيل ذلك : إن يقمَ أقم ، إن قمتَ أقم ، إن قمتَ لم أقم ، إن قمتَ قمت ، إن لم تقمَ لم أقم إن لم تقمَ أقم ، إن لم تقمَ قمت ، فهذه تراكيب ثمانية تجوز في الكلام ، والتاسع أن يكون الأوَّل مضارعاً والثاني ماضياً نحو : إن تقمَ قمتُ ، وإن لم تقمَ لم أقم ، ولا يجوز ذلك إلا في الشعر » (٣) .

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أنَّ الصُّور الأربع التي ذكرها الصيمري ومن سبقه من النحويين في فعلي الشرط وجوابه كلُّها صور صحيحة ، ولكنَّها مع صحَّتها مختلفة الدرجة في الفصاحة ، فبعضها أقوى في الفصاحة من بعض ، والضابط في ذلك هو كثرة الورد في كلام العرب المأثور . وترتيب درجتها كما يلي :

أولاً : أن يكونا مضارعين ؛ لأنَّهما الأصل في جملة الشرط .

ثانياً : أن يكونا ماضيين .

(١) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان (٢) ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ح (٢٥) .

(٢) شرح الشافية الكافية (١٥٨٦/٣) .

(٣) ارتشاف الضرب (١٨٨٦/٤) .

ثالثاً : أن يكون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً .

رابعاً : أن يكون فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، وهي أضعف الصور كما ذكر الصيمري ومن سبقه من النحويين ، بل إن بعض النحويين خصّها بالضرورة الشعرية ، ولكن الصحيح أنّها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز أيضاً في النثر كما مرّ سابقاً ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : « مَنْ يَفْعَلْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (١) ، وقول عائشة — رضي الله عنها — عن أبيها ﷺ وهي تحدّث الرسول ﷺ : « إِنَّهُ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ » (٢) .



(١) تقدّم تخريجه ص ٩١ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، ح (٣٣٨٤) .

المسألة السابعة

العطف على الضمير المرفوع المتصل

إذا اتصل الضمير المرفوع بالفعل صار كأنه جزء منه ، فإذا قلت : فعلتُ ، كانت التاء من حيث اللفظ متصلة بالفعل ، وكأنها جزء من حروف الفعل ، كما أن التاء من حيث المعنى تكون فاعلاً ، والفاعل يرتبط بالفعل .

وعند العطف على هذا الضمير المتصل ، فهل يعطف عليه مباشرة فيقال : ذهبت وزيدٌ ، أو لا بُدَّ من فاصل يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيقال : ذهبت أنا وزيد ؟

فمذهب سيوييه (١٨٠ هـ) في ذلك أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بالفعل ، وكذلك المستتر فيه ، واستقبح العطف مباشرة دون توكيده بالمنفصل ، يقول :

« وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمير في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله » (١) .

وعلَّ قبح ذلك بأنَّ الفعل تتغيَّر علامة بنائه إذا اتصل به ضمير الرفع فيصبح مبنياً على السكون بعد أن كان مبنياً على الفتح ، وبتغيير الفعل عن حالته السابقة يصبح هذا الضمير كأنه جزء من الفعل ، ويبني عليه الفعل ، يقول — رحمه الله — :

(١) الكتاب (٣٧٨/٢) .

« وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَلِ أَنَّ هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بُعِد منه » (١) .

ويقول أيضاً متحدّثاً عن اتّصال ضمير الرّفْع بالفعل : « وَأَمَّا فَعَلْتُ فَإِنَّهُمْ قَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ حَالِهِ فِي الْإِظْهَارِ ، أُسْكِنْتُ فِيهِ اللَّامَ ، فَكْرَهُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضمراً يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ غَيْرَ بِنَائِهِ فِي الْإِظْهَارِ ، حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ فِي كَلِمَةٍ لَا يَفَارِقُهَا كَأَلْفٍ أُعْطِيَتْ » (٢) .

على حينَ أجاز — رحمه الله — عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إذا أكّدت هذا الضمير بالضمير المنفصل . يقول : « فَإِنْ نَعْتَهُ حَسُنَ أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبْتَ أَنْتَ وَرَبُّكَ » (٣) .

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ } (٤) ، وبقوله تعالى : { اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } (٥) .

وعلّل جواز ذلك مع التّوكيد بأنّ التّأكيد يقوّي المضمّر ، ويطوّل الكلام فيصبح العطف عليه حسن ، كما أنّ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأيّ فاصل يطوّل الكلام ويجعل العطف في هذه المسألة حسناً مستساغاً ،

(١) الكتاب (٣٧٨/٢) .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) الآية (٢٤) من سورة المائدة .

(٥) الآية (٣٥) من سورة البقرة .

ومن ذلك قوله تعالى : { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا } ^(١) .

إذ فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ (لا) فحسُن العطف على المضمير المرفوع ^(٢) .

وأجاز — رحمه الله — العطف من غير تأكيد هنا في مجال الشعر للضرورة الشعرية ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر — وهو عمر بن أبي ربيعة — :

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهْرٌ تَهَادَى * كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفُنَ رَمَلًا ^(٣)

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى جواز عطف الاسم الظاهر على المضمير المرفوع مباشرة من غير تأكيد ، على حين يرى أن العطف مع تأكيد الضمير أفضل وأكثر في كلام العرب ، يقول في قوله تعالى : { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ } : « فقال (أنت) ولو ألقيت (أنت) فقليل اذهب وربك فقاتلا كان صواباً ؛ لأنه في إحدى القراءتين : { إِنَّهُ يَرَاكُمْ وَقَبِيلُهُ }

(١) الآية (١٤٨) من سورة الأنعام .

(٢) انظر : الكتاب (٣٧٨/٢ ، ٣٧٩) .

(٣) انظر : الكتاب (٣٧٩/٢) .

والزُّهْرُ : جمع زهراء ، وهو الحسن والبياض . اللُّسَانُ (زهر) (٩٨/٦) .
والتَّهَادِي : مشي النساء والإبل الثقل ، وهو مشي في تمايل وسكون . اللُّسَانُ (هدي) (٦٣/١٥) .

ونعاج الرَّمَلِ : هي البقر . اللُّسَانُ (نعج) (١٤٨/١٤) .

والملا : الصحراء الواسعة . اللُّسَانُ (ملا) (١٩١/١٣) .

والعَسْفُ : ركوب الأمر بلا تدبّر ولا روية . اللُّسَانُ (عسف) (٢٠٦/٩) .

(١) بغير (هو) وهي — (هو) (٢) و (اذهب أنت وربك) أكثر في كلام العرب « (٣) .

فهو يجوز ، بناءً على ما تبيحه اللغة ، أن يكون في القراءة : (اذهب وربك فقاتلا) على عطف الاسم المظهر على المضمرة من غير توكيده بالمنفصل ، وعلل حسن العطف مع التوكيد بأن الضمير المرفوع يستتر في الفعل ، وليس كالضمير المنصوب الذي يعطف عليه من غير توكيد ، يقول : « وذلك أن المردود على الاسم المرفوع إذا ضمير يكره ؛ لأن المرفوع خفي في الفعل ، وليس كالمنصوب ؛ لأن المنصوب يظهر ، فتقول : ضربته وضربتك ، وتقول في المرفوع : قام وقاما ، فلا ترى اسماً منفصلاً في الأصل من الفعل ، فلذلك أوتر إظهاره » (٤) .

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { أَتَدَا كُنَّا تُرَابًا وَعَابًاؤُنَا } (٥) ، وقال

(١) الآية (٢٧) من سورة الأعراف .

وفي تخريج هذه القراءة يذكر شيخنا الدكتور علي النوري بأنه لم يجد هذا الوجه الذي ذكره الفراء قراءة ولا تجويزاً . ويؤكد على الانتهاء إلى هذه القراءة والتعويل عليها ؛ لأن أبا زكريا الفراء — رحمه الله — ثقة فيما ينقل ، وقد نصّ على أنه مقروء به .

انظر : رسالة الدكتوراه « الأحكام النحوية والقراءات القرآنية » (٥٥٣/٢) في الحاشية .

(٢) يريد أن قراءة الآية السابقة { إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ } أكثر ؛ لما فيها من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضمير الرفع .

(٣) معاني القرآن (٣٠٤/١) .

(٤) معاني القرآن (٣٠٤/١) .

(٥) الآية (٦٧) من سورة التمل .

بعد الآية : « ولم يقل (نحن) ، وكلّ صواب ^(١) .

وذهب — رحمه الله — إلى أنّ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعمول الفعل أو غيره من الفواصل يجعل في العطف بعض الحسن يقول : « وإذا فرقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسن بعض الحسن ، من ذلك قولك : ضربتُ زيداً وأنت ، ولو لم يكن زيد لقلت : قمت أنا وأنت ، وقمت وأنت قليل ^(٢) .

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) إلى جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل مباشرة مع قلة ذلك ، وفضلاً أن يكون الضمير المرفوع متبوعاً بتوكيد ؛ ليحسن العطف عليه ، يقول المبرّد في أوجه الرفع في قوله : إنّ زيداً منطلق وعمرو : « ومن قال : (عمرو) فله وجهان من الإعراب : أحدهما جيّد ، والآخر جائز ، فأما الجيّد فإنّ تحمل عمراً على الموضع ؛ لأنّك إذا قلت : إنّ زيداً منطلقاً فمعناه زيد منطلق ، فرددته على الموضع والوجه الآخر أن يكون معطوفاً على المضمر في الخبر ، فإن قلت : إنّ زيداً منطلق هو وعمرو حسن العطف ؛ لأنّ المضمر المرفوع إنّما يحسن العطف عليه إذا أكّده ^(٣) .

وذكر أنّ الشّعْر يكثر فيه العطف من غير توكيد ؛ لأنّه يجوز في الشّعْر ما لا يجوز في غيره ^(٤) ، واستشهد على ذلك بما استشهد به سيبويه من قبل

(١) انظر : معاني القرآن (٣٠٤/١) .

(٢) معاني القرآن (٣٠٤/١) .

(٣) الكامل (٢٤٠/١) .

(٤) انظر : الكامل (٢٤١/١) .

وهو بيت عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرٌ تَهَادَى * كِنَعَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

وبقول جرير :

وَرَجَا الْأَخْيَطُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ * مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالًا^(١)

وقال ابن السراج : « واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو : قمتُ أنا وزيدٌ ، وقام هو وعمرو ، قال الله ﷻ : { فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا }^(٢) ، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسن ، نحو : ما قمت ولا عمرو ، ويجوز أن تعطف بغير تأكيد »^(٣) .

وذهب أبو عليّ الفارسي (٣٧٧ هـ) إلى قبح العطف على الضمير المرفوع المتصل ، ويظهر ذلك جلياً في حديثه عن منعه العطف على المضمّر في (نعم) ؛ لأنّه مضمّر قبل الذكر ، حيث يقول : « وإذا قبح في نوع من ذلك العطف مع تقدّم ذكر مظهرها نحو (قام وزيدٌ) وجب ألاّ يجوز في هذا^(٤) العطف »^(٥) .

وفي هذا ردّ على أبي حيّان الأندلسي الذي حكى عن أبي عليّ الفارسي إجازة العطف على المضمّر المرفوع مباشرة حيث يقول : « وحكي عن أبي

(١) انظر : الكامل للمبرّد (٢٤١/١) .

(٢) من الآية (٢٤) من سورة المائدة .

(٣) الأصول ، ابن السراج (٧٨/٢ ، ٧٩) .

(٤) يريد العطف على المضمّر في (نعم) .

(٥) المسائل البصريّات ، أبو عليّ الفارسي (٨٤٤/٢) .

عليّ إجازة ذلك من غير فصل» (١) .

ويأتي الصيمري ليختار عدم حسن على المضمير المرفوع مباشرة ، بل لا بُدَّ من أن يؤكّد بالضّمير المنفصل أو ما يقوم مقام ذلك ، يقول : « فأما المضمير المرفوع فلا يحسن العطف عليه إذا كان متّصلاً حتّى يؤكّد بالمنفصل ، أو يتوسّط بينه وبين ما يعطف عليه كلام يقوم مقام التأكيد فتقول : ذهبْتُ أنا وزيدٌ ، وأكرمتُ أنا وعبدُ الله أخاك » (٢) .

وعلّل قبح ذلك بأنّ الضّمير المرفوع المتّصل باتّصاله بالفعل وحروفه أصبح كأنه حرّفٌ من حروف الفعل ، فصار العطف على هذا الضّمير المتّصل بالفعل كأنّه عطف على الفعل ، ويكره أن يعطف الاسم على الفعل . فإذا أكّدت هذا الضّمير أو فصلت بينه وبين ما يعطف عليه بفواصل صار تقدير العطف على هذا الضّمير المنفصل أو ما يسدّ مسدّه .

يقول : « ولا يحسن ذهبْتُ وزيدٌ ، ولا أكرمتُ وعمروُ أخاك ؛ لأنّ هذا الضّمير قد اختلط بالفعل حتّى صار كبعض حروفه ، فصار العطف عليه كالعطف على الفعل .

فإذا أكّدتّه بالمنفصل صار تقدير العطف على هذا المنفصل ؛ لأنّه هو في المعنى ، فإن قلت : أكرمتُ أخاك وعمروُ جاز وحسن ؛ لأنّك قد فصلت بين الضّمير وبين المعطوف عليه بقولك (أخاك) فسدّ مسدّ المنفصل » (٣) .

(١) ارتشاف الضّرْب (٢٠١٣/٤) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١٣٩/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (١٣٩/١ ، ١٤٠) .

على حينَ أجازَ العطفَ من غير تأكيد مع قبح ذلك وعدم حسنه وذلك في توجيهه للرفع في قوله : (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو) حيث يقول : « فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن تعطفه على موضع اسم (إن) لأنه موضعه الابتداء ...

والوجه الثاني : أن تعطفه على المضمرة في (قائم) لأن فيه ضمير يرجع إلى زيد ، وهذا لا يحسن إلا بتأكيد الضمير كقولك : إنَّ زيدًا قائمٌ هو وعمرو ...

وهذا الوجه من الرفع يجوز في باقي الحروف ، تقول : ليت زيدًا قائمٌ وعمرو ، ولعلَّ زيدًا ذاهبٌ وبشرٌ . وكأنَّ محمدًا مقيمٌ وعمرو ، وكلَّ هذا بالعطف على الضمير « (١) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى أن عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع وبدون فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه غير ممتنع ، وجعل ذلك في كلام العرب المعتاد وليس مخصوصًا بالضرورة الشعرية ، واستدل على ذلك بقول بعض العرب : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) حيث عطف (العدم) من غير فصل على ضمير الرفع المستتر في كلمة (سواء) ومن غير ضرورة .

على حين جعلَ — رحمه الله — العطف مع التوكيد هو الأجود والأكثر في كلام العرب (٢) .

(١) التبصرة والتذكرة (٢٠٨/١) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (٣٧٣/٣ ، ٣٧٤) .

وبعد استعراض آراء معظم النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلصُ إلى أنَّ العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة مباشرة من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه أمر قبيح عند معظم البصريين بما فيهم الصيمري الذي أجازته مع تصريحه بعدم حسن ذلك ، واختياره العطف مع الفصل .

إلاَّ أنَّ العطف مباشرة من غير فاصل أمر ثابت عن العرب في الشعر وغيره ، فقد ورد السَّماع بذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى : { إِنَّهُ يَرَاكُمْ وَقَبِيلُهُ } ^(١) بغير (هو) . كما أنَّه سمع من العرب من يقول : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) بعطف (العدم) على الضمير المستتر في (سواء) بتقدير : (هو والعدم) كما ذكر ذلك ابن مالك سابقاً .

وكذلك ورد في الشعر كقول عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرٌ تهادى * كنعاج الملاً تَعَسْفَنَ رَمَلاً

وإن كنت خالفت الصيمري فيما ذهب إليه فذلك لأنَّ القراءة الواردة فيه لا يمكن ردها بأية حال من الأحوال ، وكذلك ورود السَّماع بذلك عن العرب في كلامهم المعتاد ، ناهيك عن وروده في الشعر .



(١) من آية (٢٧) من سورة الأعراف .

المسألة الثامنة

الخلاف في لواحق « إِيَّا » في « إِيَّاكَ » ونحوه

اختلف النحويون في تركيب ضمير النصب المنفصل « إِيَّا » وما يضاف إليه من حروف بعده ، فمنهم من ذهب إلى أن « إِيَّا » هو الضمير وما يأتي بعده من حروف كالكاف والهاء والياء في « إِيَّاكَ ، وإِيَّاه ، وإِيَّاي » فهي مجرد حروف تدلّ على الخطاب والغيبة والتكلم فقط .

ومنهم من ذهب إلى أن الحروف التي تأتي بعد « إِيَّا » هي الضمائر نفسها ، و « إِيَّا » تعدّ وصلة يتوصّل بها إلى النطق بهذه الضمائر بعدها .

ومذهب الخليل (١٧٥ هـ) وسيبويه (١٨٠ هـ) في هذه المسألة هو جعل « إِيَّا » اسماً ظاهراً مضافاً إلى ما بعده ، وأن ما بعده من الضمائر في موضع خفض بالإضافة ، فهما يذهبان إلى أن ما بعد « إِيَّا » من حروف الخطاب والتكلم والغيبة هي الضمائر نفسها ، وأن « إِيَّا » اسم ظاهر يتوصّل به إلى النطق بالضمير بعده ، وإضافة الاسم إلى الاسم يوجب للأخير منهما الجرّ بالإضافة ، فقد روى سيبويه عن الخليل قوله : « وقال الخليل : لو أن رجلاً قال : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أعنّفه ؛ لأنّ هذه الكاف مجرورة »^(١) .

واستشهد سيبويه على صحّة ما ذهب إليه الخليل بدليل سماعي روي عن بعض العرب بسماع الخليل نفسه بإضافة « إِيَّا » إلى الاسم الظاهر ، إذ

(١) الكتاب (٢٧٩/١) .

يقول سيبويه : « وحدّثني من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشّوابّ ^(١) » ^(٢) .

ورواية سيبويه عن الخليل وموافقته له في هذه المسألة يعدّ تأييداً واتباعاً للخليل في رأيه ، إذ أنّ المقام مقام تأصيل للمسائل النحوية .

وذهب ابن السراج (٣١٦ هـ) إلى أنّ « إيا » اسم ضمير ، والضمير لا يضاف ، وما بعدها من الحروف ، فهي مجرد دلالات على الخطّاب ، والتكلم والغيبة ، وأنّ « إيا » وما بعدها كالكلمة الواحدة ، يقول ابن السراج : « قالوا : إنّ « إيا » مضاف إلى الهاء والكاف ، والقياس أن يكون « إيا » مثل الألف والنون التي في أنت ، فيكون « إيا » الاسم . وما بعدها للخطّاب ، ويقوي ذلك أنّ الاسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف ، و « إيا » مع ما يتّصل بها كالشيء الواحد » ^(٣) .

وذهب السيرافي (٣٦٨ هـ) إلى تأييد ما ذهب إليه الخليل — رحمه الله — من أنّ « إيا » اسم ظاهر يتوصّل به إلى النطق بالضمائر بعده ، وأنّ هذه الضمائر مجرورة بإضافتها إلى « إيا » ، واستدلّ على أنّ ما بعد « إيا » هي الضمائر بقياس ذلك على ضمائر النصب المتّصلة ، إذ إنّ يري أنّ الحروف التي تقع بعد « إيا » هي نفسها التي تقع متّصلة بالفعل وتكون في موضع نصب ، يقول — رحمه الله — :

« والصّحيح عندي ما قاله الخليل — رحمه الله — وذلك أنّي رأيت ما

(١) الشّواب : جمع شابة ، انظر : اللسان (شب) (١٢/٧) .

(٢) الكتاب (٢٧٩/١) .

(٣) الأصول (١١٧/٢) .

يقع بعد أيّ من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب لو كان متصلاً بالفعل ؛ لأنك تقول : ضربتك ، ثمّ تقول : إياك ضربت ، وضربتكما ، وإياكما ضربت وضربتكم وإياكم ضربت وضربتكن وإياكن ضربت ، وضربته وإياه ضربت ، وضربتهما وإياهما ضربت « (١) .

واستدلّ على أنّ « إيا » اسم ظاهر جيء به ليتوصّل به إلى النطق بالضمير المتصل الذي لا يستقلّ بذاته بقياس ذلك على المنادى المعرفّ بالّ الذي لا يمكن نداؤه بحرف النداء مباشرة فأتوا بـ « أيها » ليتوصّل بها إلى نداء ما فيه ألّ ، وأوقعوا حرف النداء عليه ، وجعلوا المقصود بالنداء نعتاً له ، وكذلك في { إياك نعبد } أوقعوا الفعل على الوصلة (إيا) وجعلوا الضمير المقصود بالكلام مضافاً إليه (٢) .

بل إنّه صرّح بأنّ لفظ « إيا » قد يكون مأخوذاً من لفظ « أيّ » في المنادى إذ يقول :

« ولا أبعد أن يكون لفظ « إيا » هو فعلى من أي ، وأخذ أحدهما من الآخر لاشتراكهما في الوصلة » (٣) .

على حين ذكر أنّ ما حكاه الخليل عن إضافة « إيا » إلى الاسم الظاهر في قول الأعرابي : « إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشواب » يعدّ شاذاً لا يقاس عليه ؛ لأنّ الاسم الظاهر في التقديم والتأخير على حال واحدة

(١) شرح كتاب سيبويه (٤٩/٥) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (٤٩/٥ ، ٥٠) .

(٣) شرح كتاب سيبويه (٥٠/٥) .

لا يتغيّر ^(١) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه الخليل أيضاً من أن ما بعد « إيا » في محلّ جرّ بالإضافة ، ويوضّح أن ما استدللّ به الخليل في قول الأعرابيّ : « إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشّوابّ » ليس استدلالاً من الخليل على جواز إضافة « إيا » إلى الأسماء الظاهرة مطلقاً ، وليس أصلاً يقاس عليه ، وإثما هو استدلال على هذه المسألة خاصّة ليتبيّن الموقع الإعرابيّ للحروف التي تأتي بعد « إيا » ، إذ أن ورود الاسم الظاهر بعد « إيا » عن العرب وإضافته إلى « إيا » يدلّ على أن الحروف التي تأتي بعد « إيا » وتقع موقع الاسم الظاهر المذكور عن العرب تعرب مضافة إليه بحسب ما ذكر عن العرب ، فهو بذلك يستدلّ على إعراب ما لا يتبيّن فيه الإعراب بإعراب ما يتبيّن فيه الإعراب ، قال — رحمه الله — :

« وأجمعوا على استقباح : إيا زيدٍ أكرمت بإضافة « إيا » إلى زيد .

وإجماعهم على هذا لا ينقضُ عندي مذهب الخليل ؛ لأنّ الخليل لم يجعل قولهم : « فإياه وإيا الشّوابّ » أصلاً يقاس عليه في إضافة « إيا » إلى الأسماء الظاهرة ، وإثما استدللّ بإضافتهم « إيا » إلى « الشّوابّ » على أن ما بعد « إيا » من المضمّرات في موضع جرّ بإضافة « إيا » إليها ، وهذا استدلال صحيح ؛ لأنّه استدللّ على إعراب ما لا يُتبيّن فيه الإعرابُ بإعراب ما يتبيّن فيه الإعرابُ ^(٢) .

(١) شرح كتاب سيويه (٥٠/٥) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٥٠٤/١) .

وذكر أنّ التّحاة فعلت مثل ذلك في معرفة إعراب الضمائر الّتي لا يتبيّن فيها الإعراب بمعرفة إعراب الكلمات الظاهرة الّتي تقع في موقعها ، قال — رحمه الله — :

« ألا ترى أنّا نستدلُّ على إعراب سائر المضمّرات بإعراب المظهرات الّتي تقع موقعها ، فنقول : موضع الكاف من « ضربتك » نصبٌ ؛ لأنّك لو ذكرت في موضعها ما يُتبيّن فيه الإعراب لم يكن إلّا نصبًا ، كقولك : ضربت زيدًا ، وكذلك التاء في « قمت » في موضع رفع ؛ لأنّك لو ذكرت في موضعها اسمًا يُتبيّن فيه الإعراب لم يكن إلّا رفعًا ، كقولك : قام زيدٌ ... فلَمّا كان سائر المضمّرات يُستدلُّ على إعرابها بإعراب ما يقع موقعها ممّا يتبيّن فيه الإعراب ، كذلك استدلّ الخليلُ على أنّ ما بعد « إيأ » في موضع جرٍّ بما ذكرته العربُ من إعراب الاسم الظّاهر بعدها وإن كان لا يُستعمل مع الظّواهر إلّا فيما سمع من العرب » (١) .

ويبدو أنّ ما اختاره الصيمري — رحمه الله — قد كان اختاره السيرافي (٣٦٨ هـ) من قبله على حدّ ما ذكره محقّق التبصرة ، وليس في ذلك من غضاضة .

ولعلّ من المفيد أن نبيّن أنّ هنالك رأيًا ثالثًا في هذه المسألة ألا وهو جعل « إيأ » مع ما بعدها اسمًا بسيطًا ، وليس مركّبة كما بنيت عليه المذاهب السّابقة .

قال أبو حيان (٧٤٥ هـ) : « وذهب الكوفيون غير الفراء إلى أنّه

(١) التبصرة والتذكرة (٥٠٤/١) .

بجملته هو الضمير يعني « إيا » ولواحقه «^(١)» .

وهذا ليس له نظير في الأسماء الظاهرة ولا الضمائر .

يقول الثماني (٤٤٢ هـ) معلقاً على هذا الرأي : « وهذا ليس بصحيح ؛ لأننا ما وجدنا اسماً ظاهراً ولا مضمراً آخراً ويجيء على حروف مختلفة تارة « ياء » نحو إياي ، وتارة نوناً وألفاً نحو إيانا ، وتارة كافاً نحو (إياك) ، وتارة هاء نحو (إياه) »^(٢) .

وبعد هذا العرض الموجز لأهم مقالات النحويين ، ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أن ما ذهب إليه الخليل واختاره الصيمري من إضافة « إيا » إلى ما بعدها من اللواحق يعد رأياً سديداً ؛ وذلك لورود السماع عن العرب وبرواية الخليل نفسه بإضافة « إيا » إلى الاسم الظاهر بعدها في قولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوابَّ »^(٣) .



(١) ارتشاف الضرب (٩٣٠/٢) .

(٢) الفوائد والقواعد (٥٠٤) .

(٣) الكتاب (٢٧٩/١) .

المسألة التاسعة

القول في صرف المؤنث الثلاثي بغير علامة وأوسطه ساكن

الأصل في الأسماء الصرف ، إلا ما وجد فيه سبب مانع منه ، فيثقل الاسم بسببه ، فلا يقبل التثنية ولا الجرّ ، ومن ذلك الاسم العلم المؤنث ، فإنه يمنع من الصّرف جرّيّاً على القياس . على حين صرفت العرب العلم المؤنث الثلاثي بغير علامة الساكن الوسط فقالوا : هُنْدًا ودَعْدًا ! والقياس خلاف ذلك كما ذكر .

ولذلك اختلف النحويون ، فمنهم من منع صرفه جرّيّاً على القياس ، ومنهم من صرفه لِحْفَةٍ في مبناه المكوّن من ثلاثة أحرف أو سطهنّ ساكن .

ومذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في ذلك جواز الوجهين ، فأنت بالخيار إن شئت منعت صرفه على القياس ، وإن شئت صرفته ، على حين يرى أنّ منع الصّرف أجود . قال — رحمه الله — : « اعلم أنّ كلّ مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتّحريك لا ينصرف ، فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه . وترك الصّرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قَدْر ، وعَنْز ، ودَعْد ، وجُمْل ، ونُعْم ، وهِنْد » (١)

(١) الكتاب (٢٤٠/٣ ، ٢٤١) .

واستشهد على جواز الوجهين بقول جرير :

لم تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * دَعْدٌ وَلَمْ تُعْدْ دَعْدٌ فِي الْعُلبِ^(١)

فصرف (دَعْد) مرّة ، ولم يصرفها مرّة أخرى .

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى منع صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا كان اسماً من أسماء البلدان ، على حين أجاز الصّرف في أسماء النّساء ، وعلّل ذلك بأنّ أسماء النّساء كثيرة الدوران والذكر ممّا كان سبباً في خفتها ، أمّا أسماء البلدان فلا يكثر دورانها مثل أسماء النّساء ، يقول — رحمه الله — : « وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت ، وأسماء النّساء إذا خفت منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دَعْدٍ وهِنْدٍ وجُمْلٍ . وإئما انصرفت إذا سمّي بها النّساء ؛ لأنّها تردّد وتكثر بها التسمية فتخفّ لكثرتها ، وأسماء البلدان لا تكاد تعود »^(٢) .

وذهب الزجاج (٣١١ هـ) إلى أنّ الوجه عدم صرفه ، وما جاء منه مصروفاً فهو على سبيل الاضطرار ، يقول — رحمه الله — : « فأما ترك الصّرف فجيّد ، وهو الوجه ، وأمّا الصّرف فعلى جهة الاضطرار ، وقد

(١) الكتاب (٢٤١/٣) .

والتلفّع : الالتحف بالثوب . اللسان (لفع) (٣٠٤/١٢) .

والفضل : البقية من الشّيء والزيادة . اللسان (فضل) (٢٨١/١٠) .

والمئزر : الإزار ، وهو الملحفة . اللسان (أزر) (١٣٠/١ ، ١٣١) .

والعُلب : جمع عُلبَة وهو قدح من خشب ، وقيل : من جلد ؛ يلعب فيه . اللسان

(علب) (٣٤٧/١) .

يقول : هي حضريّة رقيقة العيش ، لا تلبس لبس الأعراب ، ولا تغتذي غذاءهم .

(٢) معاني القرآن (٤٢/١ ، ٤٣) .

أجمعوا أنّ جميع ما لا ينصرف يصرف في الشّعْر» (١) .

وزهب الأَخْفَش (٢١٠ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ)
والثمانيني (٤٤٢ هـ) إلى جواز الوجهين : الصَّرْف وعدمه ، من غير
ترجيح أحد الوجهين على الآخر فأنت بالخيار ، إن شئت صرفت ، وإن
شئت منعت الصَّرْف ، يقول ابن السراج : « فإن كان الثلاثي ساكن
الأوسط نحو : هِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ فمن العرب من يصرف لِحَفَّةِ الاسم وأَنَّهُ
أقلّ ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة ، ومنهم من يلزم القياس فلا
يصرف » (٢) .

ويأتي الصيمري ليختار منع صرف العلم الثلاثي المؤنث إذا كان ساكن
الوسط جرياً على القياس ، ويذكر — رحمه الله — أنّ من العرب من
يصرفه لِحَفَّةِ الاسم ، ومن منع صرفه فلاجتماع علّتين هي التأنيت
والتعريف ، يقول : « وما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف وأوسطه
ساكن ففي ذلك خلاف : منهم من يصرفه لِحَفَّةِ ، ومنهم من لا يصرفه
لاجتماع التأنيت والتعريف وهو القياس ، وذلك نحو هِنْدٍ ، ودَعْدٍ ،
وجُمْلٍ » (٣) .

واستشهد على جواز الوجهين بما استشهد به سيبويه من قبل ، وهو
بيت جرير :

لم تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها * دَعْدٌ ولم تُسَقِ دَعْدٌ فِي العُلبِ

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠) .

(٢) الأصول في النحو (١٥/٢) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٥٥١/٢) .

وقال بعد البيت : « فجمع بين اللغتين ، صَرَفَ دَعْدًا ^(١) ، ولم يصرف الثانية » ^(٢) .

وكأنَّ الصيمري في اختياره هذا يوضِّح لنا أنَّ الأكثر في كلام العرب وهو القياس منع الصَّرْف ؛ وذلك للعلمية والتأنيث .
إلاَّ أنَّ خفة الاسم جعل بعض العرب يصرفه .

يقول الثماني (٤٤٢ هـ) : « لما قلت حروفه ، وسكن وسطه بلغ الغاية في الخفة فقاومت خفته أحد السببين فكأنه لم يبق فيه إلاَّ سبب واحد ، فلذلك صرفه » ^(٣)

على حينَ ذهب الصيمري في الاسم العلم المؤنث الأعجمي الساكن الوسط إلى ما ذهب إليه جمهور النحويين من منع صرفه ، إذ يقول : « فمما غلب عليه التأنيث عُمان وحمص وجور ، وهي مصروفة ؛ لأنَّ فيها التعريف والتأنيث والعجمة » ^(٤) .

وعلَّل الثماني اختلاف العرب في صرف الاسم العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط العربي وإجماعهم على منع صرف الأعجمي بقوله : « فإن قيل : لم اختلفت العرب في الساكن الأوسط إذا كان عربيًّا ، فمنهم من صرف ومنهم من لم يصرف ، وأجمعوا على العجمي في (حمص) وبابه

(١) في الأصل المطبوع « دَعْد » هكذا ، والوجه ما أثبت .

(٢) التبصرة (٥٥٢/٢) .

(٣) الفوائد والقواعد (٦١٥) .

(٤) التبصرة والتذكرة (٥٨١/٢) .

فلم يصرفوه ؟

قيل له : العربيّ فيه سببان : فجاز أن لا يعتدّوا بأحدهما في لغة من صرف .

والعجميّ فيه ثلاثة أسباب ، فلم يعتدّوا بالعجمة ، فبقي فيه سببان ، فلو أبطلوا سبباً لأجحفوا به « (١) .

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أنّ الأسباب المانعة من جرّ الاسم وتنوينه إنّما هي أسباب وجدت في الاسم فسببت ثقله فمنع من الصّرف ، فإن كان الاسم — مع وجود العلة المانعة من الصّرف — خفيفاً فلنا أن نصرّفه ؛ لأنّ المعتبر في ذلك هو خفة الاسم ، وإن كان القياس يقتضي منعه من الصّرف .

وإن كنت قد خالفت الصيمري فيما ذهب إليه ؛ فذلك لأنّ العرب دائماً ما يسعون إلى البحث عن الخفة في النطق وإن أدّى ذلك إلى مخالفة القياس .

وأجد العرب فعلت مثل ذلك ، بل إنّها حذفت من الاسم اعتباطاً من غير قاعدة التماساً للخفة كما هو في باب الترخيم فحذفت الحرف الأخير من المنادى الزائد على ثلاثة أحرف ، ومنعت الصّرف من الاسم الذي على ثلاثة أحرف ؛ لأنّه أصلاً خفيف ، فتقول : (يا حارِ) في ترخيم (يا حارثُ) .

قال الصيمري : « ولا يرخّم إلّا ما استحقّ البناء على الضمّ ممّا عدد

(١) الفوائد والقواعد (٦١٦) .

المسألة التاسعة : القول في صرف المؤنث الثلاثي بغير علامة وأوسطه ساكن

حروفه أكثر من ثلاثة أحرف ؛ لأنَّ هذا الحذف تخفيف ، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في نهاية الخفة والحذف منه إجحاف « (١) .

هذا بالإضافة إلى أنَّ الأصل في الأسماء هو الصَّرف كما ذكر سابقاً إلاَّ ما وجد فيه سبب مانع من الصَّرف أدَّى إلى ثقله ، والعلم الثلاثي المؤنث ، الساكن الوسط خفيف رغم وجود عِلَّتِيْ منعه من الصَّرف ، ولخفَّته جاز صرفه ، فالتخفيف مطلب عند العرب تُخَالَفُ به الأصولُ .



(١) التبصرة والتذكرة (٣٦٦/١) .

المسألة العاشرة

القول في اتصال وانفصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها

اسم كان وأخواتها إذا وقع ضميراً فإنه يجوز اتصاله بها ؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال ويصير مع الفعل كشيء واحد ، كما هو في الأفعال التامة . على حين إذا وقع خبرها ضميراً فالمختار فيه أن يكون منفصلاً ؛ وذلك لأن الخبر يكون جملة فعلية واسمية ، ويكون ظرفاً ، وهذه الأشياء لا يجوز إضمامها ، ولا تكون إلاً منفصلة من الفعل ، وقد يجوز إتيان الخبر متصلاً تشبيهاً لكان وأخواتها بالأفعال التامة التي يتصل فيها الفاعل والمفعول به ؛ لأنها أفعال وإن لم تقوَ قوّة الأفعال التامة .

ومذهب سيوييه (١٨٠ هـ) في المضمرة الواقع خبراً لكان وأخواتها أن الأكثر أن يكون ضميراً منفصلاً . فبعد أن ذكر أنه إذا لم تقدر على استخدام الضمير المتصل فالأولى أن تستخدم المنفصل مثل قوله تعالى : { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } ^(١) .

إذ إنك لا تقدر على كم هنا . يقول في كان وأخواتها : « ومثل ذلك : كان إياه ؛ لأن كانه قليلة ، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا ، لا تقول : كَانَنِي وَلَيْسَنِي وَلَا كَانَكَ فَصَارَتْ « إِيَّا » ههنا بمنزلة في ضربي إِيَّاكَ .

وتقول : أتوني ليس إِيَّاكَ ولا يكون إِيَّاه ؛ لأنك لا تقدر على الكاف

(١) سبأ آية (٢٤) .

ولا الهاء هاهنا فصارت « إِيَّأ » بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع «^(١)

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو عمر بن أبي ربيعة :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّأ * كَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبًا^(٢)

على حين ذكر أنه سمع من العرب اتصال الضمير الواقع خبراً لكان ، يقول — رحمه الله — : « وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : لَيْسَنِي وَكَذَلِكَ كَانِي »^(٣) .

فهو بذلك يميز اتصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها ولكن بقلّة كما ذكر سابقاً . يقول — رحمه الله — : « وتقول كُتَاهِم ، كما تقول : ضربناهم وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم »^(٤) .

واستشهد على ذلك بقول أبي الأسود الدؤلي :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ * أَخُوها عَدْتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا^(٥)

(١) الكتاب (٣٥٨/٢) .

(٢) انظر : الكتاب (٣٥٨/٢) .

وعريباً أي أحداً ، وما بالدار عريبٌ ومُعربٌ أي أحد . اللسان (عرب) (١١٧/٩) .

(٣) الكتاب (٣٥٩/٢) .

(٤) الكتاب (٤٦/١) .

(٥) انظر : الكتاب (٤٦/١) وقبله :

دع الخمر تشربها الغواة فإنتي * رأيت أخاها مجزياً بمكانها

ويعني بأخيها نبيذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرمة .

وذهب الخليل (١٧٥ هـ) إلى جواز أن تعدى (كان) إلى مفعول ويكون ذلك المفعول اسماً ظاهراً وضميراً متصلاً ، يقول متحدّثاً عن كان وأخواتها : « وإذا عدّوها إلى مفعول قالوا : كنتُ زيداً ، وكانني زيدٌ ، فهذا مثل : ضربت زيداً ، وضربني زيدٌ ، وقالوا في مثل « إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم » (١) .

واستشهد على ذلك بيت أبي الأسود السابق .

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) إلى أن الأصل في الضمير الذي يقع خبراً لكان أن يكون منفصلاً ؛ لأن أصله خبر للمبتدأ وحق خبر المبتدأ أن يكون منفصلاً عنه ، فتقول : كنتُ إياه ، وكان إياي .
وعلا ذلك بأن الضمير المنفصل الذي يقع خبراً لكان كما في : كنتُ إياه ، قد أتى على الأصل في رتبة اللفظ ودالاً على المعنى ، على حين تقدّم الخبر في اللفظ في : كانه ، وكانني وإن دلّ المعنى عليه ، إلا أن الأصل في الخبر أن يكون متأخراً في اللفظ عن الاسم . قال المبرّد : « فالإخبار عن المفعول في كان — إذا قلت : كان زيدٌ أذاك — أن تقول : الكائن زيد إياه أحوك فهذا الأحسن ، وإن قلت : الكائن زيدٌ أحوك فحسن ، والأوّل أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) من أن الذي يقع بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائن — فوصل الضمير بـ (كان) — فقد ذهب في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأوّل ؛ لأن له

واللبان : اللبّن للآدميين خاصّة . اللسان (لبّن) (٢٨/١٢) .

(١) الجمل في النحو (١٤٦) .

اللفظ والمعنى» (١) .

على حين جَوَزَ اتّصال الضمير وجعل انفصاله الأحسن ، واستشهد على ذلك بقوله « وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فَإِنَّه * أَخُوها غَدَتْه أمُّه بِلَبَانِها

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لا نرى فيه عَرِيباً

ليس إِيَّايَ وإيَّأ * كَ ولا نَحْشَى رَقِيباً (٢)

ويقول ابن السراج : « ... وكان حقّ المضمّر المتّصل أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل ... ومن ذلك قولهم : كان إِيَّاه ؛ لأنّ (كانه) قليلة ، ولا تقول : كانني ، وليسني ، ولا كَانِكَ ؛ لأنّ موضعه ابتداء وخبر ، فالمنفصل أحقّ به ، قال الشاعر :

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ * لا نرى فيه عَرِيباً

ليس إِيَّايَ وإيَّأ * كَ ولا نَحْشَى رَقِيباً

وقد حكوا : ليسني ، وكانني» (٣) .

ويأتي الصيمري فيذهب إلى ما ذهب إليه سابقوه من جواز اتّصال الضمير وانفصاله إذا وقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، ويختار الانفصال ، ويبيّن أنّه الوجه الأجود ، يقول : « ويجوز في كان وأخواتها إذا كان الخبر

(١) المقتضب (٩٨/٣) .

(٢) المقتضب (٩٨/٣) .

(٣) الأصول في النحو (١١٨/٢ ، ١١٩) .

ضميراً أن يكون متصلاً ومنفصلاً» (١) .

واستشهد على اتصال الضمير بدليل سماعي منقول عن سيبويه ، إذ يقول : « قال سيبويه : بلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون : ليسني ، وكانني » (٢) .

واستشهد أيضاً بما استشهد به سيبويه بيت أبي الأسود الدؤلي :

فإلاً لا يَكُنْها أو تَكُنْه فَإِنَّه * أَخُوها عَدْتُهُ أمُّه بِلَبَانِها

ويقول مختاراً انفصال الضمير : « والأجود استعمال الضمير المنفصل معها ، كقولك : كان إياه ، وليس إياه » (٣) .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو عمر بن أبي ربيعة :

لئن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٤)

وذهب ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إلى أن الوجه الجيد انفصال الضمير إذا وقع خبراً لكان ، وعلل ذلك بأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ، فكما أن خبر المبتدأ منفصل عن المبتدأ فكذلك ينبغي أن يكون عليه إذا دخلت عليه كان وأخواتها ، أما اسم كان فإن ضميره يكون متصلاً ؛ لأنه

(١) التبصرة والتذكرة (٥٠٥/١) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٥٠٥/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٥٠٥/١) .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة (٥٠٦/١) .

وحال : تغير ، وحال لونه أي تغير واسود . اللسان (حول) (٤٠٦/٣) . عن العهد : عما كنا عليه سابقاً . والمعنى : لئن كان هو الشخص الذي كنا نعرفه ، فقد تغير ، والدهر قد يغير الإنسان .

يعدّ بمرتلة فاعل هذه الأفعال ، فهو لا يكون إلاً اسماً مفرداً ، فصار مع الفعل كشيء واحد ، على حين يكون الخبر جملة وظرفاً غير متمكّن ، وهذه الأشياء لا تكون مضمرة ، ولا تكون إلاً منفصلة عن الفعل ، ولذلك اختير في الخبر إذا أضمّر أن يكون منفصلاً عن الفعل .

وكذلك يرى أنّ خبر كان إذا كان ضميراً متّصلاً وكان اسمها كذلك نحو : كنتك ، و كانه ، و كاني ، فإنّ الفاعل والمفعول في ذلك يكون لشيء واحد ، وفعل الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلاً بل لا بُدّ أن يكون منفصلاً ، فلا تقول : ضربتني مخاطباً نفسك ، ويجوز أن تقول : إياي ضربت .

على حين علّل جواز « كنته و كاني » على تشبيهه كان وأخواتها بالأفعال التامة ، وجعل اسم كان وخبرها بمرتلة الفاعل والمفعول به ^(١) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى أنّ اتصال الضمير إذا وقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها هو الأرجح : مخالفاً بذلك جمهور النحويين ، إذ يرى أنّ الهاء في (كنته) شبيهة بالهاء في (ضربته) ، وذلك بأنّه لم يفصل بين الهاء في (كنته) وبين الفعل إلاً ضمير رفع ، وضمير الرفع كالجزم من الفعل ، فكأنّ الفعل في ذلك مباشر للهاء ، كما هي الهاء في (ضربته) ، بخلاف الضمير الهاء في (خلّتكه) فالأولى انفصاله ؛ لأنّه فصل بينه وبين الفعل بمفعول أوّل ، فكان حاجزاً عن مباشرة الفعل .

واستدلّ على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما ذكر سابقاً من أنّ الضمير الواقع خبراً لكان منصوب بفعل

(١) انظر : شرح المفصل (١٠٦/٣ ، ١٠٧) .

لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه ، فأشبهه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل .

والثاني : أن الاتصال والانفصال في الضمير مسموعان فكلاهما جائز ؛ إلا أن الاتصال ثابت في التّظم والنّثر ، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في التّظم ، فرجح الاتصال ؛ لأنه أكثر وروداً من الانفصال ^(١) .

وذكر من الوارد في التّظم قول بعض الطائيين :

كم ليث اغترّبي ذا أشبلٍ غرّثت * فكانني أعظمُ الليثين إقداماً ^(٢)

والوارد منه في النّثر : قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : « إن يكنه فلن نسلط عليه ، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله » ^(٣) .

وكذلك قول بعض العرب : عليه رجلاً ليسني .

وذكر أنه لم يحك في الانفصال نثراً إلا قولهم في الاستثناء : أتوني ليس إياك ، ولا يكون إياك . وأوضح أنه يتعيّن فصله هنا ؛ لأنّ ليس ، ولا يكون جاءتا بمعنى (إلا) الاستثنائية ، فعومل الضمير بعدهما معاملة بعد (إلا) في وجوب فصله ^(٤) .

(١) انظر : شرح التسهيل (١٥٤/١) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (٦١/١) .

(٣) و (اغترّ بي) : اغترّ بالشيء : خُدع به . اللسان (٤٥/١٠) (غرر) .

و (غرّثت) (الغرّث) : أيسر الجوع ؛ وقيل : شدته ، وقيل : هو الجوع عامة .

اللسان (٤٠/١٠) (غرث) .

(٤) صحيح البخاري (٢٧٨/٣) ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبيّ فمات .

(٤) انظر : شرح التسهيل (١٥٥/١) .

المسألة العاشرة : القول في اتصال وانفصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أنَّ الوجهين كليهما جائزٌ ؛ الوصل والفصل في الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها ، من غير ترجيح أحد الوجهين على الآخر .
وإن كنت خالفت الصيمري لما ذهب إليه ؛ فذلك لأنَّ الوجهين مسموعان عن العرب ، والسماع دليل الجواز .



المسألة العاشرة : القول في اتصال وانفصال الضمير الواقع خبراً لكان وأخواتها

الفصل الثالث

عوارض التركيب

وفيه ست مسائل

- المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطيّة .
- المسألة الثانية : حذف الضمير العائد على المبتدأ ، والموصول ، والموصوف .
- المسألة الثالثة : (إنَّ بكزبيداً مأخوذ) .
- المسألة الرابعة : ما كان أحسنَ ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية) .
- المسألة الخامسة : تنازع فعلين في اسمٍ ظاهر بعدهما .
- المسألة السادسة : القول في بناء أو إعراب (أحد عشر) وما بعدها إذا أضيفت .

المسألة الأولى

العامل في الاسم الواقع بعد « إذا » الشرطيّة

ورد عن العرب وقوع الاسم بعد « إذا » التي فيها معنى الشرط ، واختُلف في إعراب هذا الاسم الذي يقع بعد « إذا » مباشرة ، أيعرب بفعل محذوف يفسّره المذكور بعده ؛ لأنّ (إذا) الشرطيّة تقتضي الفعل ، فلا يجوز أن تحمل على غيره — كما ذكر بعض النحويين — أم يرتفع بالابتداء ، ومن ذلك قول ذي الرمة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ * فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَاوِزُ^(١)

ومذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في ذلك أنّ « إذا » فيها معنى المجازاة ، فهي بالفعل أولى ، فالاختيار نصب الاسم بعدها بفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور الذي شغل بضمير ذلك الاسم ، يقول — رحمه الله — في حديثه عن (إذا وحيث) : « ومّا يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيث . تقول : إذا

(١) انظر : الكتاب (٨٢/١) .

والوصل بالكسر : واحد الأوصال . والأوصال : المفاصل . اللسان (وصل) (٣١٨/١٥) .

والجَزْرُ : نحر الجزور . اللسان (جزر) (٢٧٠/٢) .

يخاطب ناقته فيقول : إذا بَلَّغْتَنِي الممدوح فقد استغنيت عنك ؛ لأنّي ساحلّ عنده في خصب وسعة واستقرار ، فلا أحتاج إلى الرّحيل .

عبدَ اللهُ تلقاه فأكرمه ، وحيث زيداً تجده فأكرمه ؛ لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل « (١) » .

وسيبيويه — رحمه الله — استشهد بيت ذي الرمة في باب اشتغال الفعل بضمير الاسم المتقدّم ، مثل : (زيداً ضربته) قال — رحمه الله — : « ومنه قول ذي الرمة :

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته * فقام بفأسٍ بينَ وصليك جازرُ »

ثمَّ أتبع بيت ذي الرمة بعبارة : « فالتَّصب عربيٌّ كثير ، والرَّفع أجود » (٢) .

وظاهر هذه العبارة يوهم بأنَّ المعنيَّ بذلك هو بيت ذي الرمة ، إلاَّ إنني وجدت أنَّ السيرافي (٣٦٨ هـ) في شرحه لهذه العبارة يذكر أنَّ المعنيَّ بذلك جملة (زيداً ضربته) ، ويذكر أنَّ بيت ذي الرمة الاختيار فيه النَّصب ، يقول — رحمه الله — : « أراد : النَّصب عربيٌّ كثير في (زيد ضربته) والرَّفع أجود ؛ لأنَّك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شيء ، وإذا نصبت أضمرت فعلاً أمَّا قول ذي الرمة ؛ فإنَّ الاختيار فيه النَّصب لأنَّ (إذا) فيها معنى المجازاة ، فهي بالفعل أولى . فإذا كانت بالفعل أولى ، كان إضمار الفعل الذي ينصبه أجود » (٣) .

ويذكر سيبويه — رحمه الله — بعد ذلك في أثناء حديثه عن (إذا) و (حيث) أنَّ الرَّفع بعدهما جائز ، يقول — رحمه الله — : « والرَّفع

(١) الكتاب (١٠٦/١ — ١٠٧) .

(٢) الكتاب (٨٢/١) .

(٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (١٠٣/٣) .

المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطية

بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبدُ الله جالسٌ ، واجلس إذا عبد الله جالسٌ « (١) .

واختُلف في تقدير حالة الرفع التي ذهب إليها سيبويه — رحمه الله — بعد إذا الشرطية ، خاصة في بيت ذي الرمة السابق ، أهي رفع على الابتداء ، أم على إضمار فعل في معنى الظاهر .

وذكر السيرافي أن سيبويه قدّر حالة الرفع بعد إذا الشرطية على الابتداء ، واحتجّ عن سيبويه في تقديره حالة الرفع بعد إذا الشرطية على الابتداء بالرغم من أن إذا الشرطية بالفعل أولى بأن إذا أداة شرط غير عاملة في الفعل ، ولذلك جاز أن يكون الواقع بعدها مرفوعاً بالابتداء ، ويكتفى بالفعل المذكور بعد المبتدأ ليدلّ على الشرط (٢) .

وذكر ابن مالك (٦٧٢ هـ) أن سيبويه لا يجيز أن يلي (إذا) إلاّ فعل أو معمول فعل ، يقول — رحمه الله — في حديثه عن إذا الشرطية : « ولا يليها عند سيبويه إلاّ فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدّر موافق لفعل ظاهر بعده ... ولا يجيز سيبويه غير ذلك » (٣) .

وذهب الأخفش (٢٠٦ هـ) إلى جواز رفع الاسم على الابتداء بعد إذا الشرطية ، يقول — رحمه الله — بعد أن استشهد ببيت ذي الرمة وأبيات أخرى : « وكلّ هذا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، والنّصب أجود وأكثر »

(١) الكتاب (١٠٧/١) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (١٩٠/٣ — ١٩١) .

(٣) شرح التسهيل (٢١٣/٢) .

(١)

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) إلى اختيار نصب الاسم الواقع بعد حروف الشرط الذي شغل الفعل عنه ، ويكون نصبه بفعل مضمر يفسّره المذكور بعده ، ولو رُفِعَ هذا الاسم فإنَّ رَفَعَهُ يكون بإضمار فعل في معنى الفعل الظاهر ، وخطأً — رحمه الله — من رفعه بالابتداء ؛ لأنَّ حروف الجزاء تكون بالفعل أولى ، يقول — رحمه الله — : « واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له ، ... وكذلك (إذا) لأنَّها لا تقع إلاَّ على فعل » (٢) . واستشهد بقول الشاعر :

لا تجزعي إنْ مُنْفَسًا أَهْلَكْتَهُ * وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٣)

وقول ذي الرمة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَعْتَهُ * فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرُ

ثمَّ قال — رحمه الله — بعد الاستشهاد بالبيتين : « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً ؛ لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلاَّ على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يضم (بُلِغَ) فيكون

(١) معاني القرآن للأخفش (ص ٢١٢) .

(٢) المقتضب (٧٦/٢) .

(٣) انظر : الكتاب (١٣٤/١) .

النَّفيس والمنفس : المال الذي له قدر وخطر . اللسان (نفس) (٢٣٧/١٤) .

والشاعر لامته امرأته على إتلاف ماله خشية الفقر ، فأجابها : لا تجزعي فإني كفيل بإخلافه بعد التلّف ما دمت حيًّا ، فإذا أتى الموت عليَّ حقَّ لك أن تجزعي .

إذا بلغ ابنُ أبي موسى ، وقوله : (بَلَّغْتَهُ) إظهار للفعل وتفسير للفاعل ، وكذلك : (لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفَسٌ أَهْلَكَتُهُ) على أن يكون المضمر (هُلك) « (١) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه المبرّد بنصب الاسم الواقع بعد حرف الشرط الذي اشتغل الفعل بضميره ، واستشهد بيت ذي الرمة السابق ، واختار نصب كلمة (ابن) بعد (إذا) ؛ لأنّ إذا فيها معنى المجازاة ، فتكون بالفعل أولى بإضمار فعل يفسّره المذكور بعده ، يقول — رحمه الله — : « وكذلك أنشد قول ذي الرمة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَا بَلَّغْتَهُ * فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِزُ

بنصب (ابن) لأنّ (إذا) فيها معنى المجازاة ، وإضمار الفعل بعدها أحسن ؛ لأنّ المجازاة لا تكون إلّا بالفعل / والتقدير : إذا بلغت ابن أبي موسى ببلّغته « (٢) .

ويبيّن — رحمه الله — أنّ الاسم إذا وقع بعد (إذا) مرفوعاً فإنّ الاختيار رفعه بإضمار فعل في معنى الظاهر (فعل لم يسمّ فاعله) ولا يجوز رفعه بالابتداء ؛ لأنّ المجازاة بالفعل أولى . يقول — رحمه الله — : « اعلم أنّ الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والمجازاة ، والتّفي ، والعرض يختار فيهنّ نصب الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره « (٣) ، ثمّ يقول بعد ذلك : « والرّفْع في جميعها جائز بالابتداء ، إلّا في المجازاة فإنّك لا توليه إلّا الفعل

(١) المقتضب (٧٧/٢ — ٧٨) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٣٣٣/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٣٣٢/١) .

رفعت أو نصبت ؛ لأنَّ المجازاة لا تكون إلاَّ بالفعل ، فإذا رفعت أضمرت فعل ما لم يسمَّ فاعله ، ورفعت الاسم به كقولك : إن أبوك بررته أُثبتَ ، أي إن بُرَّ أبوك بررته أُثبتَ ، والمعنى فيما سمي فاعله وما لم يسمَّ فاعله واحد ؛ لأنَّ (الأب) مفعول في الوجهين جميعاً ، إلاَّ أنَّه فيما سمي فاعله منصوب ، وفيما لم يسمَّ فاعله مرفوع « (١) .

والصيمري في اختياره هذا إنما يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون من أنَّ المجازاة لا تكون إلاَّ بالفعل ؛ لأنها بالفعل أولى ، حتَّى لو أدَّى ذلك إلى تقدير فعل مُطاوع للفعل الظاهر . قال السيرافي — رحمه الله — : « والبصريون يقولون في قوله تعالى { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } (٢) إِنَّ (أحد) يرتفع بفعل مضمر لا بالابتداء ، كأننا قلنا : (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك) فالظاهر تفسير للمضمر « (٣) .

وذكر البغدادي (١٠٩٣ هـ) أنَّ مَّا يَقْوِي إنشاد من أنشد : (إذا ابن أبي موسى) بالرفع قول لبيد بن ربيعة :

فإن أنت لم ينفعك علمك فاتتسبب * لعلك تهديك القرون الأوائل (٤)

فأنت فاعل لفعل مضمر مطاوع للفعل الظاهر (ينفعك) تقديره (فإن لم تنتفع) ، ولو أضمر الموافق للفعل (ينفعك) لنصب وجاء بضمير

(١) التبصرة والتذكرة (٣٣٤/١ — ٣٣٥) .

(٢) آية (٦) من سورة التوبة .

(٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (١٩١/٣) .

(٤) انظر : خزانة الأدب (٣٤/٣) .

التَّصَب (إِيَّاكَ) موضع (أنت) ؛ لأنَّ الكاف الَّذي هو سببه هي مفعوله منصوبة^(١) .

وبيت ذي الرمة يكون بذلك ينصب (ابن) على إضمار الموافق ، ويرفعه على إضمار المطاوع .

وذكر السيرافي في تأكيده على أنَّ (إذا) لا بُدَّ من فعل بعدها ، أنك لا تقول : (اجلس إذا عبدُ الله جالسٌ) ، بل لا بُدَّ من ذكر الفعل بعد الاسم ، فتقول : (اجلس إذا عبدَ اللهُ جالسَ) «^(٢) .

وأنكر ابن ولاد (٣٣٢ هـ) على المبرد رفعه كلمة (ابن) في بيت ذي الرمة بفعل مبني للمفعول تقديره (بُلع) ؛ لأنَّه غير موافق للفعل المذكور (بلغته) ، يقول — رحمه الله — : « فهذا الَّذي تأوَّله قبيح ؛ لأنَّه أضمَر ما يرفع وفسره بما ينصب ، وإثما يضمَر مثل ما يظهر ؛ ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمَر ، وهذا قول جميعهم »^(٣) .

وذهب الرضيّ (٦٤٦ هـ) إلى أنَّ الأولى مطابقة الفعل المضمَر للفعل المفسَّر في الرفع والتَّصَب إن أمكن ذلك^(٤) .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى موافقة الأخص في جواز رفع الاسم بعد إذا على الابتداء ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) فـ (إن) هي أمَّ باب الجزاء ، وهي عاملة الجزم في

(١) انظر : خزانة الأدب (٣/٣٤) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (٣/١٩١) .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد (٧٨) .

(٤) انظر : شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب (١/٤٦١) .

المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطية

الفعل المضارع ، شرطاً وجواباً ، وإذا لم يكن مضارعاً ، فهو في محلّ جزم ، أمّا (إذا) فإنّها ظرف لما يستقبل من الزّمان ، وقد يضمّن معنى الشرط ، وإن ضمّن معنى الشرط فهو غير عامل في الفعل ، ويكون مضافاً إلى الجملة بعده .

لذلك كانت (إن) أخصّ بالفعل ، وهي به أولى من (إذا) . يقول — رحمه الله — في حديثه عن الأخفش : « وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ ، وبقوله أقول ؛ لأنّ طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا) ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

إذا باهليّ تحته حنظليّة * له ولدٌ منها فذاك المذرعُ^(١)

وقال — رحمه الله — : « فجعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفاً استغني به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بمختصّ بالفعل » .

وقول الآخر :

فأمهله حتى إذا أن كأته * معاطي يدٍ في لجة الماء غامرُ^(٢)

وقال — رحمه الله — : « فأولى إذا أن الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختصّ بالفعل »^(٣) .

واستدلّ ابن جنّي (٣٩٢ هـ) على صحّة ما ذهب إليه الأخفش من

(١) انظر : شرح التسهيل (٢١٣/٢) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (٢١٣/٢) .

(٣) انظر : شرح التسهيل (٢١٣/٢) .

المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطية

أنَّ الاسم يرفع على الابتداء بعد إذا الزمانية بقول الشاعر ضيغم الأسدي :

إذا هو لم يَخْفني في ابن عمِّي * - وإنْ لم ألقه - الرَّجُلُ الظُّلومُ ^(١)

ويبين بأنَّ الضمير (هو) ضمير الشأن والقصة ، وجملة لم (يَخْفني الرَّجُلُ الظُّلومُ) بعده تفسير له ، فلا دليل على إضمار فعل يرفع الضمير (هو) ، كما أن ضمير الشأن والقصة لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده . يقول — رحمه الله — : « فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه ، علمت وتحققت أنَّ (هو) من قوله : (إذا هو لم يَخْفني الرَّجُلُ الظُّلومُ) مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمَر .

وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء » ^(٢) .

وذكر ابن مالك بيتاً آخر مشابه لما أنشده ابن جنِّي ، يقول — رحمه الله — : « قلت : ومثل ما أنشده ابن جنِّي قول الآخر :

وأنتَ امرؤٌ جَلَطٌ إذا هي أرسلت * يمينك شيئاً أمسكته شيمالكا ^(٣)

لأنَّ هي ضمير القصة » ^(٤) .

وبعد استعراض اختيار الصيمري في هذه المسألة واستعراض أهمِّ مقالات النحويين ما بين مؤيد ومعارض لابتداء الأسماء بعد (إذا) الشرطية

(١) انظر : الخصائص (١٠٥/١ — ١٠٦) .

(٢) انظر : الخصائص (١٠٥/١ — ١٠٦) .

(٣) انظر : شرح التسهيل (٢١٤/٢) .

(٤) شرح التسهيل (٢١٤/٢) .

أخلص إلى أنّ الاسم بعد (إذا) الظرفية الشرطية معمول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده إذا أمكن تقديره بالفعل الموافق سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً ، نحو : إذا الربيعُ أقبل تفتّحت الأزهار ، في حالة الرفع ، ونحو : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه ، في حالة النصب . ففي هذه الحالة يجب تقدير الفعل . أمّا إذا لم يمكن تقدير الفعل المحذوف بالفعل الموافق فالأولى إعراب الاسم على الابتداء بعد إذا الشرطية ، ولا داعي لتقدير الفعل بالفعل المبني للمعلوم كما ذهب المبرد والصيمري ومن تبعهم من البصريين ؛ لأنّ الأولى مطابقة الفعل المحذوف للفعل المفسر في الرفع والنصب ، ولا داعي إلى التكلف والتقدير المستغنى عنه ، ففي بيت ذي الرمة السابق :

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته * فقام بفأسٍ بينَ وصليك جازرُ

يكون بنصب (ابن) بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (بلغت) ، أمّا ما ورد منه برفع (ابن) فيكون رفعه على الابتداء ، ويحصل الشرط لإذا بالفعل المذكور بعد المبتدأ . يقول الفراء (٢٠٧ هـ) — رحمه الله — : « وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم ؛ جعلت الرفع والنصب سواء ، ولم يغلب واحد على صاحبه ، مثل قول الشاعر :

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته * فقام بفأسٍ بينَ وصليك جازرُ

فالرفع والنصب في هذا سواء » (١) .

ومن ناحية أخرى ورد السماع في عدّة أبيات بعدم اختصاص (إذا) الشرطية بالفعل ، ممّا يؤيد ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك من بعده من

(١) معاني القرآن للفراء (٢٤١/١) .

جواز إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية على الابتداء ، كما في البيت الذي استشهد به ابن جني لضيغم الأسدي :

إذا هو لم يَحْفَنِي في ابن عمِّي * - وإن لم ألقه - الرَّجُلُ الظُّلْمُ
وكذلك الأبيات التي استشهد بها ابن مالك ، كقول الشاعر :
إذا باهليُّ تَحَنَّنَ حَنْظَلِيَّةٌ * له ولدٌ منها فذاك المُدْرَعُ
وقول الآخر :

فأمهله حتى إذا أن كآته * مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ
وقول الآخر :

وأنتَ امرؤٌ جَلَطٌ إذا هي أرسلت * يمينك شيئاً أمسكته شمالكا (١)
ففي هذه الأبيات الواردة عن العرب لم يَلِ (إذا) فعلٌ ولا ما يدلُّ
على تقدير فعل كما مرَّ معنا سابقاً .

وإن كنت خالفت الصيمري لما ذهب إليه في بيت ذي الرمة من أن رفع الاسم بعد إذا الظرفية الشرطية بتقدير فعل مبني للمجهول ووافقت الأخفش بأن رفعه يكون بالابتداء فذلك لأنني رأيت أن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) له ، كما أنني وجدت السماع مؤيداً لذلك من خلال الشواهد الشعرية السابقة عند الأخفش وابن مالك وابن جني ، هذا بالإضافة إلى أن تقدير الفعل المحذوف لا بُدَّ أن يكون مفسراً بالفعل الموافق له ؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى التكلف والتقدير المستغنى عنه .

وفي الختام أريد أن أوضح أن ذلك مختصّ فقط بـ (إذا) من بين

(١) انظر : شرح التسهيل (٢ / ٢١٤) .

المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطية

أدوات الشرط ، وذلك لأنّ الذي حدا بالصيمري وغيره من النحويين إلى تقدير الفعل في هذه المسألة أنّ الشرط لا يحصل إلاّ بالأفعال ؛ لأنّ جملة الشرط والجواب هما فعليتان أصلاً .



المسألة الثانية

حذف الضمير العائد على المبتدأ ، والموصول ،
والموصوف

في باب الاشتغال قد يحذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ مع كراهة ذلك ؛ لأنَّ الخبر الجملة لا بُدَّ أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، فتقول مثلاً : زيدٌ أكرمٌ .

كما يحذف الضمير العائد من جملة الصلة على الموصول فتقول : الذي ضربت زيد .

ويحذف أيضاً الضمير العائد من جملة الصفة على الموصوف فتقول : هذا رجلٌ ضربت .

وحذف الضمير في بعض هذه المواضع أولى من ذكره ، وذكره في بعضها أولى من حذفه ، وإليك آراء بعض النحويين في ذلك :

ومذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ كما في (زيدٌ ضربته) أنَّه لا يجوز ولا يحسن في الكلام ، فلا تقول : (زيدٌ ضربتُ) على حين أنَّه أجاز ذلك في الشعر ، يقول — رحمه الله — : « ولا يحسن في الكلام أن يجعلَ الفعلَ مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأوَّل حتَّى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل ومن حال بناء الاسم

عليه ، ويشغله بغير الأوّل حتّى يمتنع من أن يكون يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام» (١) .

واستشهد على جواز ذلك في الشعر بقول الشاعر ، وهو أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أمّ الخياري تدّعي * عليّ ذنباً كله لم أصنع (٢)

وأشار إلى أن رفع الاسم المتقدّم « كله » ضعيف ، والأولى والأكثر النَّصب ؛ لأنّ حذف الضمير من الفعل (أصنع) وعدم شغله به مؤذّن بعمل الفعل المتأخّر في الاسم المتقدّم (كله) وإذ قد جعلت الاسم المتقدّم مبتدأً ، فلا يصحّ أن يكون الفعل خبراً له حتّى يكون فيه ما يعود إليه ، وعلل جواز ذلك مع ضعفه بتشبيهه العرب له بحذف الضمير العائد من الصلة على الاسم الموصول إذ يقول : « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثرُ الأعرافُ النَّصبُ ، وإثما شبهوه بقولهم : الذي رأيتُ فلانٌ حيث لم يذكروا الهاء » (٣) .

على حين ذكر أنّ حذف الضمير العائد من جملة الصلة على الاسم الموصول أحسن من حذفه من جملة الخبر ، وعلل ذلك بأنّ الصلة والموصول تعدّ كالاسم الواحد ، ولذلك كرهوا طول جملة الصلة فحذف الضمير للتخفيف ، يقول في حديثه عن حذف الضمير العائد من جملة الصلة :

(١) الكتاب (٨٥/١) .

(٢) الكتاب (٨٥/١) .

وأمّ الخياري : زوجة الشاعر ، ويعني بالذنب الشيب والصلع والشيخوخة .

(٣) الكتاب (٨٦/١ ، ٨٧) .

« وهو في هذا أحسن ؛ لأن رأيت ^(١) تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيث كان بمترلة اسم واحد » ^(٢) .

أما حذف الضمير العائد من جملة الصفة على الموصوف فقد ذكر سيويوه — رحمه الله — أنه على ضعفه أحسن من حذفه من جملة الخبر ، وعلل حسن حذفه بأن الصفة والموصوف تشبه الصلة والموصول ، فصارت كالشيء الواحد وإن كان الموصوف قد يستغني عن الصفة ، وليس ذلك للموصول الذي لا يستغني عن جملة الصلة ، يقول : « وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ، ليس كحسنه بالهاء ؛ لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه — وليس بمنقطع منه خيراً مبنياً عليه ولا مبتدأ — فضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء . وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان : رجلٌ مكرمٌ ورجلٌ مهان . فإن حذف الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خيراً » ^(٣) .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو جرير :

أبحت جَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ * وما شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٤)

(١) إشارة إلى المثال السابق : « الذي رأيت فلان » .

(٢) الكتاب (٨٧/١) .

(٣) الكتاب (٨٧/١) .

(٤) الكتاب (٨٧/١) .

وتهامة : اسم مكة ، والنازل فيها مُتَهَمٌ . اللسان (تم) (٥٩/٢) .

ونجد : النَّجْدُ من الأرض : قفائفها وصلابتها وما غلظ وأشرف وارتفع واستوى .
اللسان (نجد) (٤٥/١٤) .

والشاعر يخاطب عبد الملك بن مروان قائلاً : ملكت العرب وأبحت حماها بعد إباؤها

يريد : وما شيء حميته .

وبقول الشاعر وهو الحارث بن كلدة :

فما أدري أغيرهم تناءً * وطول العهد أم مال أصابوا

يريد : أصابوه « (١) .

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى جواز حذف الضمير العائد من الخبر

إلى المبتدأ يقول :

« ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه

قولهم : كل الناس ضربت « (٢) .

وهنا لا بُد من الإشارة إلى أن أبا حيان الأندلسي ذكر أن أبا زكريا

الفراء ذهب إلى أنه لا يجوز حذف الضمير من الخبر إذا كان المبتدأ اسم

استفهام نحو : أيهم ضربت ، أو كلاً نحو : كل رجل ضربت ، وكلا ،

نحو : كلاهما أجد مستريضاً (٣) .

وهذا خلاف ما وجدته في معاني الفراء كما سبق نقله .

كما أن الفراء ذهب إلى جواز ذكر وحذف الضمير العائد من جملة

الصلة إلى الموصول ، يقول : « وقوله : { لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْ

عليه ، وما حميته لا يستطيع أحد أن يستبيحه لقوة سلطانك .

(١) الكتاب (٨٨/١) .

(٢) معاني القرآن (١٣٩/١) .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١١١٩/٣) .

أَيْدِيهِمْ }^(١) . وفي قراءة عبد الله : { وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ } وكلّ صواب .
والعرب تضمّر الهاء في الذي ومن وما ، وتظهرها «^(٢)» .

وذهب الأخفش (٢١٥ هـ) إلى جواز حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، يقول : « وقال : { فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }^(٣) كأنه قال : (فَإِنَّ اللَّهَ لَهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ (كما تقول : (عبد الله ضربت) تريد : ضربته «^(٤)» .

وذهب السيرافي (٣٦٨ هـ) إلى أنّ حذف الهاء يكون في الثلاثة المواضع ؛ في الصلّة والصفة والخبر ، واستحسن حذفها في الصلّة ، وعلّل ذلك بأنّ الموصول وصلته كالشيء الواحد ، فإذا قلت : (الذي رأيتك زيد) فالذي والفعل والفاعل والمفعول أربعة أشياء كاسم واحد فاستطالوا ذلك فحذفوا منها للتخفيف واحداً ، فلم يحدفوا الموصول لأنّه الاسم الرئيس في الجملة ، ولم يحدفوا الفعل لأنّه صلة الموصول ، ولم يحدفوا الفاعل لأنّ الفعل لا بُدّ له من فاعل ، فحدفوا المفعول لأنّه كالفضلة في الكلام فقالوا : (الذي رأيتك زيد) «^(٥)» .

وذهب إلى أنّ حذف الهاء في الصفة أقلّ حسناً من حذفها في الصلّة ،

(١) من الآية (٣٥) من سورة يس .

(٢) معاني القرآن (٣٧٧/٢) .

(٣) من الآية (٣) من سورة المائدة .

(٤) معاني القرآن للأخفش (٣٨٨/٢) .

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه (١١٥/٣) .

المسألة الثانية : حذف الضمير العائد على المبتدأ ، والموصول ، والموصوف

وإثباتها أحسن ، وعلل ذلك بأن الصفة تشبه الصلة من وجه وتفارقها من وجه ، يقول :

« فأما شبهها فلأن الصفة والموصوف بمترلة اسم واحد ، كما أن الصلة والموصول كاسم واحد . وأما مفارقتها لها فلأن الموصوف يستغني عن الصفة والموصول لا يستغني عن الصلة » (١) .

أما حذف الهاء في الخبر فهو يرى أنه قبيح والأجود ذكره ، وعلل ذلك بأن الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشيء واحد ، وإنما شبهوه بالذي في الحذف (٢) .

ويأتي الصيمري ليختار جواز حذف الضمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ ، ويجعل ذلك خاصاً بالشعر ، إذ يقول في باب الاشتغال : « ويجوز أن تحذف الضمير الراجع إلى الأول في الشعر مع الرفع فتقول : زيد ضربت ، ويوم الجمعة أفاك ، وهو في الكلام قبيح » (٣) .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ثلاثٌ كلهن قتلُ عمداً * فأخزى الله رابعةً تعودُ (٤)

على تقدير : قتلتهن .

وذكر أن الأولى والأجود نصب (ثلاثاً) إشارة إلى أن الفعل (قتل)

(١) شرح كتاب سيبويه (١١٥/٣ ، ١١٦) .

(٢) انظر : شرح كتاب سيبويه (١١٦/٣) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٣٢٨/١) .

(٤) الكتاب (٨٦/١) .

لم يُشغل بضمير الاسم المتقدّم ، ممّا يجعل الفعل عاملاً النَّصب في هذا الاسم ، وذكر أنّ رفع الشّاعر لكلمة (ثلاث) لم يكن للضرورة الشعريّة ؛ لأنّ نصبه لها لا يغيّر المعنى ولا يكسر الشّعْر .

أمّا حذف الضمير في الصّفة فقد أجازهُ الصيمري وإن لم يصرّح به ، ولكن من خلال استشهادهِ بالأبيات التي استشهد بها سيويهِ على المسألة نفسها ، إذ استشهد بقول الشّاعر وهو الحارث بن كلدة :

وما أدري أغيّرهمُ تناءً * وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

أي : أصابوه .

وبقول الشّاعر وهو جرير :

أجحتُ حمى تهامةَ بعدَ نجدٍ * وما شيءٌ حميتُ بمُستباح

أي : حميته .

وذكر أنّه لا يجوز نصب الاسم المتقدّم في هذين البيتين عند سيويهِ — رحمه الله — . إذ خرّج البيت الأوّل على أنّ (المال) معطوف على (تناءً) وهو فاعل (غيّرهم) و (أصابوا) صفة للمال ، والصّفة لا تعمل في الموصوف ^(١) .

أمّا البيت الثاني فيقول فيه : « فلو نصب شيئاً بحميت لانتقض المعنى ، وصار المديح هجواً ؛ لأنّه يصير التقدير : وما حميت شيئاً مستباحاً ، فالمعنى على أنّك حميت شيئاً غير مستباح ، وما كان غير مستباح لم يحتج إلى

(١) انظر : التبصرة والتذكرة (٣٢٩/١) .

حماية ، فلهذا لم يجز النَّصْب فيه مع حذف الضَّمير «^(١) .

وأشار الصيمري — رحمه الله — إلى أَنَّ الضَّمير العائد من الخبر ومن الصَّفة ، وإن حذف من اللَّفظ فهو مراد في النِّية ، ورأى أَنَّ ذكره في هذين الموضعين أجود وأفضل من حذفه ، وفسَّر حذف الضَّمير في هذين الموضعين بالرَّغم من ضعفه تشبيهاً له بحذف الضَّمير من صلة الذي ، فهو يختار حذف الضَّمير من صلة الذي ، ويرى أَنَّهُ أجود من ذكره ، معللاً ذلك بطول الاسم بالصَّلة^(٢) .

فهو يذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أَنَّ أربعة أشياء اجتمعت وصارت بمتزلة شيء واحد (الذي والفعل والفاعل والمفعول) وحذف المفعول أولى من حذف غيره ، على ما ذكر سابقاً .

وبعد استعراض آراء النحويين في هذه المسألة ومعرفة ما اختاره الصيمري من ذلك أخلص إلى أَنَّ حذف الضَّمير العائد من جملة الخبر على المبتدأ مكروه ؛ لأنَّ من شروط جملة الخبر أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ ؛ ليكون الكلام مترابطاً ، وأنَّ ذلك جائز في الشُّعر دون الكلام ، وأنَّ حذف الضَّمير العائد من جملة الصَّلة على الموصول أولى من ذكره ، ذلك لأنَّ الموصول وصلته يعدَّان كالثَّيِّب الواحد ، فاستغني عن بعض أجزاء جملة الصَّلة وهو الضَّمير ؛ لأنَّ ذلك لا يخلُّ بالمعنى ويؤدي إلى الاختصار والتَّخفيف ؛ نظراً لطول جملة الصَّلة وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كثيراً ، نحو قوله تعالى : { وَتُوفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا

(١) التبصرة والتذكرة (٣٢٩/١) .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة (٣٣٠/١) .

المسألة الثانية : حذف الضمير العائد على المبتدأ ، والموصول ، والموصوف

يُظَلْمُونَ } ^(١) ، وقوله جلّ شأنه : { أَوْلَم يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ
أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ } ^(٢) ، وقوله تعالى : { وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا
عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ } ^(٣) ، وقوله تعالى : { قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ
لَتُنَبِّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ } ^(٤) .

كما أن حذف الضمير العائد من جملة الصفة إلى الموصوف غير
مستحسن والأولى ذكر الضمير ، إلا أن حذفه هنا أفضل من حذفه من
جملة الخبر لأن الصفة والموصوف قد يكونان كالشيء الواحد .

وتحريراً للمسألة باختصار هو أن حذف العائد المنصوب على الموصول
لا خلاف فيه ، وحذف العائد على الصفة يكاد يكون كذلك . والخلاف
منحصر في العائد المنصوب على المبتدأ وفيه مذاهب كما سبق :

١ — الأخص يميزه بإطلاق : زيدٌ ضربت .

٢ — الفراء يميزه إن كان المبتدأ (كلاً) أو (كلا) أو (كلتا) أو اسم
استفهام .

٣ — سيويه يمنعه في الاختيار ، ويميزه في الشعر ، وبهذا أخذ الصيمري .



(١) النحل من الآية رقم (١١١) .

(٢) يس (٧١) .

(٣) الزمر (٧٠) .

(٤) التغابن من الآية رقم (٧) .

المسألة الثالثة

(إنَّ بك زيدًا مأخوذ)

يجوز إضمار ضمير الشأن في « إنَّ » ، فتقول : (إنَّ زيدٌ خارجٌ)
فيكون اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوف تقديره (إنَّه) وجملة (زيدٌ
خارجٌ) في محلِّ رفع خبره .

واختلف فيما حكاه النحاة من قول : (إنَّ بك زيدًا مأخوذ) .

فقد حُكي برفع (زيد) ونصبه ، فرفعه على أن في (إنَّ) ضمير
الشأن محذوف اسمًا لها ، ونصبه على أنَّه اسمٌ (لِإنَّ) .

واختلف أيضًا في الخبر أهو (الجار والمجرور) أم كلمة « مأخوذ » .

ومذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في قوله : (إنَّ فيها زيدًا قائمٌ) أنَّه
يجوز أن يعرب الجار والمجرور بعد « إنَّ » خبرًا لِإنَّ مقدمًا و (قائمًا) حال
من (زيد) ؛ لِأنَّه يحسن السكوت على الجار والمجرور ، فتقول : (إنَّ فيها
زيدًا) ويجوز إلغاء الجار والمجرور ، وما بعده (زيد قائم) يكون اسمًا وخبرًا
لِإنَّ .

يقول — رحمه الله — : « وتقول : (إنَّ فيها زيدًا قائمًا) وإن شئت
رفعت على إلغاء فيها ، وإن شئت قلت : إنَّ زيدًا فيها قائمًا وقائمٌ .
وتفسير نصب القائم ههنا ورفعه كتفسيره في الابتداء وزيدٌ^(١) ينتصب بان

(١) في الأصل المطبوع في الكتاب « عبد الله » ، وقد أشار المحقق — رحمه الله — إلى أنَّه
كذلك في جميع النسخ ، والأولى ما أثبتُّ .

المسألة الثالثة : (إنَّ بك زيدا مأخوذ)

كما ارتفع ثمَّ بالابتداء إلاَّ أنَّ فيها ههنا بمتزلة هذا في أنَّه يستغنى على ما بعدها السكوت ، وتقع موقعه « (١) .

على حين أوجب في قوله : إنَّ بك زيدا مأخوذُ إغاء (الجار والمجرور) وجعل ما بعده (زيدا مأخوذُ) اسماً لأنَّ وخبراً لها ؛ لأنَّه لا يحسن السكوت على الجار والمجرور ، فلا تقول : (إنَّ بك زيدا) إذ يقول : « وتقول : إنَّ بك زيدا مأخوذُ وإنَّ لك زيدا واقفٌ ، من قبل إنَّك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لزيد (٢) ، ولا موضعين . ألا ترى أنَّ السكوت على زيد (٢) إذا قلت لك زيد وأنت تريد الوقوف » (٣) .

واستشهد على ذلك بقول الشَّاعر :

فلا تُلْحِنِي فِيهَا فَإِنَّ مَجْبُهَا * أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلِهِ (٤)

ويقول بعد الاستشهاد بالبيت : « كأنك أردت : إنَّ زيدا راغبٌ ،

(١) الكتاب (١٣٢/٢) .

(٢) في الأصل المطبوع في الكتاب « عبد الله » وقد أشار المحقق — رحمه الله — إلى أنَّه كذلك في جميع النسخ . والأولى ما أثبتُّ .

(٣) الكتاب (١٣٢/٢) .

(٤) انظر : الكتاب (١٣٢/٢) .

ولحيت الرَّجُل ألحاه لِحْيًا إذا لُمْتُهُ وعدلته . اللسان (لحا) (٢٥٨/١٢) .

والجُمُّ : الكثير من كلِّ شيء . اللسان (جهم) (٣٦٥/٢) .

والبَّالِبِل : شدَّة الهمِّ والوسواس . اللسان (بلل) (٤٩٣/١) .

والشَّاعر ينهى صاحبه أن يلومه في حبِّ محبوبته ، لما أصيب قلبه بجبِّها واستولى عليه ، فلا جدوى من اللوم .

المسألة الثالثة : (إن بك زيداً مأخوذاً)

وإنَّ زيداً مأخوذاً ولم تذكر فيك ولا بك ، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء» (١) .

معنى ذلك أنَّ الجار والمجرور في هذه الأمثلة من متعلقات الخبر ، وليس متعلق بمحذوف تقديره : استقرَّ ؛ حتَّى يكون هو ومتعلقه الخبر .

وقد روى عن الخليل — رحمه الله — أنَّ أناساً من العرب يقولون : إنَّ بك زيدٌ مأخوذاً ، وذلك يكون بإضمار ضمير الشأن المحذوف وتقديره : إنَّه بك زيدٌ مأخوذاً .

وذهب سيبويه إلى أنَّ النَّصب أكثر في كلام العرب ، وجعل إضمار ضمير الشأن خاصاً بالشعر دون كلام العرب . إذ يقول : « وروى الخليل — رحمه الله — أنَّ ناساً يقولون : إنَّ بك زيدٌ مأخوذاً ، فقال : هذا على قوله إنَّه بك زيدٌ مأخوذاً ، وشبهه بما يجوز في الشعر » (٢) .

واستشهد على إضمار ضمير الشأن في الشعر بقول الشاعر وهو ابن صريم اليشكري :

ويوماً ثوافينا بوجهٍ مُقسَّم * كأنَّ ظبيَّةً تُعطو إلى وارقِ السِّلْمِ (٣)

(١) الكتاب (١٣٣/٢) .

(٢) الكتاب (١٣٤/٢) .

(٣) انظر : الكتاب (١٣٤/٢) .

ووافي فلان : أتى . اللسان (وفي) (٣٥٩/١٥) .

والمقسَّم الوجه : الجميل كلّه ، كأنَّ كلَّ موضع منه حاز قسماً من الجمال . اللسان

(قسم) (١٦٦/١١) .

وظبيٌّ عطوٌّ : يتناول إلى الشجر ليتناول منه . اللسان (عطا) (٢٧٤/٩) .

المسألة الثالثة : (إن بك زيداً مأخوذاً)

وذهب ابن السراج (٣١٦ هـ) في قولك : إن بك زيداً مأخوذاً ، وإن لك زيداً واقف ، إلى وجوب إلغاء الجار والمجرور ورفع ما بعده ؛ لأن الجار والمجرور لا يكون خبراً هنا ؛ لأنه لا يتم به الكلام . إذ يقول : « تقول : إن بك زيداً مأخوذاً وإن لك زيداً واقف ، لا يجوز إلا الرفع ؛ لأن (بك ولك) لا يكونان خبراً لزيد فلو قلت : إن زيداً بك ، وإن زيداً لك ، لم يكن كلاماً تاماً ، وأنت تريد هذه المعاني ، فإن أردت بأن زيداً لك أي ملك لك وما أشبه ذلك ، جاز » (١) .

ويأتي الصيمري ليختار في قول العرب : « إن بك زيداً مأخوذاً » نصب « زيد » على أنه اسم لإن ، وما حكي عن العرب من رفع « زيد » على أن في (إن) ضمير الشأن محذوف فذلك قليل ووجه الكلام هو النصب . إذ يقول : « وحكى الخليل أن بعض العرب يقول : إن بك زيداً مأخوذاً على تقدير : إنه بك زيداً مأخوذاً ، قال سيبويه : والنصب في كلام العرب أكثر » (٢) .

والصيمري في ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن حذف ضمير الشأن مع إن وأخواتها يكثر في الشعر ويقل في الكلام .

واستشهد على ذلك بما استشهد به سيبويه من قول الشاعر :

فلا تُلحني فيها فإنَّ مَحبَّها * أخاك مُصابُ القلبِ جَمَّ بِلأبِلِه

وارق : مُورِق . اللسان (ورق) (٢٧٤/١٥) .

السَّلم : شجر من العِضاه تَجِدُ بها الطِّباءُ وجداً شديداً . اللسان (سلم) (٣٤٦/٦) .

(١) الأصول (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) .

(٢) التبصرة والتذكرة (٢٠٧/١) .

المسألة الثالثة : (إن بك زيداً مأخوذ)

وقال بعد استشهاده بالبيت السابق : « فهذا على تقدير : إن بك زيداً مأخوذ ، وإن فيك زيداً راغبٌ ، وهو وجه الكلام » (١) .
واستشهد أيضاً على حذف ضمير الشأن في الشعر بقول الشاعر وهو ابن صريم اليشكري :

فِيَوْمًا تُوَاوِينَا بَوَجْهِ مُتَقَسِّمٍ * كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

وظاهر كلام الصيمري إلغاء الجار والمجرور على متعلقه في قول العرب : « إن بك زيداً مأخوذٌ » وجعل ما بعد الجار والمجرور اسماً وخبراً لأنّ وهو الصواب ؛ بحيث لا يكون هو الخبر ؛ لأنّ الفائدة لا تحصل بالوقوف عليه ، فلا يجوز أن تقول : « إن زيداً بك » حتّى تأتي بكلمة (مأخوذ) متمماً لمعنى الجملة .

وذهب ابن مالك (٦٧٢ هـ) إلى أنّ الأصل في الظرف والجار والمجرور الذي يلي إنَّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى . إذ يقول : « والأصل في الظرف الذي يلي إنَّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى — أي غير قائم مقام الخبر نحو : إن عندك زيداً مقيم » (٢) ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ مَجْبُهَا * أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلِهِ

ثمَّ قال : « فأما القائم مقام الخبر فجدير بالألا يليها لقيامه مقام ما لا

(١) التبصرة والتذكرة (٢٠٧/١) .

(٢) شرح التسهيل (١٢/٢) .

المسألة الثالثة : (إن بك زيدا مأخوذ)

يليهما ولكن اغتفر إيلاؤه إيها التفاتاً إلى الأصل « (١) » .

وذهب إلى أنه يجوز حذف اسم إن إذا فهم معناه ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ويكثر ذلك في الشعر ويقل في كلام العرب (٢) .

واستشهد على وروده في كلام العرب بقول الخليل السابق الذي رواه عنه سيبويه : (إن بك زيدا مأخوذ) ، وبقوله عنه في الحديث الشريف : « إن من أئد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون » (٣) وخطأ من ذهب إلى أن (من) زائدة ، وأشد الناس اسمها والمصوِّرون خبرها ، بل اسمها ضمير الشأن بتقدير (إته) .

وعلل ذلك بأن زيادة (من) في اسم إن غير معروفة (٤) .

واستشهد على حذف ضمير الشأن في الشعر بقول الشاعر وهو الراعي النميري :

فلو أن حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ * وإن كان سرحٌ قد مضى فسرَّعا (٥)

(١) المرجع السابق (١٢/٢) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (١٣/٢) .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، رقم (٧٧) ، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة ، رقم (٨٩) ، حديث رقم (٥٩٥٠) .

(٤) انظر : شرح التسهيل (١٣/٢) .

(٥) انظر : الكتاب (٧٣/٣) .

والسرحُ : المال الراعي . اللسان (سرح) (٢٢٩/٦) .

والشاعر يتمنى أن إقامتهم تحققت له ، وإن كان ما لهم الراعي قد مضى وأسرع بهم .

وذهب الرضي (٦٨٦ هـ) إلى جواز حذف ضمير الشأن مع إن وأخواتها في الشعر وقلة ذلك في غير الشعر ، بشرط ألا يلي إن وأخواتها فعل صريح . إذ يقول : « وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً »^(١) .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو الأعشى :

إنَّ من لام في بني بنت حسًا * نَ ، ألمه وأعصه في الخطوب^(٢)

وقول الآخر وهو الأخطل :

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً * يَلْقَ فيها جاذراً وظباء^(٣)

ويقول : « وأما في غير الشعر ففيه خلاف ، والأصحّ جوازه قليلاً ، لكن بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح ؛ لكرهه دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح ، فلا تقول : إنَّ قام زيد بمعنى إنَّه قام زيد »^(٤) .

وعلل جواز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ؛ لوجود الجملة

(١) شرح الرضي (١٣٩/٦) .

(٢) انظر : الكتاب (٧٢/٣) أي أنّه من يلمني في تولّي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألمه وأعصي أمره في كلّ خطب يصيبي .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي (٤٤٤/١) .

والجاذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشيّة . اللسان (جذر) (٢١٩/٢) .

والظباء : جمع ظبي ، وهو الغزال . اللسان (ظبا) (٢٤٨/٨) .

والمعنى : أنّ من يدخل الكنيسة سيجد نساءً جميلات ذوات عيون واسعة كالبقرة الوحشي أو الغزلان .

(٤) شرح الرضي (١٣٩/٦) .

المسألة الثالثة : (إن بك زيداً مأخوذاً)

المفسرة له بعده فهو كالزائد (١) .

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أن الجار والمجرور إذا وقع بعد إن وأخواتها وكان متمماً لمعنى الجملة فإنه يجوز أن يكون خبراً لأن فتقول : (إن فيها زيداً قائماً) يجعل (قائماً) منصوباً حالاً من زيد ، ويجوز إلغاء الجار والمجرور وتجعل (قائم) بالرفع خبراً لأن فتقول : (إن فيها زيداً قائم) ، أمّا إذا كان الجار والمجرور لا يتم معنى الجملة ولا يجوز السكوت عليه فإنه يجب إلغاؤه وجعل ما بعده اسماً وخبراً لأن ، فتقول : (إن بك زيداً مأخوذاً) و (إن لك زيداً واقف) وهو ما ذهب إليه الصيمري موافقاً في ذلك سيبويه ، فهو لا يكاد يخالفه .

أمّا مسألة إضمار ضمير الشأن في إن وأخواتها فإن فيه تكلفاً ، ولذلك يُكتفى فيه بما سمع من العرب كثيراً في الشعر وقليلاً في النثر ، ولا يقاس عليه .



(١) انظر : شرح الرضي (١٤٠/٦) .

المسألة الثالثة : (إنَّ بك زيدا مأخوذ)

المسألة الرابعة

ما كان أحسنَ ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية
الثانية)

تزداد (كان) بين (ما) التعجبية وفعل التعجب فنقول : ما كان أحسنَ زيداً ، فكان هنا زائدة ملغاة العمل ، ومجيئها هنا لتدلّ على أنّ ذلك في الزمن الماضي ، فكان معناها هنا في المثال السابق : ما أحسنَ زيداً أمس .

كما أنّ (ما كان) تقع كثيراً بعد أفعل التعجب ، نحو : (ما أحسنَ ما كان زيداً) وتكون (ما) الثانية هنا مصدرية ، و (كان) تامة تكتفي بالفاعل ، فتؤول بمصدر بتقدير (ما أحسنَ كون زيد) .

واختلف في زيادة كان الأولى ، ومصدرية ما كان الثانية في مثل : (ما كان أحسنَ ما كان زيداً) . وإليك آراء النحويين في هذه المسألة .

ذهب سيويه (١٨٠ هـ) إلى أنّ (كان) تقع زائدة بين ما التعجبية وفعل التعجب لتدلّ على المضي فقط ، يقول — رحمه الله — : « وتقول : ما كان أحسنَ زيداً ، فتذكر كان لتدلّ أنّه فيما مضى »^(١) .

وذهب المبرّد (٢٨٥ هـ) في قوله : (ما أحسنَ ما كان زيداً) إلى أنّ كان تامة تكتفي بمرفوعها ، و (ما) مع الفعل في تأويل مصدر بتقدير : ما أحسنَ كونَ زيد .

(١) الكتاب (٧٣/١) .

المسألة الرابعة : ما كان أحسن ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية)

وأجاز على بعد أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) والتقدير : ما أحسن الذي كان زيداً . أي بمعنى (كان اسمه زيداً ثم انتقل عنه الاسم) ويكون في (كان) ضمير يعود على الاسم الموصول ويعرب اسماً لكان و (زيداً) خبر كان ، وجعل هذا الوجه بعيداً وقبيحاً ؛ لأن (ما) تأتي لغير العاقل فكان ينبغي أن تستخدم في هذا الموضع (من) ، يقول في ذلك : « وتقول : ما أحسن ما كان زيداً . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفعل في معنى المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها ، فالتقدير : ما أحسن كون زيد .

وقد يجوز — وهو بعيد — ما أحسن ما كان زيداً . تجعل (ما) بمنزلة الذي ، فيصير ما أحسن الذي كان زيداً . كأنه كان اسمه زيداً ، ثم انتقل عنه . وإنما قبح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) لأن (ما) إنما هي لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، ولو قلت : من عندك ؟ لقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التي تقع عليها (ما) فهي في نحو قولك : عندي زيد ، فأقول : وما زيد ؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضيع .

وإنما أجزناه على بعد ؛ لأن الصفة تحل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاءني الظريف .

وقال بعض المفسرين في قوله **عَلَيْكَ** : { **وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا** } ^(١) قال :
ومن بناها . وكان أبو زيد يروي عن العرب أنها تقول : سبحان ما سبح
الرعد بحمده . فعلى هذا أجزناه « ^(٢) .

ويأتي السيرافي (٣٦٨ هـ) ليذهب في نحو : (ما كان أحسن زيداً)
مذهبين أحدهما موافق للجمهور في كون (كان) زائدة لتدلّ على الماضي
فقط ، والمذهب الآخر جاء به مخالفاً لجمهور النحويين وذلك بجعل (ما)
مبتداً ، وتضمير في كان ضميراً يعود على (ما) ويكون هذا الضمير اسماً
لكان ، والجملة الفعلية (أحسن زيد) في محل رفع خبر (كان) . يقول :
« إذا قلت : (ما كان أحسن زيداً) ففي (كان) وجهان : أحدهما : أن
تكون زائدة ، كأتك قلت : (ما أحسن زيداً) ثم أدخلت (كان) لتدلّ
على الماضي ، وفي (كان) ضمير الكون ، والوجه الثاني أن تجعل
(ما) مبتدأة ، وتجعل في (كان) ضميراً من (ما) وهو اسم (كان)
وتجعل (احسن) خبر (كان) كقولك : (زيد كان ضرب عمراً) ^(٣) .

وقد أنكر أبو عليّ الفارسي (٣٧٧ هـ) على الجرمي ومن تبعه جعل
(ما) مبتدأة ، و (كان) بعدها ناقصة واسمها ضمير مستتر يعود على
(ما) و (أحسن) في محلّ الخبر أذ يقول : « وقال أبو عمر : ما كان
أحسن زيداً : في (كان) ضمير (ما) وأحسن في موضع الخبر .

وأوضح فساده بقوله : « وقال قائل من متقدمي أهل العربية : إن في

(١) الآية (٥) من سورة الشمس .

(٢) المقتضب (١٨٤/٤ ، ١٨٥) .

(٣) شرح كتاب سيبويه (٧٧/٣) .

(كان) ضميراً لـ (ما) وأحسن زيداً في موضع خبره ... » .

ثم ردّ الفارسي ذلك بأن فعل التعجب على (أفعل) ولا يكون على (فَعَلَ) وأمر آخر أن فعل التعجب لم يقع في شيء منه موضع المفرد جملة فيكون في موضع نصب ، فكذلك لا يجوز أن يكون (أحسن زيداً) في قولك : ما كان أحسن زيداً ، في موضع نصب « (١) .

قال أبو عليّ أيده الله : هذا قول فاسدٌ « (٢) .

ويأتي الصيمري ليختار في نحو : (ما كان أحسن ما كان زيداً) زيادة (كان) الأولى ، وتأويل الثانية مع (ما) بالمصدر . إذ يقول : « فإذا قلت : ما كان أحسن ما كان زيداً ، فكان الأولى زائدة ، والثانية مع (ما) في تأويل المصدر « (٣) .

كما أنه قد أنكر على من جعل (كان) الأولى غير زائدة ، وعلل ذلك بأتك إذا عملت (كان) وأضمرت فيها اسمها وجعلتها غير زائدة ، فكأنك أوقعت (ما) التعجبية عليها ، على حين (ما) التعجبية لا تقع إلا على فعل التعجب ، وبزيادة (كان) تكون (ما) التعجبية وقعت على فعل التعجب في التقدير ، يقول : « ولا يجوز أن تجعل (كان) الأولى غير زائدة على أن تضمير فيها اسمها ، وتجعل ما بعدها خبراً لها ؛ لأن (ما) التي للتعجب لا تقع إلا على فعل التعجب . فإذا أضمرت في (كان) وجعلتها غير زائدة فقد أوقعت (ما) عليها ، فلم تلِ فعل التعجب في لفظ

(١) انظر : المسائل البغداديات (١٦٧) .

(٢) المسائل البصريات (٢٩٤/١) .

(٣) التبصرة والتذكرة (٢٧٠/١) .

المسألة الرابعة : ما كان أحسن ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية)

ولا تقدير ، وإذا جعلتها زائدة فكأنها وليت فعل التعجب ؛ فلذلك لم يحسن أن تجعل (كان) غير زائدة ، وقد أجازهم بعضهم على قبحه « (١) .

على حين أجاز على قبح جعل (ما) الثانية موصولة بمعنى الذي ، وكان ناقصة ، واسمها ضمير مستتر يعود على (ما) ، وتنصب (زيداً) خبراً لها ، ورأى أن الأجود أن تكون (ما) مصدرية . يقول : « ويجوز أن تنصب زيداً على أن تجعل (ما) الثانية بمعنى الذي ، وتجعل في (كان) ضميراً يعود عليه ، وتنصب (زيداً) على خبر (كان) وجعل (ما) الثانية في معنى الذي أيضاً قبيح ، والأجود أن يكون بمعنى المصدر « (٢)

وعلل قبح أن تكون (ما) الثانية بمعنى (الذي) بما علله به المراد فيما سبق من أن (ما) موضوعة لذات ما لا يعقل ، واستعمالها لذات ما يعقل قبيح . يقول : « وإنما قبح أن تجعل بمعنى الذي ؛ لأن (ما) موضوعة لذوات ما لا يعقل ، ولصفات من يعقل ، فإذا جعلتها بمعنى الذي في قولك : ما أحسن ما كان زيداً ، فقد جعلتها لذات زيد ؛ فلذلك قبح « (٣) .

وبعد استعراض آراء النحويين ومعرفة اختيار الصيمري في هذه المسألة أخلص إلى أن (كان) في مثل : (ما كان أحسن زيد) زائدة لا عمل لها مؤدية لمعنى الماضي فقط على ما ذهب إليه سيبويه واختاره الصيمري ؛ لأن

(١) التبصرة والتذكرة (٢٧٠/١) .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

المسألة الرابعة : ما كان أحسن ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية)

(ما) التعجبية يجب أن تقع على فعل التعجب لفظاً أو تقديرًا ، وإن فصل بين (ما) وفعل التعجب بشيء فينبغي أن يكون زائدًا حتى لا يفصل بين (ما) وفعل التعجب .

على حين أن (كان) الثانية في مثل : (ما أحسن ما كان زيد) تُؤول مع (ما) بمصدر ، ومجيئها موصولة بمعنى (الذي) فيه ضعف ؛ لأن الأصل في (ما) أنها موضوعة لذوات ما لا يعقل .



المسألة الرابعة : ما كان أحسنَ ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية)

المسألة الخامسة

تنازع فعلين في اسمٍ ظاهر بعدهما

إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما نحو : (قام وقعد زيدٌ) ، فما العامل في الاسم الظاهر بعدهما ؟ أيعمل الفعل الأوّل أم الفعل الثاني ؟ وأي الوجهين أفضل ؟ وماذا يترتب على إعمال الأوّل وإهمال الثاني والعكس ؟

مذهب سيبويه (١٨٠ هـ) والمبرد (٢٨٥) هـ إعمال الفعل الثاني ؛ لقربه من معموله ، ولأنّه لا يفسد المعنى ، فإذا قلت : (ضربتُ وضربني زيدٌ) فقد أعملت الفعل الثاني في اللفظ ، وكان الفعل الأوّل قد وقع في المعنى وإن لم يعمل في اللفظ ، لدلالة الفعل الثاني عليه ، يقول سيبويه — رحمه الله — : « في باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعملُ في اسمٍ واحدٍ نصب ورفع .

وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وإنّه لا ينقضُ معنَى ، وأنّ المُخاطَبَ قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيد » (١) .

واستشهد على إعمال العامل الأقرب بالقول : « حَشَّنتُ بصدريه

(١) الكتاب (٧٣/١ ، ٧٤) .

وصدرِ زيدٍ «^(١) إذا عطف بالجرِّ على الاسمِ المجرورِ إعمالاً لحرفِ الجرِّ ولم يعطف بالنَّصبِ إعمالاً للفعل — والجرِّ والنَّصبِ في ذلكِ مستويان — وذلك لأنَّ حرفَ الجرِّ أقربُ إلى الاسمِ من الفعلِ^(٢) .

واستشهد المبرِّدُ أيضاً على إعمالِ العاملِ الأقربِ بالقول : « هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ » بجرِّ الصِّفةِ (خرب) على الجوارِ من الاسمِ المجرورِ (ضبٍّ) على حين أنَّها صفةٌ للحجرِ ، وكان الأولى أن تكون مرفوعةً ، فإذا صحَّ ذلك عند العربِ مع فسادِ المعنى ، فكيف بما يصحُّ معناه كما في (ضربتِ وضربني زيدٌ) بإعمالِ الفعلِ الثاني في اللَّفظِ لقربه من الاسمِ ، ووقوعِ الفعلِ الأوَّلِ على المفعولِ في المعنى دون اللَّفظِ^(٣) .

واستشهد سيويوه ومن بعده المبرِّدُ على ذلكِ بقول الفرزدق :

ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسببني * بنو عبد شمسٍ من منافعٍ وهاشمٍ^(٤)

وبقول طفيل الغنوي :

وكمئاً مدمماً كأنَّ متونها * جرى فوقها واستشعرت لونها مذهباً^(٥)

(١) وقد وقعت في بعض الأصول : « حسنتُ » بالسين ، والصواب حشنتُ بالشين ، وحشنتُ صدره : أي أوغرت .

(٢) انظر : الكتاب (٧٤/١) .

(٣) انظر : المقتضب (٧٣/٤) .

(٤) انظر : الكتاب (٧٦/١ ، ٧٧) .

(٥) انظر : السابق (٧٧/١) .

والكُمْتُ : جمع كُمَيْتٍ ، وهي الخيل الحمر المخالطها سواد . (اللسان : ١٥٣/١٢)
(كمت) .

ومدمامة : الشديدة الحمرة شبه لون الدم . (اللسان : ٤١٤/٤) (دمي) .

وبقول رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً * تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^(١)

وقال سيبويه — رحمه الله — بعد ذكر هذه الأبيات : « فالفعل الأوّل في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ ، والآخر مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى »^(٢) .

وأجازا — رحمهما الله — إعمال الفعل الأوّل على قبح ؛ وذلك لأنّ الفعل الأقرب أولى بالعمل إذا لم ينقص معنًى . يقول سيبويه :
« ولو أعملت الأوّل لقلت مررتُ ومرّ بي بزيدٍ . وإنّما قبح هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم يُنقص معنًى »^(٣) .
ويقول أيضاً : « وقد يجوز ضربتُ وضربني زيدياً »^(٤) .

-
- ومتونها : ظهورها . (اللسان : ١٨/١٣) (متن) .
واستشعرت : الشّعار العلامة . (اللسان : ١٣٥/٧) (شعر) . فكأنّ الخيل ليست من هذا اللون شعاراً لها .
(١) انظر : الكتاب (٧٧/١) .
وتعنى : تقيم ، والمعنى : المنزل الذي عني به أهله ثمّ ظعنوا عنه . (اللسان : ١٣٧/١٠) (غنا) .
وسيفانة : طويلة ممشوقة كأنّها نصل سيف . (اللسان : ٤٥٧/٦) (سيف) .
وتصبي الحليم : تشوّقه وتدعوه إلى الصبّ . (اللسان : ٢٨٣/٧) (صبا) .
والشّاعر يصف منزلاً خلا من أهله .
(٢) السّابق .
(٣) السّابق (٧٦/١) .
(٤) السّابق (٧٩/١) .

ويقول المرّدد : « ولو أعملت الأوّل كان جائزاً حسناً » (١) .

أمّا إذا كان إعمال الفعل الثّاني يُفسدُ المعنى فيجب إعمال الفعل الأوّل ؛ لأنّ الإعراب دليل المعنى ، ومن ذلك البيت الذي رواه سيبويه وهو قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (٢)

إذ أعمل الشّاعر الفعل الأوّل (كفاني) في الاسم (قليل) ولم يُعمل الفعل الثّاني (أطلب) ؛ وذلك لأنّ مطلوب الشّاعر هو الملك ، ويكفيه القليل من المال ، والدليل على ذلك قول الشّاعر في البيت الذي يليه :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي (٣)

ويرى الكسائي (١٨٩) — جواز إعمال الفعل الثّاني ، من غير أن يضمّر فاعلاً في الفعل الأوّل ؛ لأنّه لا يبيح الإضمار قبل الذّكر .

قال السيرافي : « وكان الكسائي إذا أعمل الفعل الثّاني في الفاعل ، أعرى الفعل الأوّل من الفاعل ، ولم يجعل فيه ضميراً له » (٤) .

فيما ذهب الفراء (١٩٧ هـ) إلى مخالفة أستاذه الكسائي في أنّه لا يكون فعل بلا فاعل ، ومخالفة سيبويه وجمهور البصريين في أنّه لا يجوز الإضمار قبل الذّكر . يقول أبو عليّ الفارسي : (وقال بعض البغداديين :

(١) المقتضب (٧٤/٤) .

(٢) انظر : الكتاب (٧٩/١) .

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) (٩٥/٣) .

(٤) شرح كتاب سيبويه (٨٢/٣) ، وانظر : الكتاب (٧٩/١) .

إِنَّ الفَرَّاءَ قال في قولهم : (ضربني وضربت زيداً) لا يجوز قول الكسائي ؛ لأنَّ الفعل لا يكون بلا فاعل ، ولا يجوز قول البصريين ؛ لأنَّه لا يضمّر قبل الذُّكر « (١) .

ويأتي الصيمري ليختار ما ذهب إليه سيويوه وجلّ البصريين بأنَّ الأولى إعمال الفعل الثاني ؛ لأنَّه أقرب إلى المعمول من الفعل الأوّل حتّى لو أدّى ذلك إلى إضمار في الفعل الأوّل قبل الذُّكر . كما أنَّه يجيز إعمال الفعل الأوّل على قبح .

يقول — رحمه الله — : « اعلم أنّك إذا عطفت فعلاً على فعل ، وذكرت لهما فاعلاً واحداً فأنت مخير إن شئت رفعت الفاعلَ بالفعل الأوّل ، وإن شئت رفعتَه بالفعل الثاني ، إلّا أنّ الأجود أن يعمل الفعل في الذي يليه ؛ لأنَّه أقرب إليه ، فحمله على ما كان أقرب متناولاً أحسن ، ويجوز حمله على الأبعد لصحّة معناه إذ كانت الجملتان قد صارتا بمترلة جملة واحدة ، فتقول : قام وقعد زيد ، إن شئت رفعت (زيداً) بقعد وإن شئت بقام ، والأجود أن ترفعه بقعد ؛ لأنَّه أقرب الفعلين إليه ، ويكون في (قام) ضمير فاعل ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل ظاهرٍ أو مضمّر ، فلمّا رفعت الفاعل الظاهر بأحد الفعلين وجب أن يضمّر في الآخر « (٢) .

وقد أنكر على الكسائي إعماله الفعل الثاني مع إهماله إضمار فاعل للفعل الأوّل ، ممّا يؤدي إلى أن يكون هنالك فعلٌ بلا فاعل ، وهذا مُحال ، ويبيّن أنّ هروبه من الإضمار قبل الذُّكر أوقعه في أمر أشدّ قبحاً من ذلك .

(١) المسائل الحلبيات (٢٣٨) .

(٢) التّبصرة والتّدكرة (١٤٨/١) .

إذ يقول : « فأما الكوفيون : فالكسائي منهم يميز إعمال الفعل الثاني على أن لا يضم في الفعل الأوّل فاعلاً ؛ لأنّه لا يرى الإضمار قبل الذّكر ، وهذا الذي أجازهُ الكسائي أقبح من الإضمار قبل الذّكر ؛ لأنّ الفعل لا بُدّ له من فاعل » (١) .

على حين أقرّ الفراء إعمالَ الفعل الأوّل هروّباً من الإضمار قبل الذّكر ، واهتمامه بوجوب أن يكون لكلّ فعل فاعل ، وجعل الصيمري هذا الرأي هو القياس الذي يتبع ، ولكن السّماع من العرب الذي جاء بإعمال الفعل الثاني ، وإضمار الفاعل في الفعل الأوّل يلغي ذلك ، ويجعل السّماع مقدّمًا على القياس .

يقول : « وأما الفراء ، فإنّه لا يميز إلاّ إعمال الفعل الأوّل في مثل هذه المسألة ؛ لأنّه لا يضمّر قبل الذّكر ، ولا يخلي الفعل من فاعل ، وهذا الذي ذكره الفراء هو قياس لولا ما سُمع من العرب من إعمال الفعل الثاني ، وإضمار الفاعل في الفعل الأوّل » (٢) .

واستشهد على ذلك بقول طفيل الغنوي :

وَكُمْتَا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُدْهَبِ

وأوضح أنّ الإضمار قبل الذّكر أمر معروف في كلام العرب ، وفي القرآن الكريم أيضًا ، وأنّ من أنكر ذلك فقد خالف كلام الله ثمّ كلام العرب (٣) ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : { إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ } (١) ، وبقوله

(١) التّبصرة والتّدكرة (١٤٩/١) .

(٢) السّابق (١٤٩/١ ، ١٥٠) .

(٣) انظر : التّبصرة والتّدكرة (١٥٠/١) .

المسألة الخامسة : تنازع فعلين في اسمٍ ظاهرٍ بعدهما

تعالى : { إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا } ^(١) ، ويقوله تعالى : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } ^(٢) . وقال بعد ذلك : « فالهاء في (إنه) غير راجعة إلى مذكور قبله ، وكذلك (هو) » ^(٤) .

واستشهد من كلام العرب بإضمار فاعل نعم المميّز بنكرة منصوبة ، مثل : نعم رجالاً زيدٌ ^(٥) .

وذكر — رحمه الله — أنّ باب التنازع يكثر في الفعلين المتفقين في اللفظ ؛ لأنه أبين في الدلالة على المحذوف ؛ لأنّ الذي يعمل في الأوّل هو الذي يعمل في الثاني ، ويجوز أيضاً في الفعلين المختلفين ، كما سبق في البيت السابق لطفيّل الغنوي ، واستشهد على الفعلين المتفقين بإعمال الفعل الثاني بقول الفرزدق :

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسببني * بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم

واستشهد أيضاً على الفعلين المختلفين بإعمال الفعل الأوّل بقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعود أراكِ * تُنَحِّلَ فاستأكت به عودٌ إسجل ^(٦)

(١) من الآية (٩) من سورة التمل .

(٢) من الآية (٧٤) من سورة طه .

(٣) الآية (١) من سورة الإخلاص .

(٤) التّبصرة (١٥٠/١) .

(٥) انظر : التّبصرة والتذكّرة (١٥٠/١) .

(٦) انظر : التّبصرة (١٥٣/١) .

وفصل في المسألة الرضيّ (٦٨٦ هـ) ، وأوضح ماذا يترتب على
إعمال الفعل الثاني وماذا يترتب على إعمال الفعل الأوّل .

فبيّن أن عند إعمال الثاني ، فإنّ الفعل الأوّل إمّا أن يطلب للفاعليّة أو
للمفعوليّة ، فإن كان للفاعليّة في مثل : ضربني وأكرمت زيداً ، فالبصريون
يضمرون في الفعل الأوّل فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث مثل : ضربني وأكرمت زيداً ، وضرباني
وأكرمت الزيدين ، وضربوني وأكرمت الزيدين ، وهكذا في بقية الأمثلة .

أما الكسائي ، فإنّه يحذف الفاعل من الأوّل ، ويجعل الفعل من غير
فاعل ؛ هروباً من الإضمار قبل الذّكر — كما ذكر سابقاً — وأنكر عليه
ذلك ؛ لأنّ الفعل لا بُدّ له من فاعل . فهو يفرد الفعل الأوّل في كلّ
الحالات ولا يلحقه ضمائر التثنية والجمع ، وعلامة التأنيث ، فيقول :
ضربني وأكرمتُ زيداً ، وضربني وأكرمتُ الزيدين ، وهكذا في بقية
الأمثلة . على حين نقل عن الفراء أنّ الفعل الثاني إن طلب الفاعليّة مع
الفعل الأوّل في مثل : ضربَ وأكرمَ زيدُ ، جاز أن تُعمل العاملين في
المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين . ودلّ الرضيّ على فساد
ذلك إذ لا يمكن أن يكون فاعل واحد لفعلين اثنين .

ونقل عن الفراء أيضاً : جواز أن تأتي بفاعل الأوّل ضميراً بعد المتنازع
نحو : ضربني وأكرمني زيدُ هو . وإن طلب الثاني المفعوليّة مع طلب الفعل
الأوّل للفاعليّة نحو ضربني وأكرمت زيداً هو ، تعيّن عنده الإتيان بالضمير

وُتُخِلَّ : أي تُخَيَّر . (اللسان ١٤ / ٨٥) (نخل) .

والشاعر يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل ، فهي تداول بينهما لا تفارق
أحدهما .

بعد المتنازع كما هو في المثال . وأوضح أنّ ذلك كلّه من الفراء حذرًا من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل .

إمّا إذا عملت الثاني وطلب الأوّل المفعوليّة فالواجب لدى الرضيّ حذف المفعول ، فتقول : ضربت وأكرمني زيدٌ ، ولا تقول : ضربته وأكرمني زيدٌ ، وذلك لأنّ المفعول فضلةٌ يحذف في السّعة فما بالك مع الإضمار قبل الذكر !

أما عند إعمال الأوّل ، فإنّ الثاني قد يطلب المتنازع للفاعليّة أو للمفعوليّة ، فإن طلبه للفاعليّة فإنّك تضرر الفاعل الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف ؛ لأنّه ليس إضمار قبل الذكر ؛ لأنّ المتنازع وإن كان معمولاً للأوّل ومؤخراً عن العامل الثاني لفظاً فهو مقدّم عليه تقديراً . فتقول : ضربت وضربني زيداً ، وضربت وضرباني الزيدين ، وضربت وضربوني الزيدين ... وهكذا .

وكذلك عند طلب الثاني للمفعوليّة مع إعمال الأوّل ، فإنّ المختار هو أن يكون المفعول ضميراً بارزاً من غير حذف ، فنقول : ضربني وضربته زيدٌ ، ويجوز حذف الضمير لكونه فضلة^(١) .

وبعد استعراض آراء النحويين في هذه المسألة أخلص إلى أنّ باب التنازع يتنازع فيه فعلاً معمولاً بعدهما — ولا اعتبارات قياسية وسماعية — كان النّحاة فريقين ، منهم : من يعمل الفعل الأوّل ، ومنهم من يعمل الفعل الثاني ، ويتفق الفريقان في جواز إعمال أحد الفعلين سواء الأوّل أم الثاني ، وإتّما الخلاف ينحصر في أيّهما أفضل لغةً إعمال الأوّل أم الثاني ؟

(١) انظر : شرح الرضيّ على الكافية (٢٠٠/١ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

وقد ورد السَّماع بإعمال الثاني وبإعمال الأوَّل ، كما سبق .
وقد ذكر أبو البركات الأنباري أدلَّة كلِّ من الفريقين من السَّماع ،
فالذين ذهبوا إلى إعمال الفعل الأوَّل — وهم الكوفيون — استشهدوا على
ذلك بقول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
فَأَعْمَلِ الْأَوَّلَ ، وَلَوْ أَعْمَلِ الثَّانِي لَنْصَبَ (قليلاً) .

وبقول رجلٍ من بني أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدًا * وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَ
وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُورًا * بِهَا يَقْتَدِنَنَا الْخُرْدَ الْخِدَالًا^(١)

فأعمل الأوَّل ، ولذلك نصب (الخرد الخدالا) ، ولو أعمل الفعل
الثاني لقال : (تقتادنا الخردُ الخدالُ) بالرفع .

وبقول الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى * سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابَا^(٢)
فأعمل الأوَّل ، ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع

أما البصريون فاستشهدوا على إعمال الفعل الثاني بعدة أدلَّة من القرآن
الكريم بقوله تعالى : { ءَأَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا }^(٣) . فأعمل الفعل الثاني ،

(١) انظر : الإنصاف (١ / ٨٥ ، ٨٦) .

(٢) انظر : الإنصاف (١ / ٨٦) .

(٣) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .

المسألة الخامسة : تنازع فعلين في اسمٍ ظاهرٍ بعدهما

وهو أفرغ ، ولو أعمل الأوّل لقال : أفرغه عليه . وبقوله تعالى : { هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ } ^(١) . فأعمل الثاني وهو اقرؤوا ، ولو أعمل الأوّل لقال : اقرؤه .

ومن الحديث الشريف : « وَنَخْلَعُ وَنَتْرِكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » ^(٢) ، فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأوّل لقال : (ووتركه) .

ومن الشعر بقول الفرزدق :

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبّني * بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ

فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأوّل لقال : (سببت وسبوني بني عبد شمس) بنصب (بني) وإظهار الضمير في سبني .

وبقول طفيل الغنوي :

وكُمْتَا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُدْهَبِ

وبقول الآخر ، وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً * نُصْبِي الْحَلِيمِ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

وبقول الآخر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ * وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا ^(٣)

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين : أحدهما (وفي) ولو أعمل

(١) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٢) مصنف عبد الرزاق ، ح (٤٩٦٨) موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) انظر : الإنصاف (٩٠/١) .

الأوّل لقال : وفّاه ، والثاني (معنّى) (١) .

وباستعراض أدلّة كلّ من الفريقين يلاحظ كثرة الشواهد التي وردت بإعمال الفعل الثاني ممّا يدلّ على ترجيح ما ذهب إليه البصريون بما فيهم الصيمري ، وإن كنت أرى أن يذهب في ذلك إلى إعمال أحد الفعلين سواء الأوّل لسبقه أم الثاني لقربه ، على ألاّ يؤدّي إعمال أحد الفعلين إلى فساد المعنى . وذلك لئلا يُحجّرُ واسعٌ طالما أنّ إعمال أحد الفعلين جائز عند الفريقين .



(١) انظر : الإنصاف (١/٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١) .

المسألة السادسة

القول في بناء أو إعراب (أحدَ عشرَ) وما بعدها إذا
أضيفت

الأعداد المركبة من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشرَ ما عدا اثني عشرَ تبني على
فتح الجزأين ، واختلف في هذه الأعداد إذا أضيفت في نحو : « هذه خمسة
عشرك » أتظُلُّ على البناء على فتح الجزأين أم تعرب ؟

مذهب سيبويه (١٨٠ هـ) في (أحدَ عشرَ) وما بعدها من الأعداد
إلى (تسعة عشرَ) عند إضافتها بقاءها على ما كانت عليه من البناء على
فتح الجزأين ، وعلل ذلك بأنّها تكثر في الكلام ، وأنّها نكرة فلا تغير
بالإضافة يقول : « واعلم أنّ العرب تدع خمسةَ عشرَ في الإضافة والألف
واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضربْ أيُّهم أفضلُ ، وكالآن ،
وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنّها نكرة فلا تغيّر » (١) .

على حين ذكر أنّ من العرب من يقول : حسمةَ عشرُك ببقاء الصّدر
مبنىً على الفتح وتأثر العجز بالعوامل من الرّفْع والتّصّب والجرّ ، ووصفها
بأنّها لغة رديئة (٢) .

وذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى أنّ العدد المركّب عند إضافته يُعرب
ولا يُبنى على فتح الجزأين ، ويضاف العجز إلى الصّدر ، فتقول : (ما

(١) الكتاب (٢٩٨/٣ ، ٢٩٩) .

(٢) انظر : الكتاب (٢٩٩/٣) .

فعلت خمسة عشر (؟) إذ يقول : « وإذا أضيفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : ما فعلت خمسة عشري ؟ ورأيت خمسة عشري ، ومررت بخمسة عشري » (١) .

وأوضح أن سبب إعراب الصدر هو إضافة ياء المتكلم إلى العجز دون الصدر ، وسبب عدم إضافة الصدر إلى ياء المتكلم هو وجود العشر فاصلاً بين الصدر وياء المتكلم ؛ ولذلك أضيف العجز إلى الصدر ليصبح اسماً واحداً كما أضيفت ياء المتكلم إلى العجز ليصبح اسماً واحداً أيضاً ، إذ يقول : « وإنما عُرِّبَت الخمسة لإضافتك العشر ، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر ، فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً ، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً . سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العُقَيْلي : ما فعلت خمسة عشر ؟ » (٢) .

واستشهد على إضافة العجز إلى الصدر في الشعر بقول الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ * بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ (٣)

وذهب المبرِّد (٢٨٥ هـ) إلى أن ما شاع عن العرب . والقياس بقاء العدد المركب على بنائه حتى بعد إضافته ، إذ يقول : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه

(١) معاني القرآن (٣٣/٢) .

(٢) معاني القرآن (٣٣/٢ ، ٣٤) .

(٣) السابق (٣٤/٢) . وانظر أيضاً (٢٤٨/٢) . وقد نسبه في التصريح (٢٧٥/٢) لنفيع بن طارق . وانظر : الهمع (٣٠٩/٥) .

مفتوحًا على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر^(١) .
وأوضح أنَّ من العرب من يعرب العجز مع بقاء الصدر مبنياً على
الفتح ، ويبيّن أنّها لغة قليلة كما سبق أن ذهب إليه سيبويه .
وأبان أنَّ ما ذهب إليه هؤلاء القوم له وجهٌ في القياس ، إذ يُحمَلُ على
(أمس وقبل) التي تحوّلها الإضافة من البناء إلى الإعراب . إذ يقول :
« وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر ،
وهم قليل ، وله وجه من القياس ، وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ،
كما أنّك تقول : ذهب أمس بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول :
جئت من قبلُ يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبهم »^(٢) .
على حين أوضح أنّه قياس مع الفارق ، إذ أنّ (خمسة عشر) في
الأصل نكرة و (أمس) و (قبل) معارف ، ولو نكرّتها لرجعت إلى
الإعراب كما رجعت إليه في حال الإضافة والتعريف بالألف واللام .
ولذلك اختار المذهب الأوّل ببقاء (خمسة عشر) وما بعدها من الأعداد
المركّبة مبنية على فتح الجزأين . يقول : « وإثما كان القياس المذهب
الأوّل ؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه
الإضافة .

أمّا (أمس) و (قبل) ونحوهما فمعارف ، ولو جعلتهنّ نكرات
لرجعن إلى الإعراب ، كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام »^(٣) .

(١) المقتضب (١٧٧/٢) .

(٢) المقتضب (١٧٧/٢) .

(٣) السّابق (١٧٧/٢ ، ١٧٨) .

ويأتي الصيمري ليختار بقاء هذه الأعداد المركبة على حالها من البناء حتى مع إضافتها ، إذ يقول : « واعلم أنك إذا أضفت (أحد عشر) وما بعدها من الأعداد إلى (تسعة عشر) فالأجود أن تتركها على حالها في البناء ، فتقول : هذه خمسة عشر ، ومررت بثلاثة عشر » (١) .

على حين ذكر أن من العرب من يجيز إعرابها عند الإضافة ، يقول : « ومنهم من يجيز إعرابه إذا أضفت ، تقول : هذه خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، وكذلك مع الألف واللام تقول : هذه الخمسة عشر (درهماً) » (٢) .

وعلل اختياره بقاء البناء في هذه الأعداد المركبة حتى بعد إضافتها بما علل به سيويه والمبرد من أن هذه الأعداد هي في الأصل نكرة ، واستحقت البناء وهي على هذه الصورة من التنكير . وإضافتها وتعريفها بأل لا يغيرها إلى الإعراب ، بل تبقى على حالها من البناء ، وهذا على خلاف (قبل وبعد) فإنهما معرفة ، وإضافتهما وتعريفهما بأل يردّهما إلى الإعراب .

يقول — رحمه الله — : « وإتما كان الأجود البناء ؛ لأنه إتما وجب له البناء في حال تنكيره ، والألف واللام والإضافة إتما تردّ المبني إلى الإعراب إذا استحقّ البناء في حال تعريفه نحو قبل وبعد ، فإذا أضيف أو أدخل عليه الألف واللام قدّر نكرة فأعرب . وأمّا خمسة عشر وبابه فلم تُزل الألف واللام ، والإضافة حكمها عمّا كانت عليه قبل ذلك ، فوجب أن يبقى

(١) التبصرة والتذكرة (٤٨٧/١) .

(٢) السابق .

البناء على حاله « (١) .

على حين رأى أنّ من أعرب هذه الأعداد عند الإضافة والتعريف بأل فقد قدر أنّها تقوم مقام التنوين ، والتنوين يوجب للاسم الإعراب ، يقول : « وأما من أعربها فإنه قدر أنّ الإضافة والألف واللام تقوم مقام التنوين ، والتنوين يوجب الإعراب ، فلذلك أعربها في الإضافة والألف واللام » (٢) .

وبعد استعراض آراء النحويين في هذه المسألة أخلص إلى أنّ ما ورد عن العرب من الأوجه الإعرابية في الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر إذا أضيفت تتلخص في ثلاثة أوجه :

أولاً : (وهو الأكثر) : أن تبقى الأعداد مبنية على فتح الجزأين حتى بعد إضافتها ؛ لأنها نكرة ، والنكرة هي الأصل في الأشياء ، فلا تتغير بالإضافة . فتقول : (هذه أحد عشر) .

والثاني : (وهي لغة قليلة) : أن يبقى الصدر مبنياً على الفتح ، ويعرب العجز متأثراً بالعوامل التي تدخل عليه . فتقول : (هذه أحد عشر) .

والثالث : (وانفرد به الفراء) : أن تُضيف الصدر إلى العجز ، ويعرب الصدر متأثراً بالعوامل الداخلة عليه . فتقول : (ما فعلت خمسة عشر) .

وقد اختار الصيمري — رحمه الله — ما اختاره من قبل شيوخ البصريين كسيبويه والمبرد وغيرهما ؛ واحتجّ احتجاجهما .

(١) التبصرة والتذكرة (٤٨٧/١ ، ٤٨٨) .

(٢) السابق (٤٨٨/١) .

المسألة السادسة : القول في بناء أو إعراب (أحد عشر) وما بعدها إذا أضيفت



خاتمة البحث

وتشتمل على أهم النتائج

الخاتمة

إذا كان لكل عمل ثمرة ولكل رأي واجتهاد توصية فإنني في ختام بحثي أستطيع أن أوجز الاستنتاجات التي توصلت إليها فيما يلي :

أولاً : إنَّ الصيمري صاحب شخصية علمية قوية لم يدون قواعد النحو في كتابه « التبصرة والتذكرة » دون أن يذكر الرأي الرَّاجح عنده ، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه ، وكان موافقاً لشيخ البصريين سيبويه ، إذ كان بصريّ النزعة ، لا يكاد يخالف سيبويه في أمر .

على حين أنَّ الفكرة إذا صحَّت لديه وقوي عنده الدليل أجده يخرج برأيه وإن كان فيه مخالفة صريحة لسيبويه ، ومن ذلك البيت الذي أنشده سيبويه في باب اشتغال الفعل بالضمير وهو قول الشاعر :

وما أدري أغيّرهم تناءً * وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

إذ ذهب سيبويه إلى رفع (مالٌ) بالعطف على تناء الذي هو فاعل « أغيّرهم » « وأصابوا » صفة للمال ، والتقدير « أصابوه » ، ولا يجوز نصب « مال » بالفعل « أصابوا » لأنَّ الصِّفة لا تعمل في الموصوف .

على حينَ أجاز الصيمري نصب « المال » بالفعل « أصابوا » بتقدير « أغيّرهم تناءً أم أصابوا مالاً فغيّرهم ؟ » لتكون « أم » تالية للفعل كما وليته همزة الاستفهام ، فتكون معادلة لهزمة الاستفهام في دخولها على الفعل

، فتكون جملة « أصابوا » معطوفة على جملة « غيرهم » ، وحمله على المعادلة مع صحّة المعنى أحسن (١) .

ثانياً : إنَّ بصريّة الصيمري وإعجابه بـسيبويه وبنحاة البصرة لم يمنعه من ذكر المذهب الكوفي ، فهو أحياناً ما يذكر أسماء علمائهم وآراءهم ، ويعترف بصحّة ما ذهب إليه بعضهم وموافقته للقياس ، ومن ذلك ما ذكره الصيمري في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر ، اللذين يتنازعان فاعلاً بعدهما ، فقد ذكر المذهب الكوفي ، وذكر آراء علمائهم كالكسائي والفرّاء ، وذكر أنّ ما ذهب إليه الفرّاء من إعمال الفعل الأوّل لئلا يؤدي إعمال الفعل الثّاني إلى الإضمار قبل الذّكر ، ووجوب أن يكون لكلّ فعل فاعل ، هو القياس الذي ينبغي أن يُتبع لولا ما سُمع من العرب من إعمال الفعل الثّاني ، وإضمار الفاعل في الفعل الأوّل (٢) .

ثالثاً : نسبة بعض الآراء النحوية — التي وقع فيها سهو من العلماء المتأخّرين — إلى قائلها اعتماداً على كتبهم ، ومن ذلك :

١ — ما نقله أبو حيّان الأندلسي حكاية عن أبي عليّ الفارسي من إجازته العطف على المضمّر المرفوع مباشرة من غير فصل ، وهذا خلاف ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسي كما وجدته في كتاب المسائل البصريّات (٣) .

(١) انظر : ص ٨٣ — ٨٤ من البحث .

(٢) انظر : ص ١٦٢ من البحث .

(٣) انظر : ص ٩٩ — ١٠٠ من البحث .

٢ — نقل أبو حيان أيضاً عن الفراء أنه لا يجوز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً أو كلاً وكلتا ، وهذا خلاف ما ذهب إليه الفراء من إجازة حذف الضمير ، كما وجدته في معاني الفراء (١) .



(١) انظر : ص ١٣٨ من البحث .

الفهارس

وتشمل الفهارس التالية :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .
- فهرس الأشعار .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الأبات القرأنبة

- ١٦٨ { ءأئونب أفرع علنه قطرًا }
 ٩٦ { أئذا كئنا نرأبًا وءأبأؤنا }
 ٩٤ { اسكن أنت وزؤك الجنة }
 ١٦٤ { إئه أنا الله }
 ١٦٤ { إئه من يأت ربه مجرمًا }
 ٩٦ { إئه يرأكم هو وقبيله }
 ١٠١ ، ٩٥ { إئه يرأكم وقبيله }
 ١٤٣ { أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا فهم لها مالكون }
 ١٠٤ { إياك نعبد }
 ٧٨ { سورة أنزلناها }
 ٧٨ { سورة أنزلناها }
 ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٤ { فاذهب أنت وربك }
 ٧٠ { فالق الإصباح }
 ٤٣ { فلا صدق ولا صلى }
 ١٣٩ { فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم }
 ١٤٣ { قل بلى وربى لتبعن ثم لتنبؤن بما عملنم }
 ١٦٤ { قل هو الله أحد }
 ٣٨ { لا خوف عليهم ولا هم يحزنون }
 ٩٥ { لو شاء الله ما أشركنا ولا ءأبأؤنا }
 ١٣٨ { ليأكلوا من ثمره وما عملت أيديهم }

- { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفًا لِيَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا } ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٨
- { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ } ١٦٨
- { وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ } ١٠
- { وَأَمَّا تُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ } ٧٨
- { وَأَمَّا تُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ } ٧٨
- { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } ١٢٨
- { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } ١١٤
- { وَتَوَقَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } ١٤٣
- { وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا } ٦٩ ، ٧٢
- { وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا } ٦٩
- { وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا } ١٥٣
- { وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ كُلُّ قَدٍّ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ } ٧٦
- { وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ } ١٣٩
- { وَوَقَّيْتُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ } ١٤٣



فهرس الأحادس النبوية الشريفة والآثار

- أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته ٥١
- إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون ١٤٩
- إن يكفه قلن تسلط عليه ، وإن لا يكفه فلا خير لك في قتلته ١٢٠
- إنه رجل أسيف متى يعم مقامك رق ٩٢
- رب أشنعت مدفوع بالأبواب ، لو أقسم على الله لأبره ٣٣
- من يعم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ٩٢ ، ٩١
- وتخلع وتترك من يفجرك ١٦٨
- يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة ٣٣



فهرس الأشعار

- ١٥٠ إن من يدخل الكنيسة يوماً * يَلْقَ فيها جاذراً وطلباء
- ١٦٧ ولَمَّا أنْ تَحَمَلَ آلُ لَيْلَى * سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابَا
- ١٣٨ فما أَدْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٌ * وطُولُ الْعَهْدِ أم مَالٌ أَصَابُوا
- ١٧٦ ، ١٤١ ، ٨٤ وما أَدْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٌ * وطُولُ الْعَهْدِ أم مَالٌ أَصَابُوا
- ١٠٩ لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * دَعْدٌ ولم تُعَدِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
- ١٦٨ ، ١٦٣ ، ١٥٩ وَكُمْنَا مُدْمَاءً كَأَنَّ مُتُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُدْهَبِ
- ١٥٠ إنَّ من لَامِ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا * نَ ، أَلْمَهْ وَأَعْصِهِ فِي الْخَطُوبِ
- ١١٧ ، ١١٥ لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا * كَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبَا
- ١١٧ ، ١١٥ لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ * لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبَا
- ١٤١ ، ١٣٧ أَبْحَثَ جَمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ * وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ
- ٥٧ أَتَوَعَدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ * أَشَابَاتِ يَخَالُونَ الْعِبَادَا
- ٥٧ بَمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنِ وَعَمْرٍو * وما حَضَنْ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا
- ٧١ ، ٦٨ أَعْنِي بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَحَالُهُ * إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا
- ٧١ ، ٦٨ وَأَبْيَضَ مَصْقُولِ السَّطَامِ مُهَيَّئَا * وَذَا حَلَقِي مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا
- ١٤٠ ثَلَاثُ كُلْهِنَ قَتَلْتُ عَمْدَا * فَأَحْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
- ٨٩ مَنْ يَكِدُنِي بِسِيٍّ كُنْتَ مِنْهُ * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
- ٤٩ فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي * وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ
- ٦٨ جُنَيْتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ * أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَبَّارِ
- ٤٦ وَكُنْتُ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمِ قَيْسٍ * فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَّارُ

- يا زبرقانُ أخوا بني خَلْفٍ * ما أنت وبيبَ أبيك والفخرُ
٥٥ ، ٤٩ ، ٤٦
- إِذَا ابنَ أَبِي مُوسَى بِأَلَا بَلَّغْتَهُ * فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرُ
١٣٢ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٤ ، ١٢٣
- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ
٣١
- وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ * وَحَدِي وَأَحْشَى الرِّيحِ وَالْمَطْرَا
٨٣
- أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا * أَمَلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفْرَا
٨٣
- فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ * مُعَاطِي يَدِي فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ
١٣٣ ، ١٣٠
- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا * تَهَامٌ فَمَا النَجْدِيُّ وَالْمَنْغَوْرُ
٥٥ ، ٥٠ ، ٤٦
- دَسَّتْ رَسولًا بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدَرُوا * عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدورًا ذَاتَ تَوَعِيرِ
٨٧
- لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَعَيَّرُ
١١٨
- وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَثَلِ * يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ
٥٦
- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّا خَلَقْتَ لغيرنا * حَيَاثُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
٤١ ، ٤٠
- إِذَا باهليُّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ * لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المَذْرَعُ
١٣٣ ، ١٣٠
- فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إِقامَةٌ * وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا
١٤٩
- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيظًا قَلْبَهُ * يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعُ
٣٣
- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ * وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
١٢٦
- قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الخِيَارِ تَدْعِي * عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ
١٣٦
- وَأَنْتَ امْرُؤٌ جَلَطٌ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ * يَمِينُكَ شَيْئًا أَمْسَكْتَهُ شِمَالُكَ
١٣٣ ، ١٣١
- رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْمِ * مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرَ أَقْتَالِ
٣٣
- فِيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ * بَأَنسَةٍ كَأَنَّهَا حَطُّ تِمْتَالِ
٣٤
- فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
١٦٧ ، ١٦١
- وَقَدْ نَعَى بِهَا وَتَرَى عَصُورًا * بِهَا يَقْتَدِنَا الحُرْدَ الحِدَالَا
١٦٧
- فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوَى عَمِيدًا * وَسَوِئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا
١٦٧

- ٩٨ وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ * مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِيِّنَالًا
- ١٦١ وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْرِبِ مُؤْتَلٍ * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي
- ١٢٨ فَإِنَّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَاتْتَسِبُ * لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
- ٧٠ فَظَلَّ طَهَاةَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ * صَفِيْفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مَعْجَلٍ
- ١٦٥ إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ * تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجَلٍ
- ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٥ قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى * كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنُ رَمَلًا
- ٣٨ وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قَلْتِ مُعْلِنَةً * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ
- ١٢٠ كَمْ لَيْثٍ اغْتَرَبِي ذَا أَشْبَلٍ غَرَّتْ * فَكَانِنِي أَعْظُمُ اللَّيْثِيْنَ إِقْدَامًا
- ٧٩ فَأَمَّا تَمِيْمٌ تَمِيْمٌ بِنُ مَرٍّ * فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامًا
- ٦١ لَيْسْتُدْرِيْجُنَاكَ الْأَمْرُ حَتَّى تَهْرَهُ * وَتَعْلَمُ أَنِّي لَسْتُ عَنْكَ مُجْرِمُ
- ١٦٨ ، ١٦٤ ، ١٥٩ وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبِي * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ
- ٦٥ ، ٦١ لَنْ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِيْنَ قَامَةً * وَرُقِيْتِ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمِ
- ١٤٦ وَيَوْمًا ثَوَافِينَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ * كَأَنْ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ
- ١٤٨ فَيَوْمًا ثَوَافِينَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ * كَأَنْ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ
- ١٣٣ ، ١٣١ إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي * - وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ - الرَّجُلُ الظُّلْمُ
- ٣٤ ، ٣٣ أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَكَلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ
- ٣٤ فَإِنَّ أَمْسِيْ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ قِيْنَةَ * مُنْعَمَةً أَعْمَلْتَهَا ، بَكْرَانَ
- ٣٤ وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلَهُ * عَلَى الْأَرْضِ يَوْمٌ فِي بَعِيْدٍ وَلَا دَانَ
- ٣٤ فَيَا رَبُّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وَرَاءَهُ * وَعَانَ فَكَكَّتْ الْعُلَّ عَنْهُ فَفَدَّانِي
- ٨٨ إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا * مَنِي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
- ١٦٨ ، ١٦٠ وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً * تُصْبِي الْحَلِيْمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ
- ١٧١ كُفِّ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ * بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

- ٦٥ كَأَنَّ لَنَا مِنْهَا بِيوتًا حَصِينَةً * مُسُوْحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُوْرُهَا
- ٦٥ وِلِيْلٍ يَقُوْلُ النَّاسُ مِنْ ظُلْمَاتِهِ * سَوَاءٌ صَحِيْحَاتِ الْعِيُوْنِ وَعُوْرُهَا
- ٤٠ ، ٣٨ بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ * رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوْعُهَا
- ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٥ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بُجْبِهَا * أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ
- ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٥ فَإِنَّ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ * أَحُوْهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا
- ١١٥ دَعِ الْخَمْرَ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةَ فَإِنِّي * رَأَيْتُ أَحَاها مَجْزِيًا بِمَكَانِهَا
- ١٦٩ قَصَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيْمِهِ * وَعَرَّةٌ مَمْطُوْلٌ مُعْنَى غَرِيْمِهَا



فهرس المصادر والمراجع

- ١ ■ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي . تحقيق : الدكتور / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ٢ ■ أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري . تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .
- ٣ ■ الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي . تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ٤ ■ الأصول في النحو ، ابن السراج . تحقيق : الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ .
- ٥ ■ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، الوزير جمال الدين القفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ .
- ٦ ■ الانتصار لسيبويه على المبرد ، ابن ولاد التميمي . تحقيق : الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
- ٧ ■ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بدون .
- ٨ ■ الإيضاح في علل النحو ، أبي القاسم الزجاجي . تحقيق : الدكتور / مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ .
- ٩ ■ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- ١٠ ■ الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ .
- ١١ ■ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي . تقديم : د/ محمد نبيل

- طريقي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، بدون .
- ١٢ ■ **الخصائص** ، ابن جنّي . تحقيق : محمّد عليّ النجّار ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ .
- ١٣ ■ **سرّ صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق : الدكتور / حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ١٤ ■ **شرح التسهيل** ، ابن مالك . تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن السيّد ، والدكتور / محمّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٥ ■ **شرح جمل الزجاجي** ، ابن عصفور . تحقيق : فواز الشعار ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- ١٦ ■ **شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب** ، الشّيخ رضيّ الدّين الإسترابادي . تحقيق : الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- ١٧ ■ **شرح الكافية الشافية** ، ابن مالك . تحقيق : الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
- ١٨ ■ **شرح كتاب سيبويه** ، أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الدكتور / رمضان عبد التوّاب ، والدكتور / محمود فهمي حجازي ، والدكتور / محمّد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب .
- ١٩ ■ **شرح المفصل** ، ابن يعيش النحوي . عالم الكتب ، بيروت .
- ٢٠ ■ **صحيح مسلم** . بتحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .
- ٢١ ■ **الفوائد والقواعد** ، الثمانيني . تحقيق : الدكتور / عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرّسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- ٢٢ ■ **الكامل** ، أبو العباس المبرّد . تعليق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ،

- بيروت ، طبعة ١٤٢٥ هـ .
- ٢٣ ■ **كتاب سيبويه** ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .
- ٢٤ ■ **لسان العرب** ، ابن منظور . تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة .
- ٢٥ ■ **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، الزجاج . تحقيق : هدى محمود قراعة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .
- ٢٦ ■ **المسائل البصريّات** ، أبو عليّ الفارسيّ . تحقيق : الدكتور / محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٢٧ ■ **المسائل الجليّات** ، أبو عليّ الفارسيّ . تحقيق : الدكتور / حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٢٨ ■ **المصنّف** ، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعانيّ . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ هـ .
- ٢٩ ■ **معاني الحروف** ، الرّمانيّ . تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .
- ٣٠ ■ **معاني القرآن** ، الأخفش . تحقيق : الدكتور / عبد الأمير أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .
- ٣١ ■ **معاني القرآن** ، أبو زكريا الفراء . تحقيق : محمد عليّ النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- ٣٢ ■ **مغني اللبيب عن كتب الأعراب** ، ابن هشام الأنصاريّ . تحقيق : محمد محيي الدّين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، بيروت ، طبعة ١٤٢٢ هـ .
- ٣٣ ■ **المقتضب** ، أبو العبّاس المبرّد . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث

الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .

٣٤ ■ **النحو الوافي** ، عباس حسن . دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثالثة .

٣٥ ■ **هدي الساري مقدمة فتح الباري (شرح صحيح البخاري)** ، ابن حجر العسقلاني . عني

بإخراجها الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - وتعليقات علي بن عبد العزيز الشبل ،

وترقيم الأستاذ : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١

هـ .

٣٦ ■ **سمع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، السيوطي . تحقيق : الأستاذ / عبد السلام هارون ،

والدكتور / عبد العال سالم مكرم . (ج ١) ، وأكمل تحقيق الأجزاء الباقية الدكتور /

عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٢ م ،

بالتعاون مع جامعة الكويت ودار البحوث العلمية ، الطبعة الأولى .



فهرس الموضوعات

٤	المقدمة
٦	منهج البحث
٧	خطة البحث
١٢	التمهيد
	المطلب الأول : الاختيار النحوي ، أسبابه ، وثمرته ،
١٣	ودوره في تمثيل شخصية صاحبه النحوية
	المطلب الثاني : نبذة موجزة عن الصيمري ، وعصره ، وشيوخه
١٥	اسمه ، ونسبه ، وكنيته
١٥	ملاح من حياته
١٧	وفاته

الفصل الأول

١٩ الحروف والأدوات

المسألة الأولى : القول في الألف والياء والواو في التننية والجمع أهى إعراب أم حروف إعراب ؟

٢٠

المسألة الثانية : معنى ((رُبَّ)) بين التقليل والتكثير

٣٠

المسألة الثالثة : مواضع تكرار ((لا)) النافية والنافية للجنس

٣٧

الفصل الثاني

٤٤ نظام الجملة

المسألة الأولى : حكم الاسم الواقع بعد الواو في (كلُّ رجلٍ وضيعته)

٤٥

المسألة الثانية : ما أنتَ وزيدٌ

٥٣

المسألة الثالثة : إجراء النعت الجامد على المنعوت

٦٠

المسألة الرابعة : العطف على معمول اسم الفاعل لفظاً ومحللاً

٦٧

- المسألة الخامسة : حكم الاسم السَّابِق في باب الاشتغال ، والعطف على جملة الاشتغال ٧٥
- المسألة السادسة : القول في اتفاق واختلاف فعلي الشَّرْط وجوابه من حيث الزَّمَن ٨٦
- المسألة السَّابعة : العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل ٩٣
- المسألة الثَّامنة : الخلاف في لواحق ((إِيَّآ)) في ((إِيَّكَ)) ونحوه ١٠٢
- المسألة التاسعة : القول في صرف المؤنث الثلاثي بغير علامة وأوسطه ساكن ١٠٨
- المسألة العاشرة : القول في اتصال وانفصال الضَّمير الواقع خبيراً لكان وأخواتها ١١٤

الفصل الثالث

١٢٢ عوارض التَّركيب

- المسألة الأولى : العامل في الاسم الواقع بعد ((إذا)) الشرطيَّة ١٢٣
- المسألة الثانية : حذف الضَّمير العائد على المبتدأ ، والموصول ، والموصوف ١٣٥
- المسألة الثالثة : (إنَّ بك زيدا مأخوذ) ١٤٤
- المسألة الرَّابعة : ما كان أحسنَ ما كان زيد (زيادة كان الأولى ومصدرية الثانية) ١٥٢
- المسألة الخامسة : تنازع فعلين في اسمٍ ظاهر بعدهما ١٥٨
- المسألة السادسة : القول في بناء أو إعراب (أحدَ عشرَ) وما بعدها إذا أضيفت ١٧٠

١٧٦ الخاتمة

١٧٩ الفهارس

١٨٠	فهرس الآيات القرآنية
١٨٢	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
١٨٣	فهرس الأشعار
١٨٧	فهرس المصادر والمراجع
١٩١	فهرس الموضوعات



